

الجزء الثانى

هل

ستصبح ايران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها؟

حسين علي

الكتاب الثاني

البرنـامج النـووي الإيــرانـي

رعب في دول الخليج وإسرائيل

مــن

القنبــلة النــووية الشيعية

حسين علي

فهرس

فهرس.. - ٣ -
مقدمة... - ٤ -
الفصل الرابع
١١ سبتمبر حتى احتلال العراق في ٩ أبريل ٢٠٠٣ - ٧ -
الفصل الخامس
١٠ أبريل ٢٠٠٣ حتى نهاية ٢٠٠٤..................... - ٧٩ -
الفصل السادس
بداية عام ٢٠٠٥ وحتى أول سبتمبر ٢٠٠٥............ - ١٦٢ -
المــراجــع.. - ١٩٤ -
صدر للمؤلف .... - ١٩٩ -

مُقَدِّمَة

كل الدلائل تشير إلى أن البرنامج النووي الإيراني لم يثر فقط قلق الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فحسب، بل تعدى ذلك القلق ليشمل دول الخليج الست وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، إضافة إلى مصر.

ولقد تطور تدرج القلق ليصبح رعبا كلما تطور البرنامج النووي الإيراني باتجاه إنتاج القنبلة النووية وهو ما يعرف داخل الأوساط الخليجية غير الرسمية بـ (القنبلة النووية الشيعية الإيرانية). ويبرز ذلك الرعب الخليجي من تمدد النفوذ الشيعي الإيراني المتحالف مع نظام حكم الأقلية العلوية الشيعية بسوريا، كما يمتد ذلك النفوذ الإيراني ليأخذ طريقه إلى حركة أمل الشيعية وحزب ا بلبنان، واللذان يشكلان نحو ٤٠% من مجموع سكانه. بل لم يتوقف المد الشيعي الإيراني عند هذا الحد حيث يشدد على تواجده وبقوة داخل العراق ليسيطر - أو يكاد - على القطاع الجنوبي ذي الأكثرية الشيعية العراقية، ولعل ذلك هو ما دفع وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إلى الإعلان -

وبقلق بالغ في ٢١ سبتمبر ٢٠٠٥ أثنـاء وجـوده بولايـة نيويورك أمام مجلس العلاقات الخارجيـة - بـأن سياسـة واشنطن تعمق الانقسامات الطائفية إلى حد أنها تسلم العراق فعليا إلى إيران، كما أعرب وزير الخارجية السعودي عـن مخاوف الرياض من تقسيم العراق إثـر طـرح الدسـتور العراقي للتصويت عليه في منتصف أكتوبر ٢٠٠٥.

وشدد الأمير سعود على القول: لقد خضنا معـا حربـا (يقصد بذلك واشنطن) لإبعاد إيران عن العراق بعـد طـرد العراق من الكويت، والآن فإننا نسلم البلاد كلها لإيران دون مبرر".

إن ما تخشاه دول الخليج هو امـتلاك إيـران للقـدرات النووية حتى لو كـان ذلـك لأغـراض سـلمية؛ لأن تلـك الأغراض السلمية سوف تؤدي - حتما وبالتبعية - إلى نوع من سباق التسلح النووي بالمنطقة، وتحديدا إذا امتلكت إيران أسلحة نووية. ففي هذه الحالة سوف تتحرك مصـر وسـائر الدول الخليجية إلى امتلاك القدرات النووية من أجل الحفـاظ على التوازن العسكري الاستراتيجي بالمنطقة، وهو ما يعني

أن المواقف الخليجية الخجولة الآن لن تستمر على هذا النحو كثيرا، وسوف تتبدل حفاظا على مكتسباتها بالمنطقة.

ولعل ما يؤكد احتدام الصراع بالمنطقة هو وصول أحمـد نجاد - المحسوب على التيار الأصولي - إلى سُدة الرئاسـة الإيرانية؛ حيث ساهم تواجده - وبشكل كبير - في خلق رأي عام إيراني يهدف إلى امتلاك طهران للسلاح النووي بهدف الهيمنة على المنطقة التي تشملها، وتحديدا المشرق العربـي خاصة وأن إيران هي الدولة الأكبر مساحة والأكثـر عـددا بالمنطقة وهو ما يدفعها دفعا لتكون الدولـة الأكثـر هيمنـة ونفوذا بالشرق الأوسط باستثناء إسرائيل وتركيا.

كل ذلك يزعج كثيرا دول الخليج الست وعلـى رأسـها المملكة العربية السعودية وبعض البلدان العربية المجـاورة، إضافة إلى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، حيـث إن تلك الدول لا تسعى فقط إلى تجريد إيران من بناء سـلاحها النووي، بل تسعى في الحقيقة إلى تغيير النظـام الإسـلامي المبني على ولاية الفقيه والذي يعد خطرا بالغا على أنظمـة دول المنطقة.

الفصل الرابع

١١ سبتمبر حتى احتلال العراق

في ٩ أبريل ٢٠٠٣

١١ سبتمبر ٢٠٠١ وإعادة ترتيب الأوراق وخطة أوراسيا

جاءت ضربة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بمثابة جـواز مـرور لتحقيق الإمبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس.. وعلـى الفور فتحت ملفات عديدة كان أبرزها على الإطلاق خطـة أوراسيا أو إحكام السيطرة على منطقة أوراسيا التي تمتد من الاتحاد الأوربي غربا، إلى اليابان الواقعة في أقصى شـرق آسيا.

ويعود الاهتمام بتلك الخطة إلى زمن المراحل الأخيـرة من الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) والتي تركـزت علـى صياغة نظام دفاعي يضمن أمن الولايات المتحدة الأمريكيـة بعد هزيمة قوات المحور. وقد تمثلت تلـك الخطـة علـى ضرورة تشييد نظام جيوبوليتيك في منطقة أوراسيا (الاتحاد الأوربي حتى اليابان وما تحتوي تلـك المنطقـة مـن دول وبحار)، وكانت أهم مشكلة تواجه واشنطن هي القضاء - ما أمكن - على أية قوة تهيمن أو قد تسيطر على قارتي أوربـا وآسيا.

ويؤمن أصحاب هذا الفكر أن الفضل الأعظم بعد الحرب العالمية الثانية يعود إلى رجلين هما الرئيس رونالد ريجان الّذي توصلت إدارته إلى تفكيك الاتحاد السوفيتي الّذي كان يعد العقبة الأعظم أمام الهيمنة الأمريكية على منطقة أوراسيا، ثم الرئيس الحالي جورج بوش الابن الّذي أدخل أمريكا في عمق المنطقة عن طريق احتلال كل من أفغانستان والعراق، وذلك للمضي قُدُما في إحكام السيطرة على أوراسيا، ولكن بشكل تدريجي، إلا أن ذلك قد يستغرق بعض الوقت لتقليم أظافر الصين وروسيا الاتحادية وإيران، في الوقت الّذي ستقوم فيه واشنطن بالدعم المطلق لكل من تركيا والعراق وأفغانستان وإسرائيل لتقوية نفوذهم في تلك المنطقة.

الاستفادة الإسرائيلية من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

تشير التقارير إلى أن الحكومة الإسرائيلية بقيادة رئيس الوزراء شارون قد استفادت كثيرا من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١؛ فقد حرص شارون منذ اللحظات الأولى على تحميل العرب والمسلمين مسئولية تلك الأحداث عبر أجهزة الإعلام

الأمريكية والأوربية؛ حيث لعب اللـوبي الصـهيوني دورا حيويا ومؤثرا في هذا الخصوص. واتخذت إسرائيل من تلك الأحداث برهانا إضافيا لتأكيد مصداقيتها وتعزيـز موقفهـا الخاص بأن تلك الأنظمة العربية الديكتاتوريـة هـي التـي أفرزت ذلك الإرهاب سواء في فلسطين أو العالم (تشاطرها في الرأي واشنطن وبعض البلدان الأوربية).

وهكذا برز فكرٌ غربيٌ جديد اعتبر المقاومة الفلسـطينية للاحتلال الإسرائيلي بمثابة إرهابٍ عربي وإسـلامي، وقـد ساعد على تعضيد ذلك الفكـر طبيعـةُ الأنظمـة العربيـة الديكتاتورية وما تفرزه من عمليات قمع لشعوبها من ناحية، ودعم منظمات حماس والجهاد وحزب ا وغيرها من ناحية أخرى؛ وذلك لإطالة أمد الصراع بالمنطقة (على حد قـول واشنطن وتل أبيب) حفاظا على بقائها أطول مدة ممكنة فـي الحكم مستغلة في ذلك اللعب علـى ضـرورة اسـتمرارية الصراع العربي الإسرائيلي.

وهكذا استطاعت إسرائيل والولايات المتحدة وعدد غير قليل من الدول الأوربية تحميل الأنظمة العربية الدكتاتوريـة

تبعة الإرهاب الدولي بصفة عامة وأحداث ١١ سبتمبر بصفة خاصة.

وفى إطار ذلك صعدت إسرائيل من عمليات الاغتيال ضد قادة وكوادر تلك المنظمات الإسلامية النشطة مثـل الجهـاد وحماس والقسام وغيرها. وكان الهدف هو القضاء نهائيا أو ما أمكن على تلك العناصر القيادية على أن يتم التعامل مـع الصف الثاني الأكثر اعتدالا من وجهة نظرهم. جاء ذلك في الوقت الّذي انشغلت فيه واشنطن والعالم الغربـي بالحملـة الأمريكية ضد الإرهاب في أفغانستان، وهو انشغال مقصود ومخطط (حيث تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية خاصة في الإعلام الإقليمي أو العالمي).

إيران تدين أحداث ١١ سبتمبر، وتعاون غير مسبوق بين طهران وواشنطن في حملتها ضد أفغانستان

فى ١٣ سبتمبر أدانت الحكومة الإيرانية بشدة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وبمرونة شديدة وحسابات واقعيـة وعـدت

طهران بتقديم كافة المساعدات لقوات التحالف بصفة عامـة والأمريكية بصفة خاصة في حربها ضـد حركـة طالبـان بأفغانستان، وضد تنظيم القاعدة في أي مكان بالعـالم، كمـا وعدت طهران بالمساعدة الغير محدودة للجنود الأمـريكيين العاملين في الحملة العسكرية بأفغانستان إذا تعرضـوا لأيـة صعوبات، كما وافقت حكومة طهران دون شروط على فتح المطارات الإيرانية بجنوب البلاد للقوات الأمريكية، أيضـا وعدت الحكومة الإيرانية بنقل كافة أنواع الإمـدادات إلـى داخل أفغانستان، ووافقت طهران علـى قبـول المسـاعدات الغذائية الأمريكية للاجئين الأفغان في إيـران خاصـة وأن حدود إيران مع أفغانستان تمتد لأكثر من ٥٦٠ ميلا.

ولم يتوقف ذلك التعاون الإيراني غيـر المسـبوق مـع واشنطن وقوات التحالف عند هذا الحد؛ فقد وافقت طهـران على دعم تحالف الشمال في الوصول إلى السلطة (يذكر هنا أن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسـفيلد اعتـرف بـأن الضباط الإيرانيين والأمريكيين عملوا جنبا إلى جنـب مـع قوات تحالف الشمال الأفغاني ضد طالبان وتنظيم القاعدة).

ولكن لماذا تعاونت إيران ذلك التعاون الكامـل مع واشنطن ضـد حركـة طالبـان وتنظـيم القاعدة؟

تشير بعض التقارير إلى أن ذلك التعاون العلني المفـاجئ والذي لا مثيل له بين إيران وواشنطن منذ الثورة الإسـلامية يرجع لعدة أسباب أهمها على الإطلاق الآتي: وجود خـلاف مذهبي عميق بين إيران الشيعية وحركـة طالبـان السـنية الحنفية، أيضا أن إيران لا تنسى الصدامات الدموية في مزار الشريف والتي راح ضحيتها عشرات الآلاف من الطـرفين، بالإضافة إلى وجود خلاف بين إيران وتنظيم القاعدة السـني السلفي.

وفوق كل ذلك، إن النظام الإيراني يسعى إلـى حمايـة مصالحه في أفغانستان التي تعد بوابة إيران الشـرقية، وأن واشنطن تعلم ذلك ولا تمانع، شريطة أن يكون الموقف العام تحت السيطرة الأمريكية، وبالإضافة إلى مـا تقـدم هنـاك مصالح استراتيجية للطرفين بالمنطقة، ثم مطلب إيراني آخر

وافقت عليه واشنطن في سـرية وهـو رفـع قيـود الإدارة الأمريكية عن توسيع نطاق التعاون الإيراني الأوربي.

ضغوط أمريكية على إيران

على الرغم من التعاون الإيراني المكثـف مـع القـوات الأمريكية وأجهزة استخباراتها إلا أن الإدارة الأمريكية قامت في ١٧ سبتمبر ٢٠٠١ بتسريب معلومات تشير فيها إلى أن واشنطن حصـلت علـى صـور مـن قمرهـا الصـناعي (أيكونوس) تفيد بوجود نشاط مكثف بمدينة (بوشهر) النووية الواقعة على ساحل الخليج الشرقي لإيران، وأن تلك الصور تؤكد أن إيران تقوم حاليا ببناء مفاعلين نوويين وليس مفاعلا واحدا كما تدعي طهران، وأحد هذين المفاعلين قد شـارف بناؤه على الانتهاء.

وأشارت معلومات متعلقة بهذا الخصوص إلى أنـه تـم إحاطة هذين المفاعلين بمجمع نووي يتكون من ٦٣٠ مبنـى صغير، وهو ما يؤكد وجود مشروع نووي ضخم أكثر ممـا كان متوقعا من قبل. كمـا أوضـح تقريـر للاسـتخبارات الأمريكية أن إيران خلال معظـم العقـد الماضـي (عقـد

التسعينيات) كانت تحاول الحصـول علـى تقنيـة الطـرد المركزي وتقنيات أخرى لتخصيب اليورانيوم ضمن جهـود كبيرة لصنع قنبلة ذرية.

وشدد تقرير الـ **CIA** على أن إيران وسـوريا وليبيـا يسعون إلى زيادة احتيـاطهم مـن الأسـلحة التقليديـة ذات التكنولوجيا المتطورة وامتلاك أسلحة دمار شامل.

خاتمي يعمل على تحسين العلاقات البريطانية الإيرانية

في ٢١ سبتمبر ٢٠٠١ أكد الرئيس الإيراني محمد خاتمي على أهمية عودة العلاقـات الإيرانيـة البريطانيـة، وبنـاء الجسور بين الدولتين، جاء ذلك بناء على الاتفـاق الخـاص المبرم بين إيران من جهة وقادة قوات التحالف نتيجة التعاون الإيراني المنقطع النظير في أحداث أفغانستان، وذلـك بعـد موافقة واشنطن. وقد دعا خاتمي في مكالمة هاتفية استمرت عدة دقائق مع رئيس الوزراء البريطاني تـوني بليـر إلـى

تعزيز حوار الحضارات لمواجهة المتطرفين من الجـانبين. في نفس الوقت ذكر تلفزيون طهران أن الرئيس الإيراني أكد لرئيس الوزراء البريطاني أثناء المحادثة الهاتفية أن الحـوار بين الأديان يمثل أفضل وسيلة لمنع حرب الحضـارات، وأن التعاون بين طهران ولندن الخاص بتنظيم عقد اجتماعات بين مثقفين من العالمين الإسلامي والغربي بهدف منـع حـرب الحضارات سيكون فعالا كثيرا.

وأعرب خاتمي عن أسفه حـول أحـداث ١١ سـبتمبر ٢٠٠١ والتي قد تتسبب في مواجهة بين الإسـلام والعـالم الغربي خاصة، وأن المتطرفين من الجانبين يعملـون علـى إشعال المواجهة بين الطرفين مسـتغلين فـي ذلـك بعـض الاختلافات في وجهات النظر. وقد شدد الرئيس خاتمى على إدانة تلك الإعمال المتطرفة، وطالب قادة قوات التحالف بعدم الرد على كارثة ١١ سبتمبر بكارثة أخرى؛ حتـى لا يقـع أبرياء في أفغانستان أو غيرها ضحية غزو أو تمرد.

(يذكر أن إيران وبريطانيا قامتا بتطبيع علاقاتهما سـنة ١٩٩٨ إثر إعلان طهران أنها لا تعتزم تطبيق عقوبة الإعدام المعلنة سنة ١٩٩٩ بحق الكاتب البريطاني سلمان رشدي).

تجاوب بريطاني لإيران:

في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١ كشف رئيس الوزراء البريطـاني للصحفيين الذين كانوا يرافقونه في الطائرة التي كانت تقلـه إلى الولايات المتحدة عن مضمون محادثة هاتفية اسـتمرت ١٥ دقيقة مع الرئيس الإيراني.

وقال توني بلير: لم أكن أتخيل مطلقا حدوث تلك المحادثة مع الرئيس الإيراني قبل بضعة أسابيع. وأكد بلير أنها كانت ممتازة، وأن خاتمي لم يعرب فقط عن تضـامنه التـام مـع الرئيس بوش بشأن أحداث ١١ سبتمبر بالولايـات المتحـدة وعن إدانته التامة للإرهاب. وقد أكد بلير على مدى أهميـة إعادة بناء العلاقات بين بريطانيا وإيران.

(يذكر هنا أن تأزم العلاقات البريطانية الإيرانيـة كـان بسبب سوء التفاهم الّذي وقع حول تعيين السفير البريطـاني ديفيد ريداواي بإيران إلا أن حكومة طهران رفضت تعيينـه لاعتبارات أمنية واتهامه بالجاسوسية وعلاقته بإسرائيل.

وقد ذكر في ذلك الوقت أن الحكومة البريطانية تمـارس ضغوطا على حكومة طهران حتى تقبـل بتعيـين السـفير ريداواى. والمعروف أن ديفيـد ريـداواي هـو دبلوماسـي

إنجليزي سابق عمل بالسفارة البريطانية في الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٠ عندما تم طرده من إيران من قبل رجال آية ا خميني، ثم عاد بعد عشر سنوات ليعمل قائم بالأعمـال فـي طهران عام ١٩٩٠ ولكن الصحف والإعلام الإيراني اتهمـه بالجاسوسية ومعاداة إيران).

كيف استفادت روسيا
من أحداث ١١ سبتمبر

في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠١ أخذت موسكو موقفا حازمـا إزاء الأوضاع المتردية في الشيشان مستغلة في ذلك أحـداث ١١ سبتمبر وحرب واشنطن ضد الإرهاب الّذي بدأ يطلق عليـه بالإرهاب الإسلامي. وهكذا طالبت موسكو من الدول الغربية وقف حملة الانتقادات ضد السياسة الروسية فـي الشيشـان وذلك على ضوء اعتبـار أن المقـاتلين الشيشـانيين جـزء لا يتجزأ من جبهة الإسلام المتطرف الدولي. كان ذلك على الصعيد الروسي المحلي، أما على الصعيد الدولي فقد أخذت موسكو المضي قُدُما في استعادة نفوذها فـي منطقـة آسـيا الوسطى الغنية بثرواتها المعدنيـة وموقعهـا الاسـتراتيجي والقريبة جدا من الحدود الأفغانية.

وبناء على تقارير روسية أمنية فور أحداث ١١ سـبتمبر تبين أن موسكو قامت بعقد عدة اجتماعات مع قادة دول آسيا الوسطى وخاصة (أوزبكستان وتركمانستان وطاجاكسـتان) وذلك لتنسيق المواقف بصدد الحملة الدولية ضد الإرهـاب.

وقد شددت روسيا بقوة على أنها لن تسمح لقوات التحـالف باستخدام أراضي آسيا الوسطى في حربها ضد حركة طالبان بأفغانستان إلا بعد موافقة موسكو، وهو ما حدث بالفعل بعـد إجراء مشاورات مكثفة بين واشنطن وموسكو، انتهت بعقـد صفقة لصالح روسيا؛ حيث وافقت موسكو علـى اسـتخدام أجواء وأراضي آسيا الوسـطى فـي العمليـات العسـكرية الأمريكية ضد طالبان في أفغانستان.

أما عن الصفقة الأمريكية لصالح روسيا، فقد تمثلت فـي الآتي: اعتراف واشنطن بأن منطقة آسيا الوسطى والقوقـاز منطقة نفوذ روسي، أيضا وقف توسع حلف شمال الأطلنطي نحو الشرق، بالإضافة إلى إدخال حرب روسيا بالشيشان في نطاق الحرب ضد الإرهاب الدولي، عـلاوة علـى موافقـة واشنطن على فتح اعتمادات مالية من صندوق النقد الـدولي والبنك الدولي لروسيا، ثم مراجعة الإدارة الأمريكية لموقفها بصدد مبادرة درع الصواريخ، وإلغاء الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد السوفيتي السابق، وأخيرا أن تتعامل واشـنطن مـع روسيا بوصفها شريكا يسهم في صنع القرارات الدولية وليس كما تتعامل واشنطن مع دول الاتحاد الأوربي.

الأمم المتحدة تنتقد تعثر الإصلاحات في إيران

في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠١ قـال مـوريس كوبيثـورن مبعوث لجنة حقوق الإنسان بـالأمم المتحـدة: إن المـأزق الراهن بين مجلس صيانة (مراقبة) الدستور الـذي يحظـى بصلاحيات قوية في إيران، وبين البرلمان المنتخب هـو أن مجلس الصيانة يقيد إلى حد كبير قدرة طهران علـى تبنـي إصلاحات هامة في مجال حقوق الإنسان ومن ثم فهو معوق كبير لبناء الديمُقراطية.

وأضاف موريس كوبيثورن أنه على يقين من أن معظـم الشعب الإيراني يرى أنهم يستحقون حكومة أفضـل وأكثـر قدرة على تحمل المسئولية، ويحلمون بمجتمع يتـوافر فيـه مزيد من الاحترام والكرامـة لأفـراد الشـعب، وأوضـح كوبيثورن في تقرير له خاص بالأمم المتحدة، أنه بالرغم من التقدم الذي أحرزته إيران في مجال حقوق الإنسـان خـلال السنوات الست الماضية، فإنه يبـدو أن مسـاعي الحكومـة لا ترقى لطموح الإيرانيين.

وشدد التقرير على أن الشعب الإيراني يدفع ثمنا باهظـا بسبب المواجهة بين البرلمان ومجلس مراقبة الدستور غيـر المنتخب الذي يتألف من ستة مـن رجـال الـدين، وسـتة محامين، ويتمتع بحق نقض القوانين التـي يوافـق عليهـا البرلمان. وهو ما يعني أن هذا المجلس يقـف فـي طريـق التغيير الديمقراطي ويمنع الإصلاحيين من ترشـيح أنفسـهم لعضوية البرلمان.

وقال تقرير الأمم المتحدة أيضا: إن الصراع القـائم بـين الجبهتين أدى إلى درجة واضحة من الشلل منعها من إدخال تحسينات على النظام الإيراني الّذي هو في حاجة ماسة إليها خاصة في مجال حقوق الإنسان.

وشدد التقرير على ما تقوم به إيران من عمليـات قمـع شامل للصحافة الإصلاحية وعدم التسـامح مـع الأصـوات المعارضة. وبين التقرير أنه في الفترة من أبريل إلى يوليـو عام ٢٠٠٠ أغلقت السلطات الإيرانية أكثـر مـن أربعـين صحيفة ومجلة وإصدارات أخرى لمُدد مختلفـة، وبعضـها أغلق لأجلٍ غير مسمى.

في نفس الوقت تم تغريم عشرات المحررين والصحفيين وسجن البعض ومنع آخرون من ممارسة العمل الصحفي بعد اتهامهم بتهم مختلفة، وأشارت بعض التقارير إلى أن أكثـر من عشرين صحفيا صدرت ضدهم أحكاما بالسجن. (الجدير بالذكر أن السلطات الإيرانية لم تسمح لمبعوث الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كوبيثورن بزيارة إيران منـذ فبرايـر عـام ١٩٩٦ نظرا لتقاريره النارية الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان داخل إيران).

انفراجة محدودة في العلاقات الأمريكية الإيرانية

في نهاية الأسبوع الأول من أكتوبر ٢٠٠١ دعا عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي رئيس البعثة الإيرانية في الأمم المتحدة إلى عشاء عمل في مبنـى الكـونجرس الأمريكـي لمناقشة العلاقات الأمريكية الإيرانيـة، وحـرب الولايـات المتحدة الأمريكية على الإرهاب، وقد حضر ذلك اللقاء عدد من أعضاء أجهزة الاستخبارات في كلا البلدين. هذه الدعوة الرسمية هي الأولى من نوعها منذ أكثر من عشرين عامـا،

وقد جاءت في إطار تطبيع العلاقات الأمريكية مع حكومة طهران في إطار حملة واشنطن ضد الإرهاب في أفغانستان المتاخمة للحدود الإيرانية والتي تمتد مسافة ٥٦٠ ميلا. يذكر أن هذا اللقاء شهد مباحثات مركزة للدور الإيراني في المرحلة المقبلة ومنح قوات التحالف مزيدا التسهيلات داخل أفغانستان والعراق عبر حدودها لكلا البلدين، خاصة في القطاع الجنوبي معقل شيعة العراق، وما يتطلب ذلك من تسهيلات استخباراتية لاقتفاء عناصر بتنظيم القاعدة الذين دخلوا الأراضي الإيرانية أو العراقية.

مزيد من التعاون الإيراني الأوربي:

وفى إطار الاتفاق الخاص بالتعاون بين إيران وقادة قوات التحالف قام الاتحاد الأوربي في ١٩ نوفمبر ٢٠٠١ بخطوة جديدة إلى الأمام في اتجاه توقيع اتفاق للتعاون والتجارة مع إيران من شأنه أن يزيد من الروابط الاقتصادية والتجارية بين إيران ودول الاتحاد، شريطة أن يصاحب ذلك فتح الطريق أمام المزيد من الحوار بخصوص حقوق الإنسان والحد من التسلح في إيران. وقد تقدم المكتب التنفيذي للاتحاد الأوربي بمشروع لتوسيع نطاق التعاون بين دول الاتحاد

وإيران على أن يبدأ مناقشته بين الأطراف المعنية في مطلع عام ٢٠٠٠.

في نفس الوقت أشار بيان لجنة الاتحاد الأوربي أن ما تشهده إيران حاليا من إصلاح سياسي واقتصادي هـو مـا شـجع لاتخاذ هذه الخطوة رغـم الـبطء الـذي تتسـم بـه هـذه الإصلاحات. وأشارت اللجنة إلـى أن الاتحـاد الأوروبـي سيدعم الإصلاحات السياسية على الساحة الإيرانيـة، كمـا سيتمكن من مواصلة الحوار والتعاون مع طهران في عـدد من القضايا ومنها حقوق الإنسـان، خاصـة فـي النـواحي المتعلقة بالسجون والحريات الصحفية والسياسية.

يذكر أن العلاقات بين الاتحاد الأوربي وإيران بدأت فـي التحسن منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ علـى الولايات المتحدة والتي أدانتها طهران بشدة رغـم عـدائها المعروف لواشنطن.

إنجلترا تكشف عن ترسانة الصواريخ الإيرانية

في الوقت الّذي بدأت علاقات الاتحاد الأوربي في التحسن مع إيران على أثر الصفقة الخاصة التي أبرمت بـين قـادة النظام الإيراني وقادة دول التحالف وخاصة واشنطن بالنسبة لغزو أفغانستان تم تسريب تقرير خـاص بالمعهـد الـدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن (إنجلترا) في الأسـبوع الأول من شهر ديسمبر ٢٠٠١ ليكشف عن تملك إيـران لترسـانة متميزة من الصواريخ. وأوضح التقريـر أن تلـك الشـبكة الصاروخية هي نتاج تطور محلي تكنولوجي، وفـى بعـض الأحيان تحصل إيران على مساعدة أجنبية مباشرة.

وعلى الرغم من محدودية كفاءة تلك الصواريخ الإيرانية إلا أن ذلك لا ينفي أنها تمثل تهديدا للمصالح الغربية بالمنطقة وخاصة الأمريكية، وقد أوضح التقرير نوعية تلك الصواريخ في الآتي:

- سكود-ب الّذي يصل مداه إلى ٢٠٠ كيلومتر، ويستخدم الوقود السائل وهو صناعة كوريا الشمالية، وتمتلك منـه إيران نحو ١٧ منصة إطلاق و١٥٠ صاروخا.
- سكود-سي ويصل مداه إلى ٦٠٠ كيلو متـر ويسـتخدم الوقود السائل وهو صناعة كوريا الشمالية ويوجـد ١٦ منصة إطلاق و١٣٠ صاروخا.
- صاروخ (عقاب) والذي يصل مداه إلـى ٤٠ كيلـومتر ويستخدم الوقود الصلب وهو صناعة صينية.
- صاروخ نازيمات ويصـل مـداه إلـى ١٣٠ كيلـومتر ويستخدم الوقود الصلب وهو صناعة صينية.
- صاروخ M-11 ويصل مـداه إلـى ٢٨٠ كيلـو متـر ويستخدم الوقود الصلب وهو صناعة صينية.
- صاروخ M-9 ويصل مداه إلى ٥٦٠ كيلو متر ويستخدم الوقود الصلب، وهو صناعة صينية.
- صاروخ شهاب-٢ ويصل مداه إلـى ٨٠٠ كيلـو متـر ويستخدم الوقود الصلب، وهو تصنيع محلي بالتعاون مع روسيا والصين.

- صاروخ شهاب-٣ ويصل مداه إلى ١٣٠٠ كيلـو متـر ويستخدم الوقود الصلب، وهو صناعة محليـة إيرانيـة ويوجد منه نحو ١٥٠ صاروخ.
- شهاب-٤ ويصل مداه إلى ٢٠٠٠ كيلو متـر ويسـتخدم الوقود الصلب وهو صناعة محليـة، وجـارٍ تطـويره بواسطة العلماء الإيرانيين.

وشدد التقرير على أن إيـران تعتمـد علـى المصـادر الخارجية في الحصول على احتياجاتها التكنولوجية الحرجة؛ حيث إنها تلجأ في ذلك إلى التفاوض السري عن طريق وفود لها تقوم بزيارة هذه البلدان والالتقاء بالعلماء، ثـم عـرض شراء المعلومات منهم، وقد نجحت هذه الخطوة في روسـيا وكوريا الشمالية وبعض البلدان الأخرى، وتمكنت طهران من الاستعانة بعشرات من كبار الخبراء الـروس مـن الصـف الثاني. أضف إلى ذلك تمكن إيران من الحصول على تلـك التكنولوجيا عن طريق التفاوض العلني مـع دول لا تحـتفظ بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة: مثل روسـيا والصـين وكوريا الشمالية؛ حيث تجري المفاوضات في هذا الخصوص

على مستوى الرؤساء كما فعـل رافسـنجاني مـع الصـين وخاتمي مع روسيا.

رد فعل إيراني فوق العادة

جاء تقرير المعهد البريطاني بمثابة صدمة غير متوقعـة خاصة وأن العلاقات بين البلدين كانت آخذة فـي التحسـن، وعليه تمثل رد الفعل في كشف الرئيس الإيرانـي السـابق هاشمي رافسنجاني في نهاية شهر ديسـمبر ٢٠٠١ عـن أن بلاده استكملت قاعدتها من الخبرات التقنية لتطوير منظومتها الصاروخية المتوسطة والبعيدة المدى، وشدد رافسنجاني على أن بلاده لم تعد في حاجة إلى استيراد تلـك الصـواريخ أو مكوناتها من الخارج.

كان رافسنجاني يقصد بذلك أنه تم التوصل إلـى بنـاء ورشة تصنيع إيرانية لصواريخ شـهاب، وأصـبح بمقـدور إيران الآن (على حد قوله) أن تغطي مناطق الدول المجاورة التي تهدد أمن إيران، وكان يخص بذلك تحديـدا إسـرائيل والأسطول الأمريكي المتواجد على الحدود الإيرانية. ولكـن لم يشر رافسنجاني إلى عدم امتلاك إيران لتكنولوجيا الوسائط

الفضائية؛ مثل الأقمار الصناعية وطائرات التجسـس بـدون طيار، خاصة وأن تلك الوسائط متوفرة وبكثرة لدى الولايات المتحدة وإسرائيل وقوات حلف الناتو المتواجدة فـي تركيـا القريبة جدا من الأراضي الإيرانية. (ملحوظـة: حصـلت إيران بعد ذلك مباشرة على طائرات تجسس بـدون طيـار، ويعتقد أنها قد توصلت إلى إنتاجها).

توقعات بمواجهة عسكرية بين إسرائيل وإيران

جاء أول رد فعل على تصريحات رافسنجاني من إسرائيل عندما تم تسريب خبر إعلامي مفاده: أنه في ٤ يناير ٢٠٠٢ قام وفد إسـرائيلي يضـم خبـراء فـي صـواريخ (أرون) ومسئولين في وزارة الدفاع الإسرائيلية بزيـارة العاصـمة التركية أنقرة، وذلك في إطار استمرار التعـاون العسـكري التركي الإسرائيلي الخاص بإقامة مشروع صاروخي دفاعي لمواجهة احتمال هجوم صاروخي إيراني (وهو المشـروع الّذي قررت الإدارة الأمريكية إعطاء إسرائيل وأنقرة الضوء الأخضر لتنفيذه بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١).

في نفس الوقت تم تسريب معلومات إسرائيلية تفيد بحتمية وقوع حرب إسرائيلية إيرانية: وتؤكد تلـك المعلومـات أن الحرب حتمية، بل وأنها واقعة الآن على أرض الواقع بـين حزب ا وإسرائيل في جنوب لبنان؛ حيث تقوم إيران بإمداد حزب ا بكل ما يحتاجه من إمكانات مادية وعسكرية فـي حربه ضد إسرائيل، إضافة إلى مشاركة سوريا.

أما الحرب الشاملة بين إسرائيل وإيران فقد بدأ الإعداد لها بتمركز إسرائيل في عدة مواقع بالقرب من الحدود الإيرانية وبالتحديد في المواقع الشمالية الواقعة في العراق (مناطق الأكراد) حيث تقوم إسرائيل بإنشاء منصات لإطلاق الصواريخ من نوع (أريحا-١) و(أريحا-٢) لضرب مناطق (همذان وجاف) الواقعتين في غرب إيران.

وسوف تقوم القوات الأمريكية المرابطة في قواعد حلف الناتو بتركيا بتغطية عمل تلك المنصات وتسهيل مهمتها العسكرية، إضافة إلى قيام الأقمار الصناعية الأمريكية برصد أية تحركات إيرانية جوية أو برية، والعمل على ردها في أسرع وقت؛ سواء بنيران إسرائيلية أو أمريكية حسبما يقتضيه التنسيق بين الطرفين، في نفس الوقت ستقوم إسرائيل بمساندة القوات الأمريكية بضرب الجبهة الشرقية لإيران مستخدمة في ذلك الأراضي الأفغانية مع إعطاء كافة التسهيلات الأمريكية وقوات حلف الناتو هناك وهو ما سيؤثر تأثيرا سلبيا على الجيش الإيراني، ويجعله في حالة عدم اتزان بين الضربات المتلاحقة من الغرب من الشرق في آن واحد.

في نفس الوقت سيقوم الطيران الإسرائيلى بضرب المفاعلات النووية الإيرانية في جميع أنحاء البلاد في ظل وجود مساعدات جوية أمريكية والتدخل الأمريكي إن اقتضت الضرورة.

إيران ترد

جاء الرد الإيراني على التهديدات الإسرائيلية أكثر عمقـا عندما أعلن قادة إيران أن أية تهديدات ستتعرض لها إيـران من قِبل أعدائها، سيقابل بقوة إيرانية غير متوقعـة للطـرف المعادي ولأبعد الحدود.

كما أعلن قادة إيران أن المواقع النوويـة والصـاروخية المنتشرة في الأراضي الإيرانية قد تم تحصينها بدرجة كافية ولديها قوة ردع لتصدي أية هجمات جويـة أو أرضـية أو صاروخية معادية.. وأن لدى إيران القدرة علـى اسـتيعاب الضربة الأولى من قبل أعدائها، ثم توجيه ضـربة مضـادة قاتلة لعدوهم. كما أن لدى إيران القدرة على مواصلة تطوير نظامها الدفاعي دون خـوف مـن أي حصـار سياسـي أو تكنولوجي أو اقتصادي.

واشنطن تتهم طهران بإيواء أعضاء تنظيم القاعدة

في ١٠ يناير ٢٠٠٢ وجه الرئيس الأمريكي بوش اتهاما مباشرا للنظام الإيراني بناء على تقـارير لـوزارة الـدفاع والاستخبارات أوضحت أن النظام الإيراني يمارس نفوذا في أفغانستان بغرض الحد من تنامي التوجه المؤيـد للولايـات المتحدة وأوربا، وأن إيران استقبلت بعض الهاربين من تنظيم القاعدة وحركة طالبان. وقد حذر بوش قادة إيران من القيـام بأية محاولة لزعزعة الاسـتقرار فـي أفغانسـتان؛ حتـى لا تضطر قوات التحالف إلى التصدي لإيران، وطالب بوش من المسئولين الإيرانيين ضرورة التعاون في الحرب ضـد الإرهاب؛ وذلك بتسليم أعضاء القاعدة الذين دخلوا الأراضي الإيرانية.

وقد شددت أجهزة الاستخبارات الأمريكية فـي تقريرهـا على ضرورة اتخاذ موقف متشدد من إيـران بنـاء علـى الملفات التي تؤكد وجود علاقة قوية بين النظـام الإيرانـي والإرهاب والتي منها أزمة رهائن السفارة الأمريكيـة فـي

طهران، والهجوم على السفارة الأمريكية في بيروت، والهجمات التي تعرضت لها بعض المصالح والمؤسسات الغربية في الكويت؛ ومنها ناقلات النفط إبان الحرب العراقية الإيرانية، وقضايا الرهائن الغربيين في لبنان، إضافة إلى عمليات الاغتيالات التي تعرض لها معارضون إيرانيون سواء داخل إيران أو خارجها.

هذا فضلا عن اتهام إيران بأن لها صلة بالإرهاب بشكل عام، ثم اقتنائها لأسلحة دمار شامل حصلت عليها من الاتحاد السوفييتي السابق.

إيران تنفي الاتهامات الأمريكية

في ١٢ يناير ٢٠٠٢ رفضت الحكومة الإيرانية تهديدات الرئيس الأمريكي بوش التي حذر فيها إيران من أية محاولة لزعزعة الاستقرار في أفغانستان.. وأكدت الخارجية الإيرانية أن تلك الاتهامات لا تستند إلى أي أساس، ونفى كمال خرازي وزير خارجية إيران وجود أعضاء من تنظيم القاعدة في إيران، وأكد أن بلاده لا تدعم المعارضين للحكومة الأفغانية التي أقيمت في كابول.

وفي ١٣ يناير اتصل الرئيس الإيراني هاتفيا برئيس وزراء بريطانيا توني بلير وأعرب له عن استيائه من الاتهامات التي وجهت مؤخرا إلى إيران حول دعمها للإرهاب. وقال خاتمى لـ بلير: إننا نشهد الآن الغرب وهو يوجه إلى إيران اتهامات لا أساس لها من الصحة، وجدد محمد خاتمي إدانة إيران للأعمال الإرهابية في كل مكان، وأكد أن طهران تعترف بحكومة كابول ولا تسمح للإرهابيين بالدخول إلى إيران.

إسرائيل تضغط على النظام الإيراني

في ١٦ يناير ٢٠٠٢ أمر وزير خارجية إسرائيل شيمون بيريز أجهزة وزارته بتحضير ما يطلق عليه بالكتاب الأسود حتى يتم توزيعه في جميع أنحاء العالم، والذي يتضمن تنديدا بالنظام الإسلامي المتشدد (آيات ا   في إيران). وقد أوضح بيان الخارجية الإسرائيلية أن هذا الكتاب الأسود سيكشف كل الوقائع المتعلقة بأعمال نظام آيات ا   التي تستهدف إسرائيل، كما سيتضمن الكتاب كل الدعوات التي وجهها المسئولون الإيرانيون لتدمير إسرائيل، بالإضافة إلى كتابة التفاصيل

المتعلقة ببرنامج إيران النووي، أيضا توضيح كيفيـة قيـام إيران بتمويل وتسليح ميليشيات حزب ا اللبنـاني الشـيعي وتزويد منظمتي حماس والجهاد بالمعدات العسكرية والمال.

وقد اتهم بيان الخارجية الإسـرائيلية طهـران بممارسـة ضغوط على حماس والجهاد لكـي تنفـذا اعتـداءات فـي الأراضي الإسـرائيلية. ويـذكر أن العلاقـات الإسـرائيلية الإيرانية ازدادت توترا في ٣ ينـاير ٢٠٠٢ فـي أعقـاب اعتراض السفينة (كارين-آي) التي كانت محملة بنحو ٥٠ طنا من الأسلحة الإيرانية، وقد تم تحميل تلك الأسـلحة فـي جزيرة كيش الإيرانية لترسل إلى الأراضي الفلسطينية.

بوش واستخدامه لمصطلح محور الشر لأول مرة!!

في ٢٩ يناير ٢٠٠٢ أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش مصطلح (محور الشر **evil axis**) الّذي تضمن إيران إلـى جانب كل من العراق وكوريا الشمالية، وهو ما دفع صـقور البيت الأبيض إلى دق طبول الحرب ضـد نظـام طهـران

المتشدد بصفة عامة، والبرنامج النـووي الإيرانـي بصـفة خاصة.

ولكن كيف صنفت إيران ضمن محور الشر؟

في بداية الأمر خطط جورج بوش في مسـودة خطابـه للتركيز على العراق فقط كدولة شريرة، ثم أضاف بعد ذلـك كوريا الشمالية لتوسيع مجال الحرب ضد الإرهـاب ضـمن خطة أوراسيا (التى تعود إلـى عـام ١٩٤٥)، ولكـن فـي اللحظات الأخيرة - وقبل إلقاء خطابه - تم إضـافة إيـران لتدخل الدول الثلاث في إطار محور الشر وذلك بعد أن تـم تزويده بمعلومات إسرائيلية استخباراتية مضللة. وفـي هـذا الصدد يؤكد وليم بيمان المتخصص في الشـئون الإيرانيـة وأسـتاذ الأنثروبولـوجي بجامعـة بـراون الأمريكيـة أن المخابرات الإسرائيلية استطاعت بحنكتها المعهودة أن تضلل الإدارة الأمريكية، وذلك عندما وضعت أمام بـوش الابـن تقريرا استخباراتيا للموساد يشير إلى معلومات كاذبة حـول حماية النظام الإيراني للملا محمد عمـرو زعـيم طالبـان وأسامه بن لادن زعيم القاعدة؛ حيث شدد تقريـر الموسـاد

على أن رجلي القاعدة وطالبان تسللا إلى داخـل الأراضـي الإيرانية، وأنهما تحت حماية الحكومة الإيرانية.

ويشير الدكتور بيمان إلى أن وزير الـدفاع الأمريكـي رامسفيلد (بناء على شائعة الاستخبارات الإسرائيلية) أعلـن للإعلام أن إيران سمحت لبعض العناصر الإرهابية بالعبور إلى داخل الأراضي الإيرانية. ويشدد بيمان علـى أن أحـد الأسباب الرئيسية وراء قيام إسرائيل بذلك ترجع إلـى قلـق النظام الإسرائيلي من التقارب الأمريكي الإيراني الّذي نجـم عن التعاون الكبير بين الدولتين في ضرب تنظـيم القاعـدة وحركة طالبان في أفغانستان، وخشية إسرائيل من تطور ذلك التعاون إلى أبعد من ذلك خاصة بعد تيقن إسرائيل مـن أن هناك تفهما استراتيجيا بين طهران وواشنطن حول مصـالح الأخيرة بالمنطقة.

في نفس الوقت قامت أجهـزة الاسـتخبارات الأمريكيـة بإقامة مكاتب جديدة في المدن الأمريكية الرئيسـية بهـدف توظيف مخبرين جدد وتم التركيز على توظيـف الجنسـيات الإيرانية التي تعارض النظام الإيراني. جاء ذلك بعد أن تـم تسريب معلومات استخباراتية أمريكية تفيد بأنه تـم إغـلاق

بعض مكاتب وكالة الاستخبارات الأمريكية المتخصصة فـي الشأن الإيراني العاملة بألمانيا ونقل العاملين بها إلى الولايات المتحدة، وقد تم التركيز على لوس أنجليس الأمريكية التـي تضم أكبر عدد من الإيرانيين المغتـربين بالإضـافة إلـى كاليفورنيا الجنوبية، وذلك بهدف تجنيد الإيرانيين المقيمين في أمريكا على أن يتم التركيز على النوعية التي تشكل مصـدر معلومات دقيقة والتى لها اتصال مباشر بإيران.

فرنسا تعارض إدراج إيران ضمن محور الشر

في ٣٠ يناير ٢٠٠٢ أعلنت الخارجية الفرنسية تحفظهـا الصارم والمتشدد على مقولة: (محور الشر) التي وردت في خطاب الاتحاد الأخير للرئيس الأمريكي جورج بوش. وقـد عارضت فرنسا توسيع نطاق الحرب في أفغانستان إلى دول أخرى تربطها علاقات مصالح بفرنسا مثل إيران والعـراق، إلا في حالة التأكد من وجود صلات لا تقبل الشك بين تلـك الدول وبين تنظيم القاعدة (وهو ما يعنـي ضـمنيا قبـول الاتهامات الأمريكية ضد العراق وإيران).

وشددت الخارجية الفرنسية على أنه ما كـان باسـتطاعة الولايات المتحدة أن تحقق انتصاراتها ضد نظام ميلوسيفيتش بيوغسلافيا، ونظام طالبان بأفغانسـتان دون مسـاعدة دول الناتو الأوربية التي فتحت أجواءها ومطاراتها وموانيها أمام الأساطيل الجوية والبحرية الأمريكية.

وقد طالبت فرنسا مـن الإدارة الأمريكيـة أن تعامـل الأوربيين كشركاء وليس كأتباع.

تصاعد حدة الخلافات الأمريكية الأوربية:

في ٣١ يناير ٢٠٠٢ رد الرئيس الأمريكي بـوش علـى الاتهامات الأوربية التي تتزعمها فرنسا بالآتي: أن واشنطن تحرص على التشاور مع حلفائهـا الأوربيـين، ولكـن إذا اضطرت أمريكا على الاختيار بين الاستماع إلى الأوربيـين وبين حماية مصالحها من الإرهابيين، فسوف تختار واشنطن حماية مصالحها، حتى وإن اضطرت أن تعمل ذلك بمفردها.

(جاء ذلك في تعليق جورج بوش على عبارة فرنسا بأنه لولا الأوربيون لما اسـتطاعت واشـنطن ضـرب طالبـان والقاعدة بأفغانستان).

وعلى الفور قامت الإدارة الأمريكية بتشكيل فريق عـالي المستوى يبحث في كيفية حماية المصالح الأمريكية من جهة وموقف الاتحاد الأوربي وروسيا من جهة أخـرى؟. كـان الهدف الرئيسي من عمل ذلك الفريق هو: كيف سيكون عليه الوضع الدولي في حال قيام واشنطن بمفردها فـي القضـاء على الإرهاب وتقليم أظافر الدول التي تقـع فـي منـاطق المصالح الاستراتيجية والحيوية ذات البعد الأمنـي القـومي الأمريكي وتحديدا منطقة أوراسـيا؟. هـذا وتتوقـع الإدارة الأمريكية احتمالات تزايد النزاع الأوربي الأمريكي خـلال العقد القادم خاصة فيما يتصل بجوانب الترتيبـات الدوليـة الجديدة وتحديدا في منطقة أوراسيا ومسار حملة الحرب على الإرهاب التي تقودها واشنطن.

ردود فعل أوربية سريعة ضد النفوذ الأمريكي بالمنطقة:

تمثلت ردود فعل قادة دول الاتحاد الأوربي في معارضة مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي، وعلى الفور قرر قادة دول الاتحاد التخطيط لبناء منظومة دفاع صاروخي أوربـي

خاص بدول الاتحاد، وذلك بعـد رفـض الـدول الأوربيـة الأعضاء بحلف الناتو لقبول دور ثانوي في الحلف خاصـة بعد أن هددت واشنطن بأن تعمل منفردة.

وتسعى دول الاتحاد في الوقت الراهن إلى تحسين دورها العالمي على الصعيد العسكري وتعميق خطوطهـا الدفاعيـة وذلك بتطوير وتحديث أنظمة تسليحها وبناء قـدرات النقـل الإستراتيجي في مجالات الجو والبحر والبر؛ بحيـث يخـدم ذلك سرعة الانتشار العسكري داخل القارة الأوربية (يلاحظ أن قدرات الاتحاد الأوربي ضـعيفة للغايـة مـن الناحيـة العسكرية والسياسية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكيـة). في نفس الوقت تلعب فرنسا دورا محوريا في إنشاء جـيش أوربي موحد يعمل موازيا ومستقلا عن حلف الناتو.

ولكن يبقى التساؤل الآتي: هل ستسمح واشنطن لفرنسـا بلعب ذلك الدور في القارة الأوربية الشديدة الأهمية بالنسـبة للولايات المتحدة؟

تعاون العسكري بين أنقرة وتل أبيب للسيطرة على مياه البحر المتوسط

في ٤ فبراير ٢٠٠٢ وصل باديدا يـادي قائـد القـوات البحرية الإسرائيلية إلى أنقرة لبحث الاسـتعدادات الخاصـة بالمناورات البحرية الثلاثة المعروفة باسم (عروس البحـر) والتي تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكيـة وإسـرائيل وتركيا.

وتهدف واشنطن من تلك المناورات إلى ضرورة إحكـام السيطرة على منطقة جنوب البحر المتوسط التي تبـدأ مـن شمال أفريقيا حيث (مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) إلى شرق المتوسط، ثم جنوب غرب آسيا حيـث الصراع العربي الإسرائيلي، وإلى امتداد المنطقة حتى الخليج العربي وحوض البحر الأحمر وقناة السويس وهي المنطقـة التي لها تأثير مباشر على أمن واستقرار القارة الأوربية.

وتسعى واشنطن إلى إقامة نظام دفاعي إقليمي فـي تلـك المنطقة بحيث تشكل إسرائيل وتركيا (وفي مرحلـة لاحقـة العراق وأفغانستان) نواته الرئيسية لتقود حركـة الإصـلاح

بتلك المنطقة من أجل حماية المصالح الأمريكية بصفة عامة. في نفس الوقت ستقوم دول الخليج خاصة السعودية والكويت والإمارات وقطر بتمويل الجزء الإقليمي الخـاص ببرنـامج الدرع الصاروخي الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط الكبير.

أوربا القديمة تصرخ من تبعيتها للقوات الأمريكية الأكثر تطورا ورعبا في العالم

في الأول مـن فبرايـر عـام ٢٠٠٢ صـرخ جـورج روبرتسون أمين عام حلف الناتو على هامش مؤتمر ميـونخ الأمني قائلا: إن التكنولوجيا العسكرية المتقدمـة للولايـات المتحدة الأمريكية جعلت حلفاءها الأوربيين يتخلفون وراءها؛ حيث صارت واشنطن تمثل تهديدا لمستقبل الحلف وتماسكه.

وأكد أن أوربا والولايات المتحدة تعملان الآن في عالمين عسكريين مختلفين، وقد أصبح من المتوقع عدم تمكن الدول الأوربية من لعب أي دور محوري في المستقبل؛ لأن قواتها المسلحة لن تكون بنفس القدر والتقنية التي عليهـا الأسـلحة الأمريكية ذات التكنولوجيا الفائقة التقدم، خاصة وأن جيـوش أوربا مثقلة بأعباء التكنولوجيا القديمة التي تعود إلى الحرب الباردة، والتي منها نظم الأسلحة الثقيلة التـي عفـا عليهـا الزمن، إضافة إلى المقار العسكرية الأوربية التي تفتقر إلـى القدرة على تغيير الموقع، والحصون ذات المساحة الكبيـرة أكثر من اللازم.

وشدد روبرتسون علـى أن حلفـاء النـاتو الأوربيـين لا يمثلون بالنسبة للرئيس الأمريكي بوش سوى نـادٍ للـدعم السياسي، أي: تقديم الحد الأدنى من المساهمة العسكرية فقط (وهو ما دفع واشنطن إلى إعـادة النظـر فـي معـدلات الاستحقاقات الأوربية التي تنادي بها فرنسا دائما).

وقد أوضح تقرير للمعهد الدولي للدراسات الاسـتراتيجية بلندن أن الخلافات الأوربية الأمريكية ترجـع إلـى التفـوق الرهيب في القوة العسكرية الأمريكية على جميـع حلفائهـا خاصة في مجال التسليح النوعي، وأيضا في مجال الأسـلحة الاستراتيجية التي تحتكره الولايات المتحدة دون منازع.

وشدد التقرير على أن هناك اتساع كبيـر فـي الفجـوة التكنولوجية بين القوات المسلحة الأمريكية وقـوات الاتحـاد الأوربي، بحيث لم تعد أوربا قادرة على سد تلك الفجوة سواء في مجال التسلح التقليدي أو فوق التقليدي. ويرجـع السـبب الرئيسي في ذلك التخلف الأوربي في المجال العسكري إلـى ضعف وقلة الإنفاق الدفاعي بشكل عام، مقارنـة بالولايـات المتحدة حيث تنفق واشنطن ٥٤ مليار دولار سنويا في مجال البحوث والتطوير المتعلقة بتحديث الآلة العسكرية أي حوالي

١٤ % من الميزانية الدفاعية، بينما تنفق أوربا مجتمعة نحو ٧ مليار دولار فقط على تحديث وتطوير أبحاث التكنولوجيا العسكرية، وهذا يوضح الفجوة الرهيبة التي لن تضيق مطلقا إذا بقي الوضع على ما هو عليه.

وعلى هذا الأساس أصبحت جيوش أوربا غير قادرة على الاستجابة للمهام الاستراتيجية المنوطة بالحلف حتى داخـل الرقعة الجغرافية في أوربا (والدليل على ذلك ما حدث فـي البوسنة وكوسوفو؛ حيث لم تستطع القوات الأوربية مجتمعة وقف تلك الحروب، بل إن قوات الاتحاد الأوربـي وجـدت صعوبات بالغة في إرسال ٥٠ ألف جندي إلى البلقان، وهـو ما يعني تخلف قدرة النقل الاستراتيجي الأوربي، إضافة إلى تخلف القصف الجوي الاسـتراتيجي بكـل أنواعـه حتـى الهليوكوبتر الهجومية مع عدم وجود أنظمة دفاعية متطـورة مضادة للصواريخ، ولعل ذلك هو ما دفع الولايات المتحـدة إلى التدخل حفاظا على أمن واستقرار أوربا).

لذلك فإن أوربا ستظل لفترة طويلة في حاجة ماسة إلـى الولايات المتحدة الأمريكية في كل عمليـة انتشـار سـريع للحفاظ على الأمن الأوربي.

في نفس الوقت لن تسمح واشنطن بسد الفجوة التكنولوجية بين قواتها المسلحة وأوربا؛ والسبب في ذلك ببساطة شـديدة هو أن واشنطن تخشى من تسرب تلك التكنولوجيا المتطورة إلى أصـدقاء دول أوربـا مـن الـدول المارقـة، نظيـر إغراءات مادية هائلة وهو ما حدث بالفعل في السابق.

دعم أمريكي غير محدود لتركيـا للحـد مـن النفوذ الإيراني بمنطقة آسيا الوسطى والخليج

تعود الخلافات الأمريكية الأوربية التي تتزعمها فرنسا في واقع الأمر إلى اعتماد الإدارة الأمريكية (بعد أحداث كوسوفو والبوسنة) على قواتها المسلحة بشكل أساسي بعد أن تبين لها ضعف إمكانيات القوات الأوربية التي لم تعد قـادرة علـى مسايرة حركة ونشاط القوات الأمريكية في المناطق الملتهبة أو حتى داخل أوربا، ذلك فضلا عـن المطالـب الأوربيـة المتزايدة خاصة من قبل فرنسا التي تنادي بالحصول علـى حصص متساوية مع واشنطن؛ لذلك قررت واشنطن التوجه إلى الاعتماد المتزايد على قدراتها العسكرية، إضـافة إلـى إسرائيل في منطقة الشرق العربي، ثم التركيز بقـوة علـى

التواجد التركي في منطقة آسيا الوسطى والخليج، خاصة وأن هاتين الدولتين أصبحتا تشكلان جزءا من المحور الأمريكـي الجديد بالإضافة إلى التواجد الأمريكي بقوة فـي أفغانسـتان للسيطرة على منطقة القوقاز، مع الاحتفاظ بالاتحاد الأوربي وقواته باعتباره قلب أمريكا النابض (مع مراعاة تقليم أظافر فرنسا التي تعد بمثابة صداع بسيط لواشنطن من حين لآخر، والتي يسهل التعامل معها في كل الأوقات).

وترى واشنطن ضرورة دعم التواجد التركي في منطقـة أوراسيا، باعتبار الأتراك أكثر قبولا لشعوب المنطقـة مـن الإيرانيين، خاصة وأن حكومات أنقرة ترتبط تاريخيا ودينيـا ولغويا بدول تلك المنطقة، وخاصة دول بحر قزوين وعلـى رأسها أذربيجان؛ حيث ساهمت حكومة أنقرة مساهمة فعالـة في الضغط على نظام أذربيجان للموافقة على إقامـة قاعـدة عسكرية أمريكية في أراضيها، إضافة إلى التواجد الأمريكي بدعم ومساندة تركية في كل من أوزبكسـتان وتركمانسـتان وطاجيكستان؛ حيث توجد قواعد أمريكية في تلك الدول ومنها قاعدة كوسكا في تركمانستان، وقاعدة ترمز في أوزبكسـتان وأخرى في طاجيكستان.

(ولعل ذلك يثير مخاوف روسيا من امتداد وتشعب النفوذ التركي ومن خلفه الأمريكي إلى الحدود الجنوبيـة لروسـيا الاتحادية). وعليه فإن واشنطن تعتمد بشكل مباشر الآن على كل من تركيا وإسرائيل، ثم في مرحلة لاحقة على العـراق وأفغانستان من أجل تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبيـر الّذي تسانده وتدعمه بقوة دول شرق آسـيا وعلـى رأسـها اليابان وكوريا الجنوبية، إضافة إلى الدعم الغير محدود لذلك المشروع من قبل الاتحاد الأوربي.

ويشير تقرير للاستخبارات الأمريكية إلى ضرورة دعـم منطقة جنوب القوقاز ووسط آسيا. ويوضح التقرير أنه لكـي يتحقق ذلك لابد من دعم تركيا في منطقة وسط آسـيا حتـى يتفوق الوجود التركي على نظيره الإيراني. في نفس الوقـت يشدد تقرير الاستخبارات الأمريكية علـى ضـرورة قيـام واشنطن باستخدام نفوذها في الاتحاد الأوربي حتـى تنضـم تركيا لدول الاتحاد خاصة وأن ما تقوم بـه تركيـا لصـالح أمريكا والاتحاد الأوربي في منطقة آسيا الوسطى يفوق مـا يقوم به عدد كبير من دول الاتحاد الأوربي.

ويطالب التقرير بدعم واشنطن للمطالب التركية الخاصة بإنشاء خط أنابيب لها من (باكو) بأذربيجان إلى الساحل التركي (سيهان) المطل على البحر المتوسط باعتباره منفذا لاحتياطي الطاقة في بحر قزوين.

إيران ترفض تنفيذ بنود معاهدة حظر إجراء التجارب النووية

في ١٠ مارس ٢٠٠٢ رفضت حكومة طهران أن تعطي أية بيانات لمحطة الرصد التابعة للأمم المتحدة والخاصة بالمعاهدة الدولية للحظر الشامل على إجراء التجارب النووية التي أنشئت في عام ١٩٩٦، وقد عللت إيران ذلك بأن المعاهدة لم تدخل حيز التنفيذ بعد، ومن ثم فإن إيران غير ملزمة قانونا بإعطاء تلك البيانات. والمعروف أن هذه المعاهدة تهدف إلى منع إجراء التجارب على الأسلحة والمواد النووية تمهيدا إلى نزع السلاح النووي من العالم من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين.

وتستند إيران في رفضها التعاون مع محطة رصد البيانات إلى عدد من النقاط الرئيسة أهمها:

- تعتقد إيران أن الولايات المتحدة تهدف إلى تطويع تلك المعاهدة الجديدة لاستخدامها في التجسس على الدول التي وقعت عليها؛ تحديدا الدول التي ترى واشنطن أنها تمثل محور الشر (مثل إيران وكوريا الشمالية، والعراق قبل سقوط صدام حسين).
- إنه على الرغم من توقيع ١٦٥ دولة على المعاهدة (بينهم غالبية الدول الإسلامية والعربية) فإنه لم يصدق عليها سوى ٨٩ دولة فقط، ويلاحظ أن هناك ١٣ دولة تمتلك القدرات النووية الهائلة لم تصدق عليها بعد، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا والصين وروسيا وإسرائيل في مقدمة تلك الدول الـ ١٣.
- أن الإدارة الأمريكية فاجأت العالم عام ٢٠٠١ بانسحابها من تمويل نظام التفتيش على المواقع، ثم إعلان واشنطن بعدم التصديق على المعاهدة، مما يعني ضمنيا تخليها عن التزامها.

مجلس الشيوخ الأمريكي يطالب بتوسيع نطاق التعاون مع المعارضة والمنظمات الإيرانية غير الحكومية

في ١٣ مارس عام ٢٠٠٢ عرض السيناتور الديمقراطي جوزيف بايدن رئيس لجنة العلاقـات الخارجيـة بمجلـس الشيوخ على الإدارة الأمريكية مشروعه الخـاص بالسـماح للمنظمات والهيئات غير الحكومية الأمريكية بدعم المعارضة الإيرانية التي تعيش خارج إيـران، إضـافة إلـى تمويـل الجماعات التي تعمل فـي مجـالات النشـاط الاجتمـاعي والديمقراطي داخل إيران وخاصة المنظمات غير الحكومية.

في نفس الوقت طالب بايدن بأن تواصل الإدارة الأمريكية العمل مع طهران في المسائل ذات المصلحة المتبادلـة، وألا تعرقل واشنطن مسعى حكومة طهران في الانضـمام إلـى منظمة التجارة العالمية. كما طالب بايدن الإدارة الأمريكيـة بأن تساعد حكومة طهران بطرق غير مباشرة فـي مجـال إغاثة اللاجئين خاصة وأن لدى إيران أعـدادا هائلـة مـن

اللاجئين الأفغان والعراقيين الفارين من نظام صدام حسـين، أيضا دعم إيران في مجال مكافحة تهريب المخدرات، وذلك بعد أن دفعت ثمنا فادحا بالدم والمال في مكافحـة مهربـي المخدرات بمنطقة الحدود الشرقية، ثم تشجيع تبادل الزيارات بين المواطنين في كل من إيران والولايات المتحدة.

في الوقت ذاته وضعت المخابرات الأمريكية تقريرا هاما أمام الإدارة الأمريكية ركزت فيه على مشروع بريجينسـكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق جاء فيه: إنه لـيس من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية إطالة أمـد العـداء الإيراني الأمريكي، وأن أية مصالحة يتم التوصل إليها لا بد وأن تقوم على اعتراف البلدين بمصـلحتهما الاسـتراتيجية المتبادلة والمتمثلة في استقرار تلك البيئة الإقليميـة المتقلبـة التي توجد بها إيران.

ويشدد التقرير على أنه من الأفضل للمصالح الأمريكيـة على المدى البعيد أن تعمل واشنطن على إحداث نـوع مـن التعاون الاقتصادي بين تركيا وإيران خاصة في مجال إنشاء خطوط أنابيب النفط الجديدة من أذربيجان وتركمانستان مارة بأراضي كل من إيران وتركيا، علـى أن تقـوم واشـنطن

بالمشاركة المالية في مثل تلك المشروعات التي ستعود حتما بالنفع على الولايات المتحدة الأمريكية.

ارتفاع سقف المعارضة الإيرانية داخل أمريكا

في نفس اليوم (١٣ مـارس ٢٠٠٢) قامـت واشـنطن باستدعاء زعماء المعارضة الإيرانية في واشنطن، وتم عقـد مؤتمر صحفي أعلنت فيه المعارضة أخبارا من النوع الثقيل تضمنت الآتي: أنه يوجد داخل إيران برنامج سـري يضـم منشأة نووية في منطقة (عبالي) القريبة من مدينة أصـفهان، كما يوجد أيضا منشأة سرية أخرى فـي منطقـة (ناتـانز) الواقعة على بعد ٤٠ كيلو مترا من مدينة (كاشان) والتي بدأ العمل بها في أوائل عام ٢٠٠١ ويوجد بها حـوالي خمسـة آلاف آلة طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم، أيضا الإعـلان عن وجود منشأة سرية ثالثة في منطقة (أراك) علـى بعـد ١٥٠ كيلو مترا من العاصمة طهران والتي أنشئت في عـام ١٩٩٦ ويتركز عملها في إنتاج الماء الثقيل.

الرئيس الإيراني يعلن استعداد بلاده للحوار مع واشنطن

في ١٤ مارس ٢٠٠٢ أعلن الرئيس الإيراني محمد خاتمي أن طهران مستعدة للحوار مع الولايات المتحدة على الرغم من قيام الرئيس بوش بإدراج إيران ضمن محور الشر. وشدد خاتمي على إدانة مصطلح محور الشر الذي أطلقه الرئيس بوش، مشيرا إلى أن عبارات القذف وإطلاق صفات سيئة على الطرف الآخر لا يؤدي إلى انطلاقة جيدة للحوار. وطالب خاتمي من الأميركيين أن لا يحولوا الاختلافات في وجهات النظر إلى عداوة، وأكد خاتمي على أن مفتاح الحوار أصبح الآن بيد الأميركيين.

في نفس الوقت، أكد الرئيس الإيراني أن طهران ستظل مستعدة لإجراء مباحثات مع واشنطن إذا أبدت الأخيرة حسن نيتها.

(يلاحظ أن هذه هي المرة الأولى التي أقدم فيها الرئيس خاتمي على مثل هذا الاقتراح، خاصة وأنه شدد على أن الأمر يتعلق بعرض حقيقي للحوار).

دعوة أميركية مماثلة للحوار

وفي مساء نفس اليوم ١٤ مارس ٢٠٠٢ عاد للظهور مرة ثانية رئيس لجنة العلاقـات الخارجيـة بمجلـس الشـيوخ الأميركي السيناتور جوزيف بايدن واقتـرح أمـام مجلـس العلاقات الإيرانية الأميركية فكـرة عقـد اجتماعـات مـع برلمانيين إيرانيين في واشنطن أو أي مكان آخر للوصـول إلى اتفاق مصالح مشترك، كما حث الـرئيس بـوش علـى إجراء نقاش مع طهران بخصوص مستقبل العـراق داعيـا الإدارة الأميركية إلى تفهم احتياجات إيران الأمنيـة. وقـال بايدن: إن اقتراحه يهدف إلى مساعدة أولئك الراغبين بإحداث تغيير في إيران، وشدد على استعداده لاستقبال أعضاء مـن البرلمان الإيراني متى رغبوا في القيـام بزيـارة للولايـات المتحدة.

وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني فقد شـدد بايـدن على أن هناك مخاوف أميركية فعلية بشأن برنـامج إيـران الخاص بأسلحة الدمار الشامل بالشرق الأوسط. وقال: "مهما كانت دوافع إيران حول بناء برنامجها النووي، فإنه يتعـين على الولايات المتحدة أن تعطي الأولوية القصوى لمنع إيران

من اكتساب مثل هذه القدرات النووية الخطيرة التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط ككل".

في نفس الوقت دعا بايدن الإدارة الأمريكية إلى مراعـاة الاحتياجات الأمنية لإيران عندما قال: إن الولايات المتحـدة لا يمكنها ببساطة أن تتجاهل اعتبارات الأمن لإيران، كمـا يتعين علي واشنطن أن تكون مستعدة للتحدث مع إيران عن حلول مبتكرة مثلما فعلت مع كوريا الشمالية (في إشارة إلـى اتفاق واشنطن مع بيونج يانج بشأن تجميد البرنامج النووي).

مناورات أوربية أميركية بالقرب من الحدود الإيرانية للتخلص من نظام صدام حسين

في ١٧ مارس شاركت فرنسا وبريطانيا في المنـاورات الجوية المعروفة باسم (نسر الأناضـول) وهـي الخطـة السرية المتوقع استخدامها في التخلص من نظام صدام حسين والتي تضم كل من الولايات المتحدة الأميركيـة وإسـرائيل وتركيا إضافة إلى مساهمات المانية في إطار حلف النـاتو. ويذكر أن الإعلام الغربي أعلن عن تلك المنـاورات بأنهـا

تهدف إلى تنمية قدرات قوات حلف الناتو على القيام بعمليات مشتركة في حال الانتشار السريع للقوات.

وتشير بعض التقارير العسكرية إلى أن أحد أهداف تلـك المناورات تمثل في التركيز على وضع شفرات وتكتيكـات اتصال مشتركة من أجل التدريب عليهـا لاسـتخدامها فـي العمليات القتالية الخاصة بإسقاط نظام صدام حسين. ويـذكر أنه تم خلال تلك المنـاورات اسـتخدام أنظمـة (أكمـى) الإسرائيلية الصنع والقادرة على نقل الصوت والصورة فـي وقت واحد من الطائرات أثناء تحليقها في الجو إلى مراكـز القيادة. (تعد تلك المناورة أول بـادرة لمشـاركة القـوات الفرنسية في إطار استخدام قوات التحالف للتخلص من نظام صدام حسين وهو ما تحاول فرنسا نفيه دائما).

واشنطن تستخدم ورقة انتهاك حقوق الإنسان ضد النظام الإسلامي الإيراني

في ١٩ مارس ٢٠٠٢ أعلن زلماي خليـل زاد المسـاعد الخاص للرئيس الأمريكي جورج بوش وكبير مديري قسـم جنوب غرب آسيا والشرق الأدنى، وشمال أفريقيا في مجلس

الأمن القومي الأمريكي أن إرادة الشعب الإيراني في انتقاص دائم بل وأنها منتهكة من قبل أقلية إسلامية متشـددة وغيـر منتخبة تمتلك السلطات والقوة داخل البلاد، وأن هذه الأقليـة غير المنتخبة وقفت دائما منذ ظهورها في عام ١٩٧٩ ضـد حرية الشعب وضد إرادته في الوصول إلى نظام ديمقراطي مستخدمة في ذلك القمع والتخويف والإرهـاب ضـد أبنـاء الشعب، كما وقفت تلك الأقلية غير المنتخبة ضد إجراء حوار مسئول مع الولايات المتحدة الأمريكية. وشدد زلماي على أن النظام الإيراني يدعم الإرهاب، ومن ثم يجب على حكومـة طهران أن تؤكد للعالم الحر أنها ليست مـلاذا للإرهـابيين، وعليها أن تقطع اتصالاتها مع المنظمـات الإرهابيـة مثـل حزب ا اللبناني وحماس والجهاد الإسلامي الفلسـطينيين؛ وذلك باتخاذ خطوات واضحة وصريحة أمام العالم؛ ومنهـا وقف إمداد تلك المنظمات بالأموال والأسلحة والتدريب، كما يجب على إيران تفكيك شبكة جيش القدس فـي أفغانسـتان والمجموعات المتفرعة عنها التي تدعمها القيادات الإسلامية الإيرانية التي تسعى إلى زعزعة استقرار أفغانستان. أيضـا

يجب على القادة المتشددين في إيران وقـف مسـعاهم فـي الحصول على أسلحة نووية.

دعم أميركي غير محدود لإسرائيل

في أول أبريل عام ٢٠٠٢ تم عقد اتفاق بـين واشـنطن وتل أبيب ينص بنوده على أن أي هجوم يقع على أي منهما يعد هجوما على الطرف الآخر، ويدخل في ذلـك العمليـات الإرهابية التي يمكن أن تتعـرض لهـا إسـرائيل. وتتعهـد الولايات المتحدة الأمريكية بأن تساعد إسرائيل بكامل قواهـا السياسية والعسكرية والاقتصادية، وقد بدا ذلك واضحا فـي الدعم الأمريكي اللامحدود لحكومة شارون ضد الفلسطينيين واستخدام واشنطن لحق الفيتو في مجلس الأمن لمنـع إدانـة إسرائيل سياسيا.

كما ينص الاتفاق على وجود تنسيق استراتيجي واسع في حال قيام واشنطن بعمليات عسكرية ضد إيران أو سـوريا؛ حيث تعد إسرائيل حليفًا أساسي وإستراتيجي لواشنطن في أية عمليات عسكرية تقع في أية بقعة من العالم، كما أشارت بنود

الاتفاقية إلى موافقة واشنطن على تطوير نظـام صـواريخ (آرو) الإسرائيلية المضادة للصواريخ.

انقسام داخل الاتحاد الأوربي بشأن أجندة التقارب مع إيران

في ١٣ مايو ٢٠٠٢ ذكر بيان صادر عن وزراء خارجية الاتحاد الأوربي أنه لم يتم التوصل إلى إجماع دول الاتحـاد بشأن تعزيز علاقات التعاون التجاري مع إيران، وأوضـح البيان أن السبب وراء ذلك يرجع إلى وجود خلافـات بـين مؤيد ومعارض حول مـدى جديـة حكومـة طهـران إزاء الإصلاح السياسي الداخلي، خاصة المتعلقة بانتهاكات إيران لحقوق الإنسان، ودعم حكومة طهران لـبعض المنظمـات الإرهابية.

وقد كشفت بعض التقارير عن وجود فريق أوربي تتزعمه فرنسا وإسبانيا وإيطاليا واليونان وبلجيكا يطالب بسرعة إبرام اتفاق تجاري مع إيران دون النظـر إلـى البنـود المتعلقـة بالإصلاح السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان داخل إيران أو محاربة الإرهاب، وأشارت هذه التقارير إلى أن تلك الـدول التي تتزعمها فرنسا وإيطاليا تعتقد أن هذا شأن داخلـي وأن حل مشكلة انتهاك حقوق الإنسان والإرهـاب قـد يسـتغرق

تنفيذه وقتا طويلا قد يصل إلى خمس سنوات على أقل تقدير وهو ما لا يتفق ومصالحها الاقتصادية؛ ولذلك طالبت هـذه الدول بضرورة الإسراع بإبرام اتفاق عاجـل دون تصـديق برلمانات الدول الأعضاء عليه، على أن يتم بعد ذلك معالجة القضايا السياسية عبر خطابات إعلان نوايا مـع طهـران. (هذا الموقف الّذي تتزعمه فرنسا وإيطاليا يتناقض بشدة مع الموقف الأميركي الذي يصنف إيران على أنها جـزء مـن "محور للشر" ومحاولتها إنتاج أسلحة دمار الشامل).

أما الدول الأوربية التي تصر على إنهاء ملـف انتهـاك حقوق الإنسان داخل إيران ودعم حكومة طهران للجماعـات والمنظمات الإرهابية فهي تتمثل في الـدانمارك وبريطانيـا وألمانيا والبرتغال وهولندا، وقد شددت تلـك الـدول علـى ضرورة الالتزام بالمبادئ السياسية للاتحاد الأوروبي، وعدم تجاهلها.

إسرائيل تطلق أفق (٥) للاستطلاع والتجسس

على إيران والدول العربية المجاورة:

في ٢٨ مايو ٢٠٠٢ قامت إسرائيل بإطلاق قمرها الصناعي أفق-٥ والذي يعد استكمالا للجهود الإسرائيلية في مجال التجسس الفضائي ومراقبة التطورات العسكرية في الدول العربية والإسلامية وتحديدا إيران في منطقة الشرق الأوسط. ويدور أفق-٥ على ارتفاع ٤٥٠ كيلومترا، وقد بلغت تكلفته ٦٠ مليون دولار، وأشرف على تصنيعه مؤسسة الصناعات الجوية العسكرية الإسرائيلية بالتعاون مع شركة أمريكية-إسرائيلية.

وتسعى أقمار الاستطلاع الإسرائيلية إلى تحقيق هدف الإنذار المبكر والاستطلاع الفوري إزاء أية تحركات عسكرية معادية، أو أية هجمات صاروخية موجهة ضد إسرائيل باعتبارها جزءا ضروريا في منظومة الدفاع الإسرائيلية المضادة للصواريخ الباليستية (آرو)؛ حيث تحتاج إسرائيل إلى امتلاك أقمار صناعية للاستطلاع والإنذار

المبكر بما يتيح لها صد أية هجمات صاروخية معادية؛ حتى يمكنها تشغيل منظومة الدفاع الصاروخي. وتعـد منظومـة الأقمار الصناعية محل اهتمام رئيسي لإسرائيل إلى جانـب تطوير أسلحة الدمار الشامل.

إيران والبدء في مشروع غزو الفضاء

وردا على تطور تكنولوجيا أقمار التجسس الإسـرائيلية، أعلنت الحكومة الإيرانية في أول يوليو ٢٠٠٢ عن عزمهـا في اقتحام الفضاء الخارجي بقمر صناعي جديد أطلقت عليه اسم (الزهراء) تتمثل مهامه فـي التجسـس والاسـتطلاع لحساب الأمن القومي الإيراني فوق سماء منطقـة الشـرق الأوسط بصفة عامة وإسرائيل بصفة خاصة على أن يستخدم في إطلاقه صاروخ (شهاب-٥). وفي هذا الصـدد بـدأت مراكز تكنولوجيا شبكة الصواريخ الإيرانية في العمل علـى إنتاج ذلك الصاروخ البعيد المدى؛ حيث تقرر دخوله الخدمة قبل حلول عام ٢٠١٠.

(يذكر في هذا الصدد أن إيران اسـتفادت مـن علمـاء تكنولوجيـا الصـواريخ - قصـيرة ومتوسـطة المـدى - الباكستانية).

أميركا تطالب طهران بضرورة إجراء إصلاحات سياسية داخلية

في ١٣ يوليو عام ٢٠٠٢ طالب الرئيس الأمريكي جورج بوش من حكومة طهران ضرورة إجراء إصلاحات سياسـية داخلية بما تكفل منح حرية أكبر للشعب الإيراني في التعبير عن حقوقه والحفاظ عليها في إطـار ديمقراطـي. وأعـرب الرئيس الأمريكي عن تضامنه مع آلاف الطلبـة الإيـرانيين الذين خرجوا في مظاهرات احتجاج ضد النظـام الإيرانـي المتشدد، وطالب الحكومة الإيرانية بضرورة الإفراج الفوري عن المعتقلين من الطلاب والصحفيين والسياسيين الإيرانيين الذين ينتقدون سياسة النظام المتشدد.

وأكد بوش على أنه إذا تحول الشـعب الإيرانـي نحـو مستقبل قائم على حرية أوسع وتسامح أكبر؛ فهو لـن يجـد صديقا أفضل من الولايات المتحدة الأميركية.

أوربا تبحث مع حكومة طهران انتهاكات حقوق الإنسان

في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢ أعلن وزير خارجية الـدانمارك بير ستيج مولر الّذي ترأس بلاده للاتحـاد الأوروبـي أن الاتحاد قرر بدء حوار مع إيران بشأن وضع حقوق الإنسان، وأن هدف الاتحاد من ذلك هو دعم الإصلاحيين المقربين من الرئيس الإيراني محمد خاتمي، والذين يمثلون الغالبيـة فـي إيران. وأشار مولر إلى أن المباحثات الأوروبيـة الإيرانيـة الأولى حول حقوق الإنسان ستجري في أول ديسمبر ٢٠٠٢ بالعاصمة الإيرانية طهران، وأن هذا الحوار لن يخضع لأي شرط إيراني مسبق وسيكون موضع متابعـة منتظمـة مـن جانب الاتحاد الأوربي (أشار تقرير بريطاني إلى أن النظام الإيراني يساوم الاتحاد الأوربي والولايات المتحـدة بورقـة حقوق الإنسان مقابـل توسـيع نطـاق التعـاون التجـاري والاقتصادي).

هذا وقد أصدر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبـي بيانـا مشتركًا عبروا فيه عن قلقهم إزاء انتهاكات حقوق الإنسـان

والقيود المفروضة على حرية التعبير ووضع المـرأة فـي إيران، وشدد البيان على أن الاتحاد الأوروبي يعرب عن قلقه العميق إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في إيـران أمام دورة الجمعية العامة الـ ٥٧ للأمم المتحدة.

ويذكر أن الاتحاد الأوربي طالب حكومة طهران أكثر من مرة بوقف عمليات الإعدام فـي إيـران ضـد الناشـطين السياسيين وغيرهم، إلا أن إيران لم تلتزم بذلك، واعتبـرت المطلب الأوربي تدخلا في الشئون الداخلية الإيرانية.

استجابة إيرانية محدودة لملف حقوق الإنسان

في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٢ قام مجلـس الشـوري الإيرانـي بالتصديق على صيغة جديدة لنص قانون يحظـر التعـذيب الجسدي والمعنوي للمعتقلين السياسيين الإيـرانيين بهـدف الحصول على اعترافاتهم. يذكر أن ذلك التصديق جاء بعـد ضغوط أميركية أوربية مضنية على النظام الإيراني (عـدا جبهة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان وبلجيكا التي تهتم أكثر بالمصالح الاقتصادية)، وكان مجلس الشورى الذي تسـيطر

عليه غالبية إصلاحية قد صدق يوم ٨ مـايو ٢٠٠٢ علـى النص بعد قراءة أولى، لكن مجلس صيانة الدسـتور الـذي يسيطر عليه المحافظون رفضه في شهر يونيو ٢٠٠٢.

تعاون روسي - إيراني للتغلب على صراعات الدول الواقعة على بحر قزوين

في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٢ تم إبرام بروتوكول تعاون نووي إيراني - روسي يقضي بقيام إيران بإعادة النفايات النوويـة المستخدمة في مفاعل بوشهر إلـى موسـكو. ويـأتي ذلـك التعاون الروسي في إطار قيام موسكو بتوسيع نطاق التعاون الإيراني الروسي باعتبار إيران دولـة ذات نفـوذ تـاريخي وعقَدي مع دول الجنوب السوفيتي القديم. وتسعى موسكو من وراء ذلك إلى تنشيط المظلة الروسية من خـلال كومنولـث الدول المستقلة مستخدمة في ذلك الهيكل العسكري العام مـع العمل على إبقاء القواعد العسكرية الروسـية بتلـك الـدول الواقعة في الجنوب الروسي وذلك للسيطرة علـى الأهـداف الاستراتيجية بتلك الدول الإسـلامية الصـغيرة، وخاصـة أذربيجان التي أعلنت عن رغبتها في الانضمام إلـى حلـف

الناتو وأوزبكستان التي بدأت في التمرد على الأسرة الروسية. وتهدف روسيا من وراء ذلك إلى إبعاد الولايات المتحدة عن منطقة وسط آسيا خاصة وأن واشنطن تسعى لامتداد حلف الناتو إلى بحر قزوين والمناطق المحيطة به من القوقاز وحتى الشرق الأوسط .

الجدير بالذكر أن منطقة بحر قزوين تشهد صراعات غير مسبوقة؛ حيث تنسق موسكو مواقفها مع كازاخستان، وتتفاهم إيران مع تركمانستان، أما تركيا التي تقف معها واشنطن فإنها تدعم أذربيجان في نزاعها الحدودي مع إيران والذي تفجر عقب قيام إيران بإرسال سفنها الحربية في ٢٣ يوليو عام ٢٠٠١ لوقف أعمال التنقيب عن البترول في مياه بحر قزوين. (يذكر هنا تدخل موسكو لفض النزاع بين إيران وأذربيجان لعدم إتاحة الفرصة لواشنطن في التدخل بالمنطقة).

واشنطن تندد بالنشاط النووي داخل إيران

في ٢٥ شهر ديسمبر عام ٢٠٠٢ قامت إحدى الشركات الأميركية التي تعمل في مجال التجسس بالتقاط صورا جوية

لبعض النشاطات النووية غير المعلنة داخل إيران وهو معمل يقع بمدينة (ناتانز) خاص بإنتـاج اليورانيـوم المخصـب، إضافة إلى صور لمعمل آخر في مدينة (آراك) لإنتاج الماء الثقيل.

وقد توصل تقرير الاستخبارات الأميركية إلى أن هنـاك مفاعلات إيرانية ذات أغراض متعددة منها التسليح النـووي وهو ما لم يكن مطروحا من قبل في تقـارير الاسـتخبارات الأمريكية أو الأوربية. وعليه فقد نددت واشـنطن بالتعـاون الروسي الإيراني في مجال تكنولوجيا التسليح النووي.

تعاون أميركي - إسرائيلي للسيطرة على مياه .

البحر المتوسط

في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٢ قامـت الاسـتخبارات الأوربيـة (فرنسا وألمانيا) بتسريب معلومات تفيد بأن هناك مشـروعا أمريكيا إسرائيليا بخصوص نشر أسلحة نووية استراتيجية في مياه البحر المتوسط ووحدات دفاع صاروخي لحماية إسرائيل والمصالح الأمريكية بالمنطقة مـن أي هجـوم صـاروخي

إيراني أو عربي، سواء علـى الأراضـي الإسـرائيلية أو المصالح الأمريكية بالمنطقة.

وأوضحت تلك التسريبات الأوربيـة أن يوفـال سـتينتز رئيس اللجنة الفرعية العسكرية بالكنيست الإسـرائيلي عقـد سلسلة اجتماعات سرية مع كبار قيادات الجيش الإسـرائيلي لبدء تنفيذ ذلك المشروع بالتعاون مـع الولايـات المتحـدة الأمريكية. كما بينت تلك المعلومات أن إسرائيل وواشـنطن تخططان للسيطرة على مياه المتوسط في المستقبل القريـب وذلك نظرا لمحدودية المجال الجوي الإسـرائيلي وامـتلاك إيران وبعض الدول العربية لصواريخ جو/جـو متطـورة. أيضا أشارت المعلومات الأوربية أن إسـرائيل تمتلـك الآن نحو ١٠٢ طائرة مقاتلة من طراز إف-١٦ ياوك ٥٢ متعددة المهام والتي تلعب دورا كبيرا في حماية أمن إسرائيل.

مناورات أمريكية إسرائيلية تركية بالمنطقة

في أوائل يناير ٢٠٠٣ بدأت الولايات المتحدة الأمريكيـة وإسرائيل وتركيا مناورات جوية وبحريـة مشـتركة أمـام السواحل الإسرائيلية، وهي الخامسة من نوعها. وقد شـملت المناورة تدريبات على أعمال الإنقاذ البحري والتنسيق بـين

القيادات العسكرية في الدول الثلاث، جاءت تلك المنـاورات في وقت تزايدت فيه احتمالات توجيـه ضـربة عسـكرية للعراق.

إيران تعلن - في تحدٍ واضح - اكتشاف مناجم جديدة مليئة باليورانيوم

في أول فبراير ٢٠٠٣ قامت حكومة طهران بدعوة مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي للقيـام بزيارة المحطة النووية التي يوجد بها مفاعل ناتانز الواقعـة على بعد ٣٠٠ كيلومتر جنوب طهران؛ وذلك للتأكـد مـن الاتهامات الأمريكية التي تشير إلى أن تلك المحطة تتخصص في إثراء اليورانيوم بغرض استخدامه في الأسلحة النوويـة. (يذكر أن الدكتور البرادعي قام بزيارة إيران في ديسـمبر ٢٠٠٢ وقام بجولة تفقدية مستخدما طائرة هليوكوبتر خاصة لمراقبة مواقع منشآت إيران النووية).

وفي ١٠ فبراير عام ٢٠٠٣ وقبيل زيارة ممثلـين مـن الهيئة الدولية للطاقة الذرية إلى إيران خرج الرئيس الإيراني محمد خاتمي وأعلن أمام عدسـات التليفزيـون والصـحف

العالمية أنه تم اكتشاف مناجم عديدة مليئة بـاليورانيوم فـي الأراضي الإيرانية وسوف يتم استغلالها في البرنامج النووي الإيراني.

وأكد خاتمي أن بلاده تستخدم برنامجهـا النـووي فـي الأغراض السلمية والمدنية، وشدد على أن إيران لن تستخدم برنامجها في صناعة الأسلحة النووية.

في نفس الوقت أعربت الحكومة الإيرانيـة عـن تزايـد مخاوفها من المناورات الأمريكية الإسرائيلية التركية علـى السواحل الإسرائيلية والتركية القريبة من طهران. وشـددت الحكومة الإيرانية في بيان لها على ما أعلنته إسـرائيل مـن إقامة مشروعات مشتركة مع تركيا للسـيطرة علـى منـابع حوض نهري دجلة والفرات بالعراق فـي مجـالات الـري والصناعة والزراعة والسياحة.

رد الفعل الإسرائيلي

جاء تصريح الرئيس محمد خاتمي بمثابة تحد خطير لقادة إسرائيل وهو ما دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون إلى بحث البرنامج النووي الإيراني مع الرئيس الأميركي جورج

بوش في أوائل مارس عام ٢٠٠٣ أثنـاء زيـارة شـارون لواشنطن؛ حيث قدم للرئيس الأميركي تقريرا وضعه جهـاز الاستخبارات العسكري الإسرائيلي (أمان) يشير إلى أن إيران على وشك إنتاج أسلحة نووية، إضافة إلـى تطـوير شـبكة صواريخ شهاب البعيدة المدى.

وطالب شارون بضرورة اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لإجهاض البرنامج النووي الإيراني الطموح، والتفكير جـديا في توجيه ضربة استباقية للقضاء عليه.

الموقف الإيراني في حالة هجوم إسرائيلي أميركي على أراضيها

في ٢٥ مارس وأثناء قيام قوات الحلفاء بضرب العـراق في محاولة لإسقاط حكم صدام حسين قامت القيادة الإيرانيـة بتسريب معلومات تفيد بأن إيران ليست هدفا سهلا كـالعراق خاصة وأن الإدارة الأمريكية لا تملك معلومات دقيقة حـول القدرة التسليحية الإيرانية، وأن القوات الأمريكيـة سـتواجه بمئات الآلاف من الإيرانيين سواء من قوات الحرس الثوري أو قوات البسيج (أي: المتطوعين)، كما سـتواجه القـوات

الأميركية بعشرات الآلاف من الاستشهاديين، إضـافة إلـى قوات حزب ا   اللبناني، وفوق كل مؤيدي إيران فـي عـدد كبير من الدول التي يوجد بها تجمع شيعي، ولدى معظمهـم الاستعداد للتضحية من أجل إيران.

في نفس الوقت أكد محسن رضائي أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني من أن وجود القوات الأمريكية فـي كل من أفغانستان والعراق يمثل نقطة قوة لإيـران خاصـة وليس ضعفا كما يعتقد البعض خاصة، وأن لدينا مؤيدون في العراق وأفغانستان. وشدد رضائي على قـدرة إيـران فـي التأثير على الرأي العام العراقي عبر قناتي (العالم) و(سحر) العربيتين؛ حيث يتم التقاط هاتين القناتين بهوائي عادي وفي متناول كافة الشعب داخل العراق.

ولكن يبدو أن طهران بالتأكيد تحمل التهديدات الأميركيـة الإسرائيلية على محمل الجد. كما أن تغيير مسـار الإعـلام الإيراني الناطق باللغة العربية ١٨٠ درجة من التركيز فـي الاحتجاج على الوجود الأميركي بالعراق إلى التركيز علـى الجرائم التي ارتكبها نظام صدام بحق الشعب العراقي يوحي بأن طهران تحمل التهديدات الأميركية على محمل الجد.

الفصل الخامس

١٠ أبريل ٢٠٠٣

حتى نهاية ٢٠٠٤

هل هناك صفقة أمريكية إيرانية لإسقاط نظام صدام حسين؟

على الرغم من أن الدلائل تشير إلى عقد صفقة أمريكيـة إيرانية حول إسقاط نظام صدام حسين؛ (لأنهمـا أكثـر دول العالم استفادة) إلا أن الخارجية الإيرانية نفت ذلك تماما على لسان حميد رضا آصفي المتحدث باسم الخارجية الإيرانيـة صبيحة يوم ٧ أبريل ٢٠٠٣ الّذي قال: لم نبرم أية اتفاقيات، كما لم نجر أي تنسيق مع الإدارة الأميركية أو ما شابه.

ولكن تشير بعض التقارير إلى قيـام الإدارة الأمريكيـة بالتعرف على موقف قادة طهران وخاصة المتشددين حـول إسقاط نظام صدام حسين قبل الغزو الأميركي للعراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ بحوالي تسعة أشهر؛ حيث كانت هناك لقاءات بين أجهزة استخبارات الدولتين في عدد من الدول الأوربيـة ومنها سويسرا وتحديدا جنيف، إضافة إلى ألمانيـا وفرنسـا

ولندن، وقد بدأت تلك اللقاءات منذ يونيو ٢٠٠٢ وحتى نهاية مايو ٢٠٠٣، ولكن حتى الآن لم يتضح الكثير حـول تلـك اللقاءات والصفقات التي أبرمت في هذا الخصوص.

واشنطن تتهم إيران بالتدخل في شئون العراق

فور سقوط بغداد فـي ٩ أبريـل ٢٠٠٣ أخـذت الإدارة الأميركية تلوح باتهام إيران بالتدخل في الشـئون العراقيـة وإثارة الفوضى داخله مستغلة في ذلك ورقة الشيعة بالعراق.

وتسعى الإدارة الأمريكية من وراء تلك الاتهامـات إلـى تحييد التيار الإيراني المتشدد وذلك أملا في تغييـره سـلميا بشتى الوسائل مستخدمة في ذلك تفاقم الخلافات بين التيارات السياسية الإيرانية المتباينة (خاصة بين التيارين: الإصلاحي والمحافظ الّذي يسعى كل منهما إلـى بسـط نفـوذه علـى السلطة). وتسعى واشنطن لتطوير ذلك الخلاف ليأخذ أشكالا أبعد وأكثر عمقا مما هو عليه الآن مثل احتجاجـات شـعبية وربما حرب أهلية إذا اقتضت الضرورة.

وترى واشنطن أنه إذا كانت هناك إمكانية لانهيار الحكومة الإيرانية من الداخل فما الداعي للهجوم العسكري الذي لا يمكن توقع نتائجه بالإضافة إلى التكلفة الباهظة له؟

وبصفة عامة يتضح أن خطة واشنطن القادمة تجاه إيران بعد سقوط نظام صدام تتمثل في الآتي: (١) الضغط على إيران في جميع الاتجاهات للكشف عن نشاطها النووي ثم السيطرة عليه والعمل على تدميره بعد ذلك. (٢) أيضا التركيز على الخلافات الداخلية وتوسيع دائرة الصراع بين الجبهات المتنافسة أملا في إحداث تغيير النظام الإيراني المتشدد ليحل محله التيار الإصلاحي الّذي سيتعاون بجدية مع الإدارة الأميركية.

كيف استفادت إيران من سقوط نظام صدام حسين؟ ومحاولات التقرب من الإدارة الأميركية؟

في ١٠ أبريل اجتمعت القيادة السياسة الإيرانية لبحث تطورات الأوضاع بالمنطقة، وأثر سقوط نظام صدام حسين

على إيران بصفة خاصة، وقد تبين للقادة الإيرانيين من خلال تقارير الاستخبارات الإيرانية أن طهـران حققـت مكاسـب عديدة بسقوط صدام حسين ومنها: (١) التخلص مـن نظـام لم يخْفِ عداءه لإيران. (٢) أن الحرب الأميركية قضت على أسلحة الدمار الشامل العراقية المحتمل وجودها بالعراق وهو ما يخدم المصلحة الأمنية الإيرانية خاصة وأن صدام حسين استخدم الأسلحة الكيماوية ضدهم فـي الثمانينـات. (٣) أن تغيير النظام في العراق سوف يعزز من مكانة إيران داخـل العراق وذلك بإتاحة فرصة أعظم للشيعة العراقيين للمشاركة في السلطة العراقية. (٤) أن وجود القوات الأميركيـة فـي العراق سوف يعزز من فرص التقارب بين إيران وكل مـن مصر والسعودية. (٥) إضافة إلى ما تقدم العمل على تنامي التقارب السياسي بين طهران والنظام العراقي الجديد خاصة وأن النظام الإيراني يتمتع بمرونة غير عادية وقد ظهر ذلك في تعاملها مع حكومة قرضاي الأفغانية، وهو ما يؤكد زيادة فرص تطور العلاقة الإيرانية العراقية مستقبلا.

وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني فقد أكـد وزيـر الخارجية الإيراني كمال خرازي أن إيران تسـتخدم الطاقـة

النووية في الأغراض السلمية، وأنها تسمح لمفتشـي هيئـة الطاقة النووية الدولية بزيارة مفاعلاتهـا، كمـا أن إيـران لم تفعل ما يخرق القواعد الدولية الخاصة بالبرنامج النووي، إضافة إلى أن طهران وافقت على إعادة الوقود المستنفد إلى روسيا حسب الطلب الّذي تقدم به خبراء أمريكيون.

وأضاف خرازي: لقد أعلنا أنه من حق أية دولة الدخول في المناقصات التي تطرحها إيران لبناء المفاعلات الخاصة بالبرنامج النووي ومنها الولايات المتحدة الأميركية.

تصعيد إسرائيلي ضد إيران

مستغلة الظروف التي تمر بها منطقة الشـرق الأوسـط أعلنت الحكومة الإسرائيلية في أوائل مايو ٢٠٠٣ على لسان شيمون بيريز وزير الخارجية اتهام قادة طهـران بالسـعي لإبادة إسرائيل عن طريـق تزويـد حـزب ا بصـواريخ متوسطة المدى يمكنها إصابة مناطق داخل إسرائيل. في نفس الوقت قامت حكومة إسرائيل بعقد اجتماع خاص بمشـاركة شارون وعدد من رؤساء الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لبحـث تهديدات كل من حزب ا وإيران، وخلص الاجتمـاع إلـى

ضرورة تكثيف جهود إسرائيل حيال هـذا التهديـد؛ وذلـك بسرعة العمل لكسب تأييد دولي ضد إيران وحزب ا .

تراجع روسي لحساب واشنطن

في ٨ مايو ٢٠٠٣ أكد بعض المسـئولين الـروس أن روسيا لن تزود مفاعل "بوشهر" بالوقود إلا إذا وقعت إيـران على البروتوكول الّذي يسمح بفرض رقابة دولية مشددة على المفاعل. في نفس التوقيت خـرج وزيـر الطاقـة النوويـة الروسية ألكسندر روميانتسيف ينفي ما أعلنـه المسـئولون الروس، ويؤكد على أن المساعدة النووية الروسـية لإيـران غير مشروطة بتوقيع البروتوكول السابق الإشارة إليه.

ولكن مع بداية شهر يونيو ٢٠٠٣ عـاد وزيـر الطاقـة النووية مرة ثانية وصرح بربط مساعدة موسكو إلـى دولـة إيران في مجال الطاقة النووية، وتوفير مـا يلـزم لتشـغيل مفاعل بوشهر بشرط توقيع إيران على اتفاق إعادة الوقـود المستنفد إلى روسيا (وهو ما اتفق عليه من قبل)، وأضـاف وزير الطاقة الروسي: إن روسيا سوف تؤخر تسليم مفاعـل بوشهر إلى إيران لمدة عام؛ بحيث يتم تسليمه عـام ٢٠٠٥ بدلا من ٢٠٠٤ وذلك لعدة أسباب منهـا: ضـرورة توقيـع

الاتفاق الخاص بين روسيا وإيران، وهو الاتفاق الخاص باستعادة الوقود المستنفد، إضافة إلى ضرورة البدء أولا في استبدال المعدات الألمانية القديمة التي قدمتها شركة سيمنز في عام ١٩٩٥ بأخرى روسية متطورة. وشدد الوزير الروسي على أن القوانين الروسية الجديدة تفرض أن تأخذ الاتفاقيات المبرمة مع الدول الأخرى في الاعتبار عواقب استخدام الطاقة النووية على البيئة.

ولكن لماذا هذا التراجع الروسي المفاجئ؟

وحول هذا التراجع في الموقف الروسي إزاء إيران أشارت معلومات فرنسية تم تسريبها في ذلك الوقت إلى حدوث تطور في العلاقات الأميركية الروسية يصل إلى حد عقد صفقة بين الطرفين حول منطقة وسط آسيا. وتشير تلك التسريبات إلى أن روسيا تسعى إلى الاعتراف بها كقوة عظمى، وأن الرئيس الروسي بوتين يسعى إلى استعادة بعض الجوانب التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفيتي في الماضي مثل إرساء قوة عظمى وسلطة مركزية ومجتمع مستقر، إضافة إلى توطيد العلاقة بين روسيا وشركائها الإقليميين مثل الصين والهند وإيران.

وهو ما يعني أن روسيا تسعى لاستعادة مكانتها باعتبارها القوة الأولى في المنطقة (وهو ما يتعارض مـع المشـروع الأمريكي).

إيران تمد يدها إلى واشنطن

وفي ٣ يونيو عام ٢٠٠٣ أعلـن حميـد رضـا آصـفي المتحدث باسم الخارجية الإيرانية: أنه إذا كانـت الولايـات المتحدة الأمريكية قلقة بشأن البرنـامج النـووي الإيرانـي، فلتشارك واشنطن في استكمال المفاعلات النووية. جاء ذلـك التصريح في الوقت الّذي شعرت فيه القيادة الإيرانية بحدوث نوع من الضغوط الروسية على النظام الإيراني، خاصة وأن روسيا بدأت تستجيب لـبعض مطالـب الولايـات المتحـدة الأمريكية.

في نفس الوقت، قصد النظام الإيراني بتلك التصريحات تفويت الفرصة على الأمريكيين، وذلك عن طريـق تقـديم عروض صناعية عملاقة للشركات الأمريكية تشارك بها في البرنامج النووي الإيراني، وفي مجال الطاقة بصفة عامة.

اضطراب في الرؤى الأمريكية

أما عن رد الفعل الأميركي إزاء المقترح الإيراني الخاص بمساهمة واشنطن في بناء البرنامج الإيراني فقد جـاء فـي البداية متباينا بين السياسيين الأميركيين مما أحدث نوعا مـن الجدل الواضح وغير المتوقع داخل الإدارة الأميركيـة بـين مؤيد ومعارض وغير متوقع، وفى النهاية رفضت واشـنطن الاقتراح الإيراني.

ولعل ذلك المأزق الّذي وقع فيه الأميركيين لبعض الوقت جعل ساسة إيران يلتقطون أنفاسهم ويبحثون عـن مخـرج آخر خاصة بعد الرفض الأميركي والعـودة إلـى سياسـة الضغط مرة ثانية على النظام الإيراني مع احتفاظ واشـنطن بورقة التدخل في بناء المفاعلات الإيرانية.

كما يلاحظ أن الرفض الأميركي غير المتوقع يعنـي أن الأميركيين يشككون في حقيقة نوايا قادة إيران خاصـة وأن الجبهة الداخلية الإيرانية ما زالت منقسمة على نفسها تجـاه العلاقات مع واشـنطن، وأن الطـرف الـرافض لتطـوير العلاقات مع واشنطن هو الطرف الأقوى على الساحة والذي

بيده سلطة اتخاذ القرار في إيران (زعماء الثورة الإسلامية والحوزات الدينية التي لها تأثير كبير في المجالس الإسلامية المحلية والمجالس الكبرى والجيش والسلطات القضائية..)

تعاون فرنسي ألماني أميركي

في ١٠ يونيو ٢٠٠٣ سربت معلومات تشير إلى وجـود تعاون فرنسي أميركي يتعلق بكشـف غمـوض البرنـامج النووي الإيراني، وأن الاستخبارات الفرنسية أوضحت فـي تقرير لها إلى وجود برنامج إيراني سري يعمل بالتوازي مع البرنامج السلمي. وشدد التقرير الفرنسي على توجه إيـران نحو البرنامج العسكري النووي الّذي يستخدم تقنية الارتكاس التي تعمل على تخصيب اليورانيوم إلى الدرجـة المطلوبـة لتصنيع السلاح النووي.

كما أكد التقرير الفرنسي على أن إيران حاولت الحصول على معدات نووية خاصة بإعادة معالجـة الوقـود النـووي خلال عام ٢٠٠٠. وأوضح التقرير أيضا أن إيـران قامـت باستيراد نحو ١٠٠٠ كيلو جرام من اليورانيوم الطبيعي فـي بداية التسعينيات دون إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي

لا تدري عن ذلك شيئا، إضافة إلى قيام إيران بإنتاج المـاء الثقيل بعد حصولها على تلك التكنولوجيا من السوق السوداء في مطلع التسعينيات وأن لديها منشأة تقوم بذلك فـي مدينـة أراك.

في نفس الوقت توصل التعاون الاسـتخباراتي الألمـاني الفرنسي الّذي يعمل داخل الأراضي الإيرانية إلى معلومـات هامة عن طريق بعض عملائهم، وقد أشارت تلك المعلومات (سرب بعضها للإعلام) إلـى أن إيـران قامـت بترسـيب اليورانيوم الطبيعي الموجود في أراضيها بالقرب من منطقة يازد، وأن إيران في هذا الصدد تسـتعين بخبـراء وعلمـاء أجانب في بعض برامجها النووية، خاصـة مـن باكسـتان وكوريا الشمالية وبعض دول أوربا الغربية، وشـددت تلـك المعلومات على أن إيران تمتلك في موقع ناتـانز النـووي وحدة لإنتاج اليورانيوم المخصـب. وأن كـلا مـن إنتـاج البلوتونيوم والماء الثقيل قد تجاوز بكثير حاجـات البرنـامج المدني الخاص بالصناعات الكيمائية، وهو في طريقـه الآن لإنتاج القنبلة.

إيران ترفض الاتهامات الأوربية الأميركية

في ١٢ يونيو عام ٢٠٠٣ رفضت الخارجية الإيرانية في بيان لها اتهامات واشنطن والدول الأوربية بمحاولـة قيـام إيران بإنتاج قنبلة نووية. وشدد بيان الخارجية على أن إيران ملتزمة بتعهداتها في ظل قوانين الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذرية، وأن البرنامج النووي الإيراني يستخدم في الأغراض السلمية تماما ويهدف إلى تعويض النقص في الطاقة مستقبلا. جاء ذلك الرفض الإيراني بعد أن وجهـت مجموعـة دول الثماني الصناعية الكبرى ومنها روسيا الاتهامات إلى النظام الإيراني بمحاولة إنتاج أسلحة نووية مما يهدد استقرار منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا، خاصة وأن واشـنطن طالبـت بضرورة منع النظام الإيراني مـن إنتـاج أسـلحة الـدمار الشامل.

وقد أكد غلام رضا أغا زاده رئيس الطاقة الذرية الإيرانية أن إيران ملتزمة بتعهداتها في ظل قوانين الوكالـة الدوليـة للطاقة الذرية. وطالب الوكالة بإيقاف المحاولات الأميركيـة بمنع إيران من الحصول على المزيد من التكنولوجيا النووية.

وقال: إن البرنامج النووي هو سلميٌ تمامـا، ويهـدف إلـى تعويض النقص في الطاقة الإيرانية في المستقبل.

وكالة الطاقة تحث إيران على فتح منشآتها النووية للتفتيش عليها

في ١٩ يونيو عام ٢٠٠٣ أصدر مجلس حكـام الوكالـة الدولية للطاقة الذرية المكون من ٣٥ دولة - والذي كانـت ترأسه الكويت في ذلك الوقت - بيانا عن عدم التزام إيـران باتفاق الأمان النووي الذي يهدف إلى منع اسـتخدام المـواد النووية المخصصة لأغراض مدنية في تصنيع أسلحة دمـار شامل. وطالب مجلس الوكالـة مـن السـلطات الإيرانيـة بضرورة منح الوكالة الدولية للطاقة الإذن لـدخول المواقـع المشتبه فيها؛ وذلك لوضع حد للشكوك التـي تحـوم حـول طهران بشأن سعيها لامتلاك أسلحة نووية. في نفس الوقـت طالب رئيس المجلس من السلطات الإيرانية بالموافقة الفورية وغير المشروطة وتطبيق بروتوكول إضافي يلحق بمعاهـدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، ويسمح بـإجراء التفتـيش على جميع المواقع بما فيها تلك التي لم تبلغ عنها طهران.

وذكر تقرير الوكالة أن إيران اشـترت ١,٨ طـن مـن اليورانيوم عام ١٩٩١ وبدأت في إقامة محطـات لتخصـيب اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة، ومع ذلك ذكـر التقرير أن إيران تتخذ خطوات لتصحيح هذا الوضع.

وطالب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمـد البرادعي في بيان للوكالة بضرورة قبول إيـران لعمليـات تفتيش أكثر دقة وغير مشروطة للمنشآت النووية الإيرانيـة. وأكد البرادعي على أن الوكالة الدولية توصلت في اجتماعها بفيينا إلى أنه على إيران أن تقبل بروتوكولا جديدا للتفتـيش دون أي شروط، وحث حكومة طهران على استمرار الشفافية فيما يتعلق ببرنامجها النووي.

إيران ترفض ضغوط الوكالة الدولية للطاقة

فور تصريحات رئيس مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الكويتي الجنسية في ١٩ يونيو ٢٠٠٣ أعلـن علـي صالحي مندوب إيران لدى الوكالة الدولية للطاقـة الذريـة رفض دعوة رئيس المجلس، وقال: لم يكـن هنـاك إجمـاع بمجلس حكام الوكالة المكون من ٣٥ دولة بشأن ما إذا كـان

يجب على إيران أن تقبل - دون شروط - إجـراء تفتـيش أكثر صرامة على المنشآت النووية.

وأوضح علي صالحي أن عددا محدودا من الدول فقـط هي التي كانت تؤيد ذلك. وشدد مندوب إيران لدى الوكالـة الدولية على أن الولايات المتحدة فشلت في استصدار قـرار من مجلس أمناء الوكالة يـدين طهـران بشـأن برنامجهـا النووي.

في نفس الوقت أعلن مدير الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية غلام رضا أغا زاده بأن مجلس حكام الوكالة الدولية توصل إلى أن الأنشطة الإيرانية شـفافة. وفيمـا يتعلـق بتوقيـع البروتوكول الإضافي فقد أعلنت الخارجية الإيرانية أنها لـن توقع على البروتوكول إلا إذا رفع الحظر المفـروض علـى إيران، والخاص باسـتيراد التكنولوجيـا النوويـة الغربيـة السلمية. إلا أن رضا أغا زاده أكد أن إيران لـم تطـرح أي شروط مسبقة لتوقيع بروتوكول إضافي على معاهدة الحد من الانتشار النووي، والذي يتيح لمفتشي الوكالة الدولية القيـام بزيارات مفاجئة لأية منشأة نووية.

في نفس الوقت شدد أغا زاده على شرط الشـفافية مـن جميع الأطراف وليس إيران فقط. ثم عاد وأكد على استمرار التعاون مع الوكالة الدولية، وذلك لتبديد أي قلق مـن قبـل الأطراف الأخرى.

روسيا تدعم الموقف الإيراني

في نفس التوقيت ١٩ يونيو ٢٠٠٣ رحبت روسـيا التـي تشرف على بناء مفاعل بوشهر النووي في إيـران بالبيـان الّذي صدر عن مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقـة، وذلـك عندما أعلن نائب وزير الخارجية الروسي "يوري فيدوتوف" إن موسكو مسرورة لأن الوكالة الدولية للطاقة لم تدِن إيران في بيان مجلس أمنائها. في نفـس اليـوم صـرح الـرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن الرئيس الإيراني محمد خـاتمي أكد له مؤخرا أن إيران ليس لديها أي خطط لتطوير أسـلحة نووية.

ضغوط أميركية على مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية

في ٢٠ يونيو ٢٠٠٣ أعلنت الإدارة الأمريكية أن بيـان مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يرق إلى حد يتفق مع المطالب الأميركية. وطالبت الإدارة الأمريكيـة بضـرورة استخدام لهجة شديدة في مطالبة إيران بقبول عمليات تفتـيش أكثر صرامة. وشددت واشنطن على أن المجتمع الدولي لـن يقبل قيام إيران بتصنيع سلاح نووي. في نفس الوقت دعـا الرئيس الأميركي جورج بوش المجتمع الدولي إلـى العمـل سويا من أجل منع طهران من تطوير أسلحة نووية.

تحذير أوربي للنظام الإيراني

وفي نفس اليوم (٢٠ يونيو ٢٠٠٣) وجه الاتحاد الأوربي تحذيرا إلى إيران بشأن برنامجها النووي، وأعربت مسـودة البيان الختامي للقمة الأوروبية التي عقدت باليونان عن قلقها البالغ إزاء بعض الجوانب في البرنامج النـووي الإيرانـي. ودعا البيان الأوربي حكومة طهران إلى اعتمـاد الشـفافية

التامة؛ بُغية إعادة الثقة التي تفتقرها إيران في الوقت الحاضر. كما دعا القادة الأوربيون حكومة طهران إلى سرعة التوقيع والتصديق أيضا ودون شروط على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يجيز القيام بعمليات تفتيش مفاجئة للمنشآت النووية الإيرانية.

تشدد إيراني

في ٢١ يونيو عام ٢٠٠٣ وإزاء تجدد الضغط الأميركي جاء الرد الإيراني أكثر عمقا عندما أعلن (غلام رضا أغازاده) مدير وكالة الطاقة الذرية الإيرانية بأنه لن يسمح لمفتشي وكالة الطاقة الدولية الذرية بأخذ أي عينات من المنشآت النووية الإيرانية أو من شركة (كلايه أليكتريك) في طهران بغرض إجراء فحوص عليها. وشدد أغازاده على أن بلاده أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن موقع (كلايه) غير نووي، وأنه لا توجد مشكلة تتعلق بفحص العينات البيئية هناك خاصة وأنه لم يتم اختبار أي مواد نووية في تلك المنطقة، وقال أغازاده: إن المنشآت المطلوب تفتيشها هي غير نووية، وإن طلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير قانوني في هذا الخصوص.

وأضاف أغازاده: إنه إذا قبلت إيران العمل بمبدأ التفتيش المفاجئ، فلن يكون لذلك نهاية. وقد اعتبر موقـف أغـازاده يمثل تغيرا في الموقف الإيراني الرسمي بعد أن كانت إيران قد أعلنت في ١٩ يونيو ٢٠٠٣ عن عزمها في التعاون مـع الوكالة الدولية (والمعروف أن غلام رضا أغـازاده كـان وزيرا للنفط في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠، وهـو مـن مواليد تبريز، ويحظى بثقة مرشد الجمهورية الإسلامية علي خامنئي).

تأييد أميركي لاستخدام القوة العسكرية ضد إيران

في ٢٤ يونيو ٢٠٠٣ أشار استطلاع للرأي العام بصحيفة الـ (واشنطن بوست) أن ٥٦% من الأميـركيين يؤيـدون استخدام القوة العسكرية ضد إيران؛ وذلـك لحرمانهـا مـن حيازة أسلحة نووية، في حـين عـارض نحـو ٣٨% مـن الأميركيين هذا التوجه. ويتزامن هـذا الـدعم الـذي أبـداه الأميركيون في الوقت الذي يتزايد فيـه عـدد قـتلاهم فـي العراق؛ حيث اعتبر ٥٠% ممن تم اسـتطلاعهم أن نسـبة

القتلى والجرحى من الأميركيين في العراق مقبولة، بعـد أن كانت هذه النسبة ٦٧% في أوائل أبريل.

الصفقة

في ٢٥ يونيو عام ٢٠٠٣ تصاعدت التصريحات الناريـة الأميركية من قِبل صقور البيت الابيض الأميركي أعقبتهـا صيحات أخرى مماثلة على الجانب الإيراني، ثم فجأة ودون سابق إنذار خفتت تلك الأصوات تماما؛ نتيجة تطور أحـداث "مجاهدي خلق" المعادية للنظام الإيراني، والتـي احتضـنتها فرنسا عام ١٩٨٠ ثم الجناح العسـكري لمجاهـدي خلـق المتواجد بالأراضي العراقية (تحت السيطرة الأميركية) والتي دارت حولها الشبهات. ويبدو أن واشـنطن أخرجـت ذلـك الكارت الحرج ضد النظام الإيراني.

تشير بعض التقارير إلى حدوث تعـاون مكثـف بـين عناصر المخابرات الأمريكية ونظيرتهـا الفرنسـية؛ وذلـك لبحث استغلال ملف مجاهدي خلق!!!. (مجاهدي خلق هـي المعارضة الإيرانية بالخارج، والتي تنـادي بعـودة النظـام الملكي العلماني الإيراني، وإلغاء نظام الدولة الإسلامية)

وبالفعل بدا واضحا أن هناك صفقة ما في سـبيلها إلـى التنفيذ وقد تمثلت في الآتي: (١) قيام حكومة طهران بتسـليم بعض العناصر من تنظيم القاعدة للولايات المتحدة الأميركية. (٢) أيضا أحداث تغييرات داخلية تتعلق بالإصلاح السياسـي داخل إيران. (٣) ثم التوقيع علـى البروتوكـول الإضـافي لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية.

وفي المقابل تقوم واشنطن بتسـليم الجنـاح العسـكري لمجاهدي خلق الموجودين بالعراق إلى إيـران، كمـا تقـوم باريس بتسليم رموز معارضة مجاهدي خلـق الموجـودين بفرنسا إلى إيران.

ضغوط أوربية على طهران

تلت مرحلة الصفقة الفرنسية/الأمريكية مع إيران ضغوطٌ مكثفةٌ من قِبل فرنسا وألمانيا وإنجلترا على حكومة طهـران كي تقوم الأخيرة بالتوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، إلاّ أن جدلا عميقا وقع داخـل المؤسسة الإيرانية كاد يؤدي إلى حدوث انقسام يهـدد أمـن البلاد، خاصة وأن التيار المحافظ يرفض كلية التوقيع علـى

البروتوكول؛ حيث يرى أن عملية التوقيع هذه هـي مجـرد بداية ليس لها نهاية وسوف تؤدي حتما إلـى إذلال إيـران وتعريض أمنها للخطر، بل وستعرض أسـرارها للإفشـاء، وعليه فيرى المحافظون ضرورة أن يتولى العسكريون أمـر هذا الموضوع.

بل والأكثر من ذلك أن طالب المحافظون - من الحكومة - بضرورة الخروج من معاهدة حظـر انتشـار الأسـلحة النووية.

ضغوط أميركية على الحكومة اليابانية

فـي ٢٩ يونيـو ٢٠٠٣ قامـت أجهـزة الاسـتخبارات الإنجليزية بتسريب معلومات إلى الإعلام الإنجليزي تشـير إلى وجود ضغوط حادة تمارسها الإدارة الأميركيـة علـى الحكومة اليابانية لثنيها عن توقيع صفقة عقود نفطيـة مـع الحكومة الإيرانية تصل قيمتها إلى ملياري دولار أميركـي من المفترض أن يتم التوقيع عليها خلال أيام فقط.

وأوضحت تلك المعلومات أن المفاوضات بين الطـرفين الياباني والإيراني قد بدأت في هذا الخصـوص منـذ عـدة سنوات من أجل إبرام هذه الصفقة.

وقد أشارت إحدى الصحف الإنجليزية إلى أن ذلك التدخل الأميركي يعد أول تدخل مباشر في الشئون اليابانية التجارية الخاصة بالعلاقات اليابانية الإيرانية.

بريطانيا تحذر إيران بشأن برنامجها النووي

في ٣٠ يونيو ٢٠٠٣ بحث وزير الخارجيـة البريطـاني جاك سترو أثناء زيارته طهران مع نظيره الإيرانـي كمـال خرازي عددا من القضايا الهامة على رأسها الملف النـووي الإيراني إضافة إلى الأوضاع في العراق وعملية السلام في الشرق الأوسط والحرب العالمية على الإرهاب والتعاون مع الاتحاد الأوربي. ويذكر أن زيارة سترو لإيران تعد الرابعة في غضون عامين في أجواء من التوتر تسود إيران بسـبب مطالبة الولايات المتحـدة لحكومـة طهـران بمزيـد مـن الديمقراطية والانفتاح، إضافة إلى إعلان صريح من واشنطن

بأنها لن تسمح لإيران بامتلاك أسلحة نووية خاصة بعـد أن صنفها بوش في خانة محور الشر.

وقال سترو خلال لقائه مع نظيره الإيراني كمال خرازي: إن امتناع إيران عن إخضاع مواقعها النووية لعمليات تفتيش أوسع نطاقا، قد يقوض الثقة الدولية في نظام طهران، ويلحق الضرر بالتعاون التجاري والاقتصادي بين إيران والاتحـاد الأوروبي. وشدد سترو على أن تعاون إيران مـع الاتحـاد الأوربي مرهون بمسائل أسلحة الـدمار الشـامل وحقـوق الإنسان. وطلب وزير خارجيـة بريطانيـا مـن الحكومـة الإيرانية بضرورة التوقيع دون قيد أو شرط وفـورا علـى البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار أسـلحة الـدمار الشامل. في نفس الوقت أوضح سترو أن بلاده لا تعـارض البرنامج النووي الإيراني طالما كان للاستخدامات المدنية.

إيران ترد

وفي ٣٠ يونيو ٢٠٠٣ أعلـن كمـال خـرازي وزيـر الخارجية الإيراني أن البرنامج النووي الإيرانـي مقصـور على الأغراض السلمية.

وشدد وزير الخارجية على أن طهران تريد الاطلاع على تقنيات نووية قبل التوقيع على البروتوكول الإضـافي، وأن إيران ملتزمة بالشفافية، إلا أنها تطالب فـي نفـس الوقـت بالتزام الأطراف الأخرى بالشفافية بنفس القدر.

وفيما يتعلـق بـالبروتوكول الإضـافي: يـرى التيـار الإصلاحي الّذي يتزعمه الرئيس خـاتمي أن البروتوكـول الإضافي يتضمن جوانب إيجابية تعطي إمكانيات جديدة فـي مجال إنتاج الطاقة والحصول على تقنية نوويـة متطـورة. ولكن التحفظ الوحيد على هذا البروتوكول يتمثل في ضرورة توقيع كل دول العالم على البروتوكول ليكون آمنا وموثوقـا فيه.

الاتحاد الأوربي يعيد النظر في سياسته تجاه إيران

في ١٤ يوليو ٢٠٠٣ إصدر الاتحاد الأوربي بيانا أكد فيه على ضرورة إعادة النظر في المفاوضات التجارية الجاريـة مع إيران بسبب تمسك الأخيرة بموقفها إزاء التنازلات التـي طلبها الاتحاد من إيران والتي اعتبرها شرطا للتوصل إلـى

اتفاق مشترك والمتمثلة في شفافية البرنامج النووي الإيراني، ودعم إيران للجماعات الإرهابية، ووضع العقبات أمام عملية السلام بالشرق الأوسط، ثم مسألة حقوق الإنسان. وقد شـدد بيان الاتحاد الأوربي على أهمية تلك التنازلات من أجل تقدم المفاوضات مع إيران.

ويذكر أنه بعد مرور عام على بدء المفاوضات التجاريـة توصل الأوربيون إلى أن جهود طهران لطمأنة العالم حيـال الطابع السلمي لبرنامجها النووي فقدت قيمتها خاصة بعد قيام طهران بإجراء تجربة ناجحة على إطلاق صـاروخ بعيـد المدى قادر على الوصول إلى عمق الأراضي الإسرائيلية.

في نفس الوقت أعرب وزير الخارجية الألمـاني يوشـكا فيشر ونظيره البريطاني جاك سترو - عـن خيبـة أملهمـا لتناقض التصريحات الإيرانية مع الواقع وخاصة فيما يتعلـق بالتوقيع على البروتوكول الإضافي. واعتبر فيشـر رفـض إيران فتح منشآتها النووية للتفتيش ناجما عن عدم تحقيق تقدم في الملفات الأخرى.

كما أشار بيان الاتحاد الأوربي إلـى أن المشـاكل التـي سجلت في الجداول الزمنية لمباحثات اتفاق التعاون التجاري

مع إيران، قد تؤدي إلى إلغاء ذلك الاتفاق، وهو ما يعني أن الاتحاد الأوربي سيعيد النظر كلية في استراتيجية تعامله مع النظام الإيراني.

طهران تتراجع ثم تتشدد في نفس الوقت

في ١٥ يوليو ٢٠٠٣ أعلن نائب وزير الخارجية الإيراني غليا مالي خوسر أثناء زيارته لموسكو أن بلاده تحبذ توقيع بروتوكول إضافي يسمح للمفتشين الدوليين بالقيام بعمليات تفتيش أكثر صرامة، ولكن ذلك سيتوقف على توضيح حقوق كل من إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. إلا أن خوسر شدد على أن إيران غير ملزمة في الوقت الراهن إلا بقبول عمليات تفتيش يتم الترتيب لها مسبقا لمواقع أعلنت عنها.

وفيما يتعلق بالتهديدات الأوربية لإيران أعلن (حميد رضا أصفى) المتحدث باسم الخارجية الإيرانية في ٢٠ من يوليو ٢٠٠٣ أن إيران لن تقبل في مفاوضاتها أن يفرض عليها الطرف الآخر شروطا أو أن يستخدم لهجة التهديد (يقصد بذلك التهديد الأوربي). وفي ٢٢ يوليو ٢٠٠٣ أعلن وزير الخارجية الإيراني (كمال خرازي) أن إيران ستقرر موقفها

من بروتوكول التفتيش المفاجئ على منشآتها النووية، وذلك بعد الاستماع إلى خبراء قانونيين من الوكالة الدولية للطاقة النووية الذين تمت دعوتهم لزيارة طهران.

في نفس الوقت طالب نائب الرئيس الإيراني للشئون النووية (غلام رضا أغا زاده) من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تكون أكثر دقة فيما يتعلق بمطالبها من إيران.

واشنطن تحذر النظام الإيراني

في ٢٣ يوليو ٢٠٠٣ حذرت واشنطن من اتباع طهران لسياسة التلكؤ والمماطلة ووضع العراقيل. وشددت الإدارة الأميركية على استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران بدعوى أن الأخيرة تسعى إلى تطوير ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك سعيها لإنتاج السلاح النووي، إضافة إلى تشجيعها للإرهاب وعرقلة عملية السلام في الشرق الأوسط. وأكدت واشنطن أنها ستسعى للحد من نفوذ إيران في آسيا الوسطى، إضافة إلى ممارسة كافة الضغوط عليها في منطقة بحر قزوين؛ للحد من استفادتها بثروات هذه المنطقة. وهددت واشنطن بأنها ستعمل على

إثارة الخلافات بين إيران ودول بحر قزوين بما يضعف من القوة الإيرانية في تلك المنطقة الهامة بالنسبة لإيران.

تشدد إيراني ضد الولايات المتحدة

في ٢٨ يوليو ٢٠٠٣ أعلن حميد رضا آصفي المتحدث باسم الخارجية الإيرانية أن إيران لا تعتزم الانسحاب من معاهدة نزع الأسلحة النووية.

جاء ذلك بعد أن أعلن محمد رضا بهونار أحد المسئولين السياسيين المحسوبين على التيار المتشدد بأن الضغوط الخارجية على إيران سوف تجعلها في النهاية تنسحب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، إلاّ أن آصفي قلل من هذه التصريحات بالقول: إن هناك اختلافًا في الرأي وهذه قواعد الديمقراطية.

ولكن في ٤ أغسطس ٢٠٠٣ قال عبد ا رمضان المتحدث باسم الحكومة الإيرانية: إن المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي يملك القرار الفصل في قبول أو رفض طهران عمليات التفتيش على المنشآت النووية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأكد رمضان على أن قرار

الانضمام إلى البروتوكول الإضـافي سـيتقرر بنـاء علـى المصالح الوطنية التي يقررها المجلس الأعلى للأمن القومي (يتكون هذا المجلس من كبار قادة الـبلاد ومعظمهـم مـن المحافظين المتشددين)، وشدد على أن هذا القرار لن يكـون نافذا إلا بعد موافقة المرشد الأعلى.

اتهامات أمريكية بقيام إيران باستقطاب علماء الذرة العراقيين

في ٥ أغسطس ٢٠٠٣ أعلنت الإدارة الأمريكية أن إيران جادة في إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وأشارت في ذلك إلـى تقرير للاستخبارات الأميركية يفيد بأن طهران سعت جاهـدة لاستقطاب العلماء العراقيين الذين كانوا يعملون في بـرامج أسلحة الدمار الشامل العراقية أثناء حكـم صـدام حسـين. وأوضح التقرير أن فيلق بدر (الشيعي) العراقي والذي كانت تأويه إيران قبل الغزو الأميركي للعـراق فـي ٢٠ مـارس ٢٠٠٣ قد لعب دورا هاما في تعاونه مع قادة الجيش الإيراني خاصة في مجال هروب علماء الذرة العراقيين مـن نظـام

صدام حسين، والتوجه إلى إيران عبر المناطق القبلية الواقعة شمال شرق بغداد إلى مناطق الحدود ومنها إلى الأراضي الإيرانية، ولقاء كبار المسئولين بالجيش الإيراني الذين عرضوا عليهم التعاون مع القوات الإيرانية.

وذكر التقرير أن إيران كانت تركز على كافة التخصصات، وخاصة العاملين في مجالات الوقود الصلب للدفع الصاروخي، وتكنولوجيا الصواريخ التي حققت فيها العراق تقدما ملموسا. وقد ذكر التقرير اختفاء علماء عراقيين بارزين؛ مثل اللواء صادق صبيح، والدكتور مظهر صادق التميمي وغيرهم.

ويشير التقرير إلى تواجد عشرات العلماء من خارج إيران وخاصة من كوريا الشمالية وباكستان وروسيا والصين وغيرها.

خاتمي يعلن إصرار طهران على مواصلة البرنامج النووي

في ٦ أغسطس ٢٠٠٣ بدأ خبراء الوكالة الدولية للطاقـة الذرية محادثات في إيران بشأن إمكانية إخضـاع المنشـآت النووية الإيرانية للتفتيش المفاجئ عليها من قبـل مسـئولي الوكالة (أي: توقيع إيـران علـى البروتوكـول الإضـافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي). ووصفت مصادر إيرانيـة المحادثات التي جرت بأنها إيجابية وبناءة.

في نفس الوقت وأثناء وجود خبراء الوكالة الدولية بإيران نفى الرئيس الإيراني محمد خاتمي بشدة الاتهامات الأميركية لبلاده بأنها تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل. وأكد أن بلاده لن توقف برنامجها النووي المخصص لأغـراض سـلمية. وأوضح خاتمي أن إيران تعارض تماما أي شكل من أشكال أسلحة الدمار الشامل، كما أنها تـدين أي ادعـاءات كاذبـة ولا أساس لها عن أن إيران تنتج أسلحة نووية. وأضـاف أن إيران لن تعدل عن التقنية النووية التي تشكل إحدى دعـائم قوة الشعب.

وهاجم الرئيس الإيراني بشدة الولايات المتحدة وإسرائيل واتهمهما بمحاولة إثارة مشاعر العداء تجاه إيـران. وانتقـد خاتمي الإدارة الأميركية الحالية ووصفها بأنها على استعداد مستمر لخوض الحروب.

الوكالة الدولية تحذر من قيام إيران بتطوير أسلحة نووية

في ٢٧ أغسطس ٢٠٠٣ أشار تقرير سري لوكالة الطاقة الذرية (تم تسريبه للإعلام الأميركي) إلى إمكانية قيام إيران بتطوير أسلحة نووية. وأوضح التقريـر أن الـدلائل التـي جمعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال عمليات التفتـيش التي أجرتها بطهران مؤخرا تشـير إلـى تـورط شـركات باكستانية قامت بتزويد طهران بالتقنية اللازمة، إضافة إلـى مواد أساسية لتخصيب اليورانيوم.

كما كشف تقرير الوكالة عن اعتراف إيران للمرة الأولى بتلقيها مساعدات خارجية هامة للغاية في بناء منشأة نوويـة سرية جنوبي طهران. وأوضح التقرير أن هذه المنشأة بدأت الآن في تخصيب اليورانيوم ليصبح جاهزا كمكون أساسـي

في صنع سلاح نووي. ولم تكشف إيران (حسبما جـاء فـي التقرير) عن مصدر المساعدة الخارجية التي تلقتهـا، لكـن الأدلة التي جمعتها الوكالة الدولية للطاقـة الذريـة خـلال عمليات التفتيش التي أجرتها هناك أشارت إلى تورط شركات باكستانية وأخرى آسيوية.

هذا ولقد تزامن الكشف الأخير مع إعلان الوكالة الدوليـة للطاقة الذرية عن أن إيران لم تستجب - سـوى جزئيـا - لمطالب الوكالة بفتح منشآتها النووية أمام عمليات التفتـيش، وهو الأمر الذي أكد مخاوف الوكالة من أن إيران تطور سرا أسلحة نووية، حسب ما جاء في التقرير.

ضغوط إسرائيلية

في ٣ سبتمبر ٢٠٠٣ أعلن رئيس الـوزراء الإسـرائيلي شارون اعتزام بلاده وقف خطر البرنامج النووي الإيرانـي والذي بات يهدد أمن إسرائيل القومي. في نفس الوقـت تـم تسريب تقرير لشعبة الاستخبارات بهيئة الأركان الإسرائيلية يشير إلى أن إيران ستصل بعد عام إلى نقطة اللاعودة؛ حيث تستطيع إنتاج المادة المشعة اللازمة لصناعة القنابل النووية،

وأنه بحلول عام ٢٠٠٦ ستحوز إيران على السلاح النـووي القابل للاستخدام. في نفس الوقت أشار التقرير الإسـرائيلي إلى رفع القدرات الاستراتيجية للقوات الجويـة الإسـرائيلية لتوجيه ضربة جوية لاهداف إيرانية. (يـذكر أن إسـرائيل خصصت منذ عشر سنوات عدة ملايين من الدولارات لشراء الطائرات والمعدات والأجهزة اللازمـة لضـرب المنشـآت النووية والصاروخية الإيرانية، وقد أعلن قـادة وجنـرالات إسرائيل أكثر من مرة حول طبيعة ذلك المشـروع). هـذا وتقوم إسرائيل حاليا بالتدريب على تلـك المهمـة الجويـة مستخدمة فـي ذلـك طـائرات مـن طـراز (إف-١٥)، و(إف-١٦).

طهران ترفض تقديم تعهدات بتوقيع بروتوكول التفتيش

في ٨ سبتمبر ٢٠٠٣ أعلن مندوب إيران لـدى الوكالـة الدولية للطاقة الذرية علي أكبر خالصي أن بلاده لـن تقـدم تعهدا بالتوقيع على البرتوكول الإضـافي لمعاهـدة حظـر الانتشار النووي، لكنها قد توقع عليه قريبا. في نفس الوقـت

شددت الحكومة الإيرانية على حسن نواياها في التعاون مـع الوكالة الدولية؛ حيث طلبت من الوكالة أن تأخـذ مخـاوف طهران في الاعتبار. وفى هذا السياق جـدد النـاطق باسـم حكومة طهران عبـد ا رمضـان زاده التأكيـد علـى أن البرنامج النووي الإيراني هو لأغراض مدنية محضة. وطلب رمضان من مجلس أمناء الوكالة عدم تسييس مسألة البرنامج النووي الإيراني خاصة وأن إيران أبدت التعاون الضروري مع وكالة الطاقة وعرضت مواقفها بوضوح وشـفافية كمـا سمحت للمفتشين الدوليين بزيارة مواقع المنشـآت النوويـة داخل إيران.

الوكالة الدولية تطالب إيران بمزيد من الشفافية

وفي ٩ سبتمبر ٢٠٠٣ طالب مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي من الحكومة الإيرانية ضرورة إبـداء شفافية تامة في تعاملها مع الوكالـة بخصـوص برنامجهـا النووي. ودعا البرادعي طهران قبيل افتتاح أعمال مجلـس الأمناء إلى الإجابة عن كل التساؤلات المطروحة بخصوص

برنامجها المتعلق بتخصيب اليورانيوم وكشف كل أنشـطتها المتعلقة بهذا المجال. في نفس الوقت استبعدت الوكالة الدولية أن يقرر مجلس الأمناء إحالة الملف الإيراني إلـى مجلـس الأمن الدولي خاصة وأن مشروع واشنطن لا يتمتـع بتأييـد كافٍ داخل مجلس أمناء الوكالة، وهو المشروع الخاص بأن طهران لا تلتزم بتعهداتها بموجب معاهدة حظـر الانتشـار النووي.

مزيد من الضغط الأميركي على إيران

وفي ١٠ سبتمبر ٢٠٠٣ تقدمت واشنطن بمشروع قـرار إلى مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقـة الذريـة. ويطالـب المشروع إيران بأن تجيب على جميع الأسئلة المعلقة بشـأن برنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم، وأن توقـع حكومـة طهران على البروتوكول الإضافي الّذي يتيح إجراء عمليات تفتيش مفاجئة وأكثر تدقيقا لمنشآتها النووية.

وقد أخذت واشنطن تضغط في المناقشات المغلقة لمجلس الأمناء الذي يضم ٣٥ عضوا لاتخاذ موقف متشـدد تجـاه إيران بشأن برنامجها النـووي وقبـول التفتـيش المفـاجئ لمنشآتها النووية. في نفس الوقت هاجمت مستشارة الـرئيس

الأميركي لشئون الأمن القومي (كوندوليزا رايس) حكومة طهران بشدة ووصفت إيران بأنها مصدر للإرهاب وتمثل مشكلة صعبة ليس فقط للولايات المتحدة فحسب، بل ولبقية العالم. وشددت كوندوليزا على أن واشنطن ستواصل مطالبة الحكومة الإيرانية بتسليم الإرهابيين الذين تحتجزهم من تنظيم القاعدة. وطالبت بضرورة اتخاذ كافة التدابير حيال هذا البلد بعد قيامه بإنشاء برنامج سري لصناعة أسلحة نووية.

وفي ١١ سبتمبر ٢٠٠٣ واصلت الإدارة الأميركية ضغوطها على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي تصدر قرارا يمنح إيران مهلة حتى ٣١ من أكتوبر ٢٠٠٣ لإثبات أنه ليس لديها برنامج سري لصنع أسلحة نووية. وقد أيدت أكثر من عشرين دولة حليفة للولايات المتحدة بالوكالة هذا القرار ومن تلك الدول اليابان وتركيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الذين وافقوا دون قيد أو شرط على مسودة القرار الذي صيغ بعبارات قوية تطالب إيران بالامتثال الكامل لمعاهدة حظر الانتشار النووي وإلا واجهت حكومة طهران عقوبات اقتصادية من قبل مجلس الأمن.

روسيا توافق باستحياء
على المشروع الأميركي

وفي نفس اليوم (١١ سبتمبر ٢٠٠٣) وافقـت روسـيا باستحياء واضح على مشروع القرار الأمريكـي، وأكـدت لواشنطن أن أقصى ما يمكنها عمله هو عدم التصويت ضـد القرار الأمريكى. وقال مسئول بوزارة الطاقة الذرية الروسية في موسكو أن روسيا لا تريد إثارة حكومة طهران دون داعٍ وأنه يجب إعطاء إيران مجالا للمناورة؛ حتى لا يتم دفعهـا نحو ركن مثل كوريا الشمالية، مما يجعلهـا تضـطر إلـى الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي.

في نفس الوقت طالبت روسيا من الولايات المتحدة تخفيف لهجة القرار الصادر من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقـة الذرية؛ حتى لا يضر ذلك بصفقة روسيا مع إيـران لبنـاء محطة كهرباء تعمل بالطاقة النوويـة فـي بوشـهر، وهـو مشروع يؤدي لتوفير ٢٠ ألف وظيفة في روسيا.

الوكالة الدولية للطاقة تؤيد مشروع القرار الأميركي

وحول موقف الوكالة من المشروع الأمريكي، فقـد أكـد مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي أنه يوجـد اتفاق واسع النطاق بين أعضاء مجلس المحافظين بالوكالـة يؤيد منح طهران مهلة حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣ للكشف عـن كل تفاصيل برنامجها النووي. (يذكر أن خمس عشرة دولـة فقط عارضت المشروع الأميركي وهـم أعضـاء بالوكالـة الدولية وأعضاء أيضا بحركة عدم الانحياز).

في نفس الوقت أشارت مصادر الوكالة الدولية إلى أنه في حال ما إذا قرر أعضاء مجلس محـافظي الوكالـة الدوليـة للطاقة الذرية أنهم أصبحوا غير قادرين على التحقق مـن أن البرنامج النووي الإيراني لا يسـتخدم للأغـراض السـلمية فسيكون علي مدير الوكالة ضرورة إبـلاغ مجلـس الأمـن الدولي بذلك مباشرة، وسوف يقوم الأخير بـدوره بفـرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على إيران.

إيران ترفض مشروع القرار الأميركي وتحذر

في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٣ رفض علي أكبر صالحي سـفير إيران لدى وكالة الطاقة الذرية فكرة إعطاء إيران مهلة حتى ٣١ أكتوبر للكشف عن برامجها النووية. وقال: إن القـرار الّذي اتخذته كل من فرنسا وألمانيا بالانضمام إلى الدول التي وافقت على مشروع القرار الأميركي يعد محاولة واضـحة للتودد إلى واشنطن على حساب إيران، وذلك على الرغم من أن باريس وبون رفضتا تأييد الحرب التي قادتهـا الولايـات المتحدة على العراق.

في نفس الوقت ذهب وزير الخارجية الإيرانـي كمـال خرازي إلى مدى أبعد وقال: إن إيران ستضطر إلى إعـادة النظر في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذا حرمت من برنامجها النووي للأغراض السلمية.

من جانبه حذر هاشمي رافسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران من اعتماد منطق القوة في التعامـل مع الملف النووي الإيراني، وقال: يجب على جميع المعنيين

أن يتحملوا مسئولية العواقب الوخيمة المترتبة على اســتخدام منطق القوة في التعامل مع الملف النووي الإيراني وما يتبع ذلك من ضغوط غير منطقية.

وفي ١٣ سبتمبر ٢٠٠٣ أعلنت إيران رسميا أنهــا تعيــد النظر حاليا في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن البرنامج النووي الإيراني. وصرح المتحدث باسم الخارجيــة الإيرانية حميد رضا آصفي أن بلاده تدرس حاليــا طبيعــة التعاون مع الوكالة. وأكد على عدم التوصل إلى قرار نهائي بهذا الشأن حتى الآن. ويأتي ذلك ردا علــى المهلــة التــي منحتها الوكالة لطهران حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠٠٣ لإبداء مزيد من التعاون في الكشف عن الحقائق المتعلقة ببرنامجها النووي.

وفي ١٤ سبتمبر ٢٠٠٣ حذرت الحكومة الإيرانية فــي هذا السياق من أنها قد تحذو حذو كوريا الشمالية وتنســحب من اتفاقية حظر الانتشار النووي. وقال سفير إيــران لــدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية علي أكبر صالحي أن قرار هيئة الوكالة بإمهال إيران حتى نهاية الشــهر المقبــل يظهــر أن واشنطن تعتزم غزو إيران كما فعلت مع العراق.

(يذكر أن قرار مجلس أمناء الوكالـة يطالـب طهـران بالكشف عن برامجها السرية، وأيضا وقف برنامج تخصيب اليورانيوم والكشف عن مدى تطوره واستخدامه في التسـلح النووي، إضافة إلى ضرورة توقيع طهران على البروتوكول الإضافي الّذي يسمح بعمليات تفتيش مفاجئة على المنشـآت النووية الإيرانية).

ولكن في ١٥ سبتمبر (أي: بعد ٢٤ ساعة مـن تحـذير إيران بالانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويـة) أعلن رئيس هيئة الطاقة النووية الإيرانية "غلام رضـا آغـا زاده" في الاجتماع السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا أن إيران ستواصل محادثاتها مـع الوكالـة بشـأن توقيـع بروتوكول إضافي يسمح بعمليات تفتيش مفاجئـة للمنشـآت النووية الإيرانية.

الوكالة الدولية تحث إيران على التعاون

في نفس التوقيت أيضا (١٥ سبتمبر ٢٠٠٣) حث المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي حكومة طهران على أن تثبت للعالم أن برنامجها النووي خاص للاستخدام في الأغراض السلمية.

وقال البرادعي خلال المؤتمر السنوي الـ ١٣٦ للوكالة: من المهم والملح إغلاق ملف كل القضايا الهامة خاصة تلك المتعلقة باليورانيوم المخصب بأسرع ما يمكن. وشدد البرادعي على ما ورد في قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من مطالبة إيران بإزالة كل الشكوك المثارة حول برنامجها النووي بحلول يوم ٣١ أكتوبر، ووقف كل أنشطة تخصيب اليورانيوم وإلا تعرضت لعقوبات تفرضها الأمم المتحدة.

الدول العربية تطالب الوكالة الدولية بمراقبة البرنامج الإسرائيلي

ومع تصعيد المسألة الإيرانية شهد المؤتمر الـ ١٣٦ في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٣ وعلى غير المتوقع قيام الدول العربية المشاركة في مجلس الأمناء بزعامة إيران بإدراج البرنامج النووي الإسرائيلي على جدول أعمال الاجتماع للمرة الأولى وذلك في سابقة تعد الأولى من نوعها. ويذكر أنه عند مناقشة المسألة النووية الإسرائيلية ساد جدل شديد مما جعل مجلس الأمناء يرجئه إلى وقت آخر.

وترفض إسرائيل التوقيع على معاهدة الحد من انتشار السلاح النووي التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٧٠، ولم تسمح بإخضاع برنامجها النووي لإشراف الوكالة.

ولقد شددت الدول العربية على خيبة أملها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي صمتت طويلا عن البرنامج النووي الإسرائيلي وذلك في الوقت الّذي تأخذ موقفا رادعا ضد كل من العراق وإيران وغيرهما.

وحول المسألة النووية الإسرائيلية شـكك المـدير العـام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي فـي إمكانيـة إحراز تقدم فيما يخص موضوع جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وشدد على أن هذا الموضوع مرتبط بتسوية سياسية في المنطقة.

طهران ترغب في تجنب نقل ملفها إلى مجلس الأمن

في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٣ أعلن ممثل إيـران الـدائم لـدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية السفير علي أكبر صـالحي أن طهران لا ترغب في نقل ملف برنامجها النووي إلى مجلس الأمن. وأكد أنه لو حدث ذلك فسوف يصبح الموضوع أكثر تعقيدا في نيويورك. ورفض صالحي ازدواجيـة المعـايير؛ حيث يتهم المجتمع الدولي إيران في حين يتغاضى عن الملف النووي الإسرائيلي الموضوع حاليا علـى جـدول أعمـال اجتماعات فيينا الحالية. جاء ذلك في الوقت الّذي أعلن فيـه الرئيس الإيراني محمد خاتمي أن بلاده لـن تتخلـى عـن برنامجها النووي السلمي، مشيرا إلى أن امتلاك التكنولوجيـا

ومنها التكنولوجيا النووية جزء أساسي من رسالة الحكومـة الإيرانية. وأكد خاتمي في اجتماع لـه مـع مسـئولين مـن الحرس الثوري الإيراني على أن إيـران لا تريـد الطاقـة النووية لتدمير الآخرين. كما أعرب خاتمي عـن قلقـه إزاء اتهام الأمريكيين للآخرين (يقصد بذلك إيران)، إضافة إلـى ممارسة الإدارة الأميركية العدوان علـى الآخـرين باسـم محاربة الإرهاب. وشدد خاتمي على التزام بلاده بتعهـداتها الدولية.

الموقف الروسي
من شبكة الصواريخ الإيرانية

في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٣ أعلنت أجهزة الأمن الروسية أنها أحبطت محاولة قام بها مواطن إيراني لشراء حصة من أسهم شركة (لانسر جوماشي) المتخصصة في تصـنيع التقنيـات الفضائية الخاصة بمحركات الصواريخ. وكانت تلك الشركة الروسية قد حصلت منذ عدة سـنوات علـى عقـد لتزويـد صواريخ (أطلس ٣، وأطلس ٥) الأمريكية التـي تسـتخدم لإطلاق الأقمار الصناعية، وهي المحركات التي تستخدم في

دفع الصواريخ أثناء مرحلة الانطلاق الأولى. ويقارب سـعر المحرك الواحد نحو عشرة ملايين دولار. يأتي ذلـك فـي الوقت الّذي تقوم فيه روسيا بمساعدة إيـران فـي تطـوير صواريخ شهاب وتحديدا (شهاب ٤، وشهاب ٥)، بالإضافة إلى مشاركة إيران في تطوير صاروخ (زلزال ٣).

كما تقوم روسيا والصين بمساعدة إيـران فـي تطـوير صاروخ (**SS-4**) وهو الصاروخ المعروف في حلف الناتو باسم (ساندال) حيث يتم تصنيعه في المركز السري الخـاص بتصنيع الصواريخ في منطقة (باركين) قرب طهران، ويبلغ مدى هذا الصاروخ نحو ٢٠٠٠ كيلو متر (ويأمل الإيرانيون في زيادة مداه إلى ٣٠٠٠ كيلومتر وذلك بمسـاعدة الخبـرة الصينية).

حوافز أوربية لإيران للتخلي عن برنامجها النووي

في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٣ خرج تقرير مـن مقـر الاتحـاد الأوربي يشير إلى قيام كل من بريطانيـا وألمانيـا وفرنسـا بإجراء مباحثات مكثفة مع الحكومة الإيرانية؛ حيث عرضت الدول الأوربية الثلاث على إيران صفقة تمثلت في إمكانيـة حصول حكومة طهران على تقنية نووية متطورة للاستخدام السلمي مقابل تخليها عن برنامج تخصيب الوقود النووي، ثم قيام الحكومة الإيرانية بالتصديق على البروتوكول الإضـافي الخاص بعمليات التفتيش المفاجئة التي تقـوم بهـا الوكالـة الدولية للطاقة الذرية. وذكـر التقريـر الأوربـي أن وزراء خارجية الدول الثلاث قاموا بتسليم رسـالة مشـتركة إلـى طهران بهذا الخصوص في أوائل أغسـطس ٢٠٠٣ رغـم معارضة واشنطن لذلك. وأوضح التقرير الأوربي أن الدول الأوربية الثلاث لم تتلق حتى الآن أي رد محدد من إيـران، ومع ذلك لا زال العرض الأوربي قائما علـى الـرغم مـن

تحديد الوكالة الدولية للطاقة الذرية مهلة لطهران تنتهي يـوم ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣ لتثبت عدم امتلاكها برنامجا نوويا سريا.

روسيا تهدئ من مخاوف واشنطن بخصوص التعاون الروسي الإيراني

في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٣ حاولت روسيا أن تهدئ مخاوف واشنطن من تعاونها النووي مع إيران، وذلك عنـدما أعلـن وزير الطاقة الذرية الروسـي ألكسـندر روميانتسـيف أن محادثات استكمال اتفاق التعاون النـووي مـع إيـران قـد يستغرق وقتا طويلا. وشدد على أن الشكوك الأميركية فـي قيام إيران بتصنيع أسلحة نووية لا تستند إلى دليل. جاء ذلك أثناء لقاء روميانتسيف مع وزير الطاقة الأميركـي سبنسـر إبراهام الّذي حاول إقناع وزير الطاقة الروسـي بانسـحاب موسكو من مشروع بوشهر الذي يعد نقطة توتر في العلاقات بين موسكو وواشنطن.

وتدور المحادثات الروسية الإيرانية حول اتفاق ثنائي يمهد فور توقيعه الطريق أمام شحن وقود نووي روسي إلى محطة الطاقة الإيرانية في بوشهر التي يبلغ طاقتها ألف ميجاوات.

تباين المواقف الإيرانية الداخلية حول قرار الوكالة

منذ إعلان الوكالة الدولية للطاقة بالموافقة على المشروع الأميركي الخاص بإعطاء مهلة لإيران حتـى ٣١ أكتـوبر ٢٠٠٣ والخلافات داخل إيران أخذت في التصاعد التدريجي بين الأجنحة السياسية المتصارعة خاصة التيـار المحـافظ المسيطر على السلطة الإيرانيـة الّـذي يـرى أن أميركـا وإسرائيل هما السبب الرئيسي وراء قرار الوكالـة المحـدد المدة والذي يطالب إيران بالرد سواء بالنفي أو الإيجاب.

كما يرى التيار المحافظ ضرورة عدم إبرام البروتوكول الإضافي؛ لأن فيه مذلة لإيران؛ لأنه سوف يفـتح المجـال للمفتشين الدوليين ليصولوا ويجولوا في أية بقعة داخل إيران بحجة التفتيش عن اليورانيوم المخصب، كما يرون في ذلـك تكرارا لما حدث في العراق والذي من شأنه أن يـؤدي فـي النهاية إلى إسقاط النظام الإسلامي في إيران. ويؤمن التيـار المحافظ إيمانا راسخا بان الإدارة الأميركية تسعى من وراء ما يطلقون عليه بسياسة المفاوضات وبناء الثقة ثم التجسـس

(عن طريق مفتشي الوكالة الدولية) على كل كبيرة وصغيرة داخل إيران، وخاصة القوات المسلحة الإيرانية، إنما يهـدف في النهاية إلى العمل على تفكيك قوة الـردع الإيرانيـة ثـم القضاء عليها نهائيا كما هو الحـال فـي اليابـان وكوريـا الجنوبية، وأيضا الاتحاد الأوربي الضـعيف مـن الناحيـة العسكرية مقارنة بالولايات المتحدة؛ لذلك تطالب الشخصيات المتشددة - مثل ممثل مرشد الثورة حسين شريعت مداري - بانسحاب إيران من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النوويـة خاصة بعد صدور قرار مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقـة في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٣.

أما الجزء المعتدل في التيار المحافظ والذي يوجـد بـه شخصيات معتدلة مثـل وزيـر خارجيـة إيـران السـابق والمستشار السياسي لمرشد الثـورة علـي أكبـر ولايتـي، والمساعد الدولي لرئيس السـلطة القضـائية محمـد جـواد لاريجاني، فإن هذا التيار يدعو إلى حل وسط وهـو إبـرام البروتوكول لكن بشرط رفع الحظر عن التكنولوجيا النوويـة للأغراض السلمية في إيـران. فـي نفـس الوقـت يوجـه الإصلاحيون أصابع الاتهام إلى المحافظين المتشـددين بـأن

محاولاتهم القضاء على الإصلاح السياسي وقمع الصحفيين والسياسيين وانتهاك حقوق الإنسان قد ساعد ذلك الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين وإسرائيل على التنسيق ضد إيران.

وعلى الصعيد نفسه تطالب الأحزاب الإصلاحية والعلمانية بإبرام البروتوكول الإضافي وفقا لطلب مجلس الحكام، بينما هناك شخصيات كالرئيس خاتمي ووزير خارجيته كمال خرازي تشارك المعتدلين من التيار المحافظ رأيهم في هذا المجال.

ونظرا لأن السلطة الإسلامية في إيران تعاني من الانقسام بين التيارات الحاكمة وكذلك تشعر بالحصار الأميركي المعادي لها، إضافة إلى سوء تدبير المتشددين وعملياتهم القمعية ضد الحركة الإصلاحية وهو ما ساعد على انتشار التذمر والاستياء بين فئات واسعة من الشعب الإيراني، كل ذلك أدى إلى تمني العديد من الشعب الإيراني بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشأن الإيراني الداخلي.

هذا ولقد اعتقد المراقبون أن كافة التناقضات الداخلية السابقة ستؤدي في النهاية إلى قبول إيران بقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إيران تتعهد بالتوقيع على البروتوكول الإضافي

في تطور غير متوقع أعلنت الحكومة الإيرانية في أول أكتوبر ٢٠٠٣ عن تعهدها بالتوقيع على البروتوكول الإضافي. جاء ذلك بعد جدل شديد داخل النظام الإيراني خاصة بعد قيام وزراء خارجية كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا بزيارة إيران. ولكن المتحدث باسم الحكومة الإيرانية أكد أن القوانين الإيرانية تفرض الكثير من الخطوات والإجراءات قبل تنفيذ مثل تلك الاتفاقات. وأوضح مسئول الخارجية الإيرانية أن البروتوكول الإضافي سوف يعود بعد توقيع الحكومة عليه إلى البرلمان للموافقة عليه وهو إجراء متبع في النظام الإيراني، على أن يتم عرض البروتوكول بعد ذلك على مجلس الأوصياء الّذي يسيطر عليه المتشددون حتى يأخذ دورته النهائية كي يصبح قانونا (طبقا للدستور

الإيراني لا بد من إقرار وتصديق كل من البرلمان ومجلس الأوصياء على أي اتفاق دولي قبل الشروع في تنفيذه داخل الأراضي الإيرانية).

ولكن في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣ أعلنت الخارجية الإيرانية عن تأجيل عملية التوقيع على البروتوكول الإضافي نتيجة لوجود خلافات بين التيارين المتشدد والإصلاحي حول هذا الموضوع، وأشارت الخارجية الإيرانية إلى أن إيران في حاجة إلى مزيد من الوقت.

ضغوط إسرائيلية على النظام الإيراني

جاء أول رد فعل على تلكؤ النظام الإيراني وما صاحب ذلك من تأجيل التوقيع على البروتوكول الإضافي متمثلا في إعلان تل أبيب لتبني مشروع الذراع الاستراتيجية البحرية الأكثر تطورا في مياه البحر المتوسط، وذلك في أول نوفمبر عام ٢٠٠٣. فقد تم تسريب تقرير إسرائيلي يشير إلى أن إسرائيل تسعى حاليا إلى إعادة النظر في سلاحها البحري وذلك بتطويره على أحدث تكنولوجيا معارك البحار؛ حيث

يتم حاليا تنفيـذ مشـروع الـذراع الاسـتراتيجية البحريـة الإسرائيلية التي تعد الأكثر تطورا في مياه البحر المتوسط.

وأكد التقرير أن هدف إسرائيل من ذلك المشروع هو منع أية تهديدات قد تحدث ضد أمنها القومي مستقبلا من قبل دول الجوار. وأشار التقرير إلى تركيز قادة إسرائيل على المطالبة بسرعة بناء السفن الثلاث والتى ستدخل في مشروع الجيـل الجديد من السفن الحربية التي تتمتع بكفاءة قتالية تعد أعلـى من كفاءات السفن القتالية الإسرائيلية الموجودة حاليا بسـلاح البحرية الإسرائيلية. وأشار التقرير إلى أن الجهـات التـي ستقوم ببناء تلك السفن الجديدة هي ثلاث شـركات أميركيـة منهم اثنتان لبناء السفن وهما شركة (لوكهيد مارتن) وشركة (نورثروب جرومان)، أما الشـركة الثالثـة فهـي شـركة (رايثيون) التي ستقوم بتزويد السفن الثلاث بأنظمـة قتاليـة فائقة التطوير تكنولوجيا، وسوف يخصص لتمويلها جزء من المعونة الأميركية الخاصة بإسـرائيل والتـي تقـدر بنحـو مليارين من الدولارات سنويا قابلـة للزيـادة. وإن إجمـالي التكاليف المبدئية لتلك السفن الثلاث حوالي مليـارين و ٤٠٠ مليون دولار. ويذكر أن إسـرائيل تراجعـت عـن شـراء

(خمس) سفن قتالية كان مخططا لوزارة الدفاع الإسـرائيلي شرائها عام ٢٠٠٢ قدرت بنحو ٨٠٠ مليون دولار من منحة أميركية لا ترد وافق عليها الرئيس الأمريكي السـابق بيـل كلينتون في مايو عام ٢٠٠٠ كمكافأة لإسرائيل عقب انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان. (ملحوظة: تعمل السـفن الثلاث المقاتلة بالطاقة النوويـة، ويـتم تزويـدها بمختلـف الأسلحة للتعامل مع الأهداف، وهي تعتمد على الصـواريخ بحر/بحر، والصواريخ بحر/جو بالدرجة الأولى، كما أنهـا تحتفظ بالمدافع الثقيلة والخفيفة كتسليح ثانوي، وهي مـزودة بأجهزة إلكترونية فائقة التطور للعمل في جميع الأجواء وليلا ونهارا).

غضب أميركي لرفض إيران التوقيع على البروتوكول الإضافي

أثار رفض الحكومة الإيرانية التوقيع على البروتوكـول الإضافي شكوك الولايات المتحدة الأمريكية. ففي ٢١ نوفمبر ٢٠٠٣ قدم السفير الأمريكي لدى الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذرية (كينيث بريل) خطابا شديد اللهجة إلى مجلس محافظي

الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكد فيه أن إيران خدعت الوكالة الدولية بشأن برنامجها النووي، وأن ما ذكرته حول برنامجها غير حقيقي بعد أن تبين أن لديها برنامجا سريا. وشدد كينيث بريل من انتقاداته الحادة للوكالة الدولية بسبب التقرير الّـذي وضعته الوكالة ولم تشر فيه إلى أن إيـران لـديها برنـامجٌ سري آخر يسير بالتوازي مع البرنامج السلمي.

وصعد السفير الأمريكي من لهجته المتشددة عندما قـال: إن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المضلل والغير مسئول دفع الخبراء النوويين والمسئولين بالإدارة الأميركية ومختلف التيارات السياسية الأميركية إلى التشكيك في مصداقية الوكالة ذاتها؛ لأنها أسقطت من تقريرها حقائق مهمة كشـف عنهـا بعض مفتشو الوكالة ذاتها ولم يؤخذ بتقاريرهم.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقـد أعلنـت الخارجيـة الأميركية أن واشنطن تنتظر من مجلس محـافظي الوكالـة الدولية أن يؤكد بما لا يدع مجـالا للشـك إخـلال إيـران بالتزاماتها بموجب معاهدة الحد من الانتشار النـووي وهـو ما يستوجب رفع الأمر إلى مجلس الأمن الدولي.

في نفس الوقت قامت الإدارة الأميركية بإرسـال وفـود عالية المستوى إلى كل من فرنسا وإنجلترا وألمانيـا لإقنـاع الدول الأوربية الثلاث بضرورة توجيه انتقاد قوي للحكومـة الإيرانية بسبب فشلها في الإعلان عـن جميـع نشـاطاتها النووية.

موقف الوكالة الدولية من رفض إيران التوقيع على البروتوكول الإضافي

جاء رد فعل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر تشددا عن ذي قبل؛ نتيجة رفض الحكومـة الإيرانيـة التوقيـع علـى البروتوكول الإضافي. فقد جاء قرار مجلس محافظي الوكالة بإدانة إيران واتهامها بإخفاء معلومات تتعلق بأنشطتها النووية خاصة تخصيب اليورانيوم وإنتاج البلوتونيوم. وعليـه فقـد طالبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجددا خضوع حكومـة طهران للقوانين الدولية في أقرب وقت ممكن للتأكد من عدم امتلاك إيران لأية أسلحة نووية؛ كي يطمئن المجتمع الدولي بأن دولة إيران الإسلامية لا تمتلك أسلحة دمار شامل.

مزيد من الضغط الأوربي

وفي ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٣ قامت كل من بريطانيا وفرنسـا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق علـى وضـع مسودة قرار يتم رفعه للأمم المتحدة وتشير بنوده صـراحة إلى تحذير إيران من انتهاك الاتفاقات حول الأمن النـووي. وقد تم تقديم القرار رسميا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذريـة لمناقشة بنوده في اجتماع مجلس محافظي الوكالـة الدوليـة. وشدد التقرير على أنه إذا تكشفت أية انتهاكات أخـرى مـن جانب إيران فسوف يتم إبلاغ مجلس الأمن الـدولي لبحـث فرض عقوبات على ايران.

إيران توقع على البروتوكول الإضافي

فـي ١٨ ديسـمبر عـام ٢٠٠٣ وقعـت إيـران علـى البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي، وهـو الأمر الّذي كان بمثابة نزع فتيل الأزمة التي كانـت الإدارة الأميركية تهدد بتفجيرها من حين لآخر.

والتوقيع على البروتوكول الإضافي يعني قيـام الوكالـة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة دقيقة وتفتيش مفاجئة بواسـطة

خبراء فنيين من الوكالة الدولية على المنشآت النووية الإيرانية. (يذكر أن ٤٠ دولة فقط هي التي وقعت على البروتوكول الإضافي من مجموع ١٨٠ دولة).

ويرجع الفضل في توقيع إيران على ذلك البروتوكول إلى الدبلوماسية الأوربية التي قادتها فرنسا وألمانيا وبريطانيا لإقناع النظام الإيراني بالتوقيع على البروتوكول ووقف أنشطة تخصيب اليورانيوم، وذلك مقابل تزويد إيران بالتكنولوجيا النووية التي تحتاجها للأغراض السلمية.

لقد أكدت الحكومة الإيرانية بتوقيعها على البروتوكول الإضافي وإعلانها وقف تخصيب اليورانيوم أن برنامجها النووي هو برنامج سلمي، ومن ثم فإن إيران لا تخشى التفتيش عليه. أدى ذلك إلى اعتراف دولي بحق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي، إضافة إلى استمرار مساعدات روسيا لها لاستكمال بناء محطة (بوشهر).

ملحوظة هامة: إن البروتوكول الإضافي ومعاهدة حظر الانتشار النووي لا يمنعان إيران من امتلاك برنامج نووي سلمي أو تخصيب اليورانيوم وذلك أسوة بـ ٣٥ دولة لديها ٤٢٠ محطة نووية لإنتاج الطاقة.

ولكن في نفس الوقت على إيران أن تتفهم جيدا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لن تتسامح مع إيران في حال انتهاكهـا لبنود معاهدة حظر الانتشار النووي التـي وقعـت عليهـا، إضافة إلى قيام الوكالة بفرض رقابة صارمة على المنشـآت النووية الإيرانية وفتحها أمام عمليـات التفتـيش والمراقبـة المفاجئة.

انزعاج داخل الإدارة الأميركية

في ١٠ فبراير عام ٢٠٠٤ تلقت الإدارة الأميركية تقريرا مفصلا من الحلفاء الأوربيين (فرنسا وألمانيا) يفيد بقيام لجنة من كبار المسئولين الإيرانيين بإخفاء كافة الشبهات التي تشير إلى تخصيب اليورانيوم في أكثر مـن ٣٠٠ موقـع داخـل إيران. وشدد التقرير على أن إيران قد تعاملت بكثافـة فـي السوق السوداء وحصلت بالفعل علـى وحـدات لتخصـيب اليورانيوم ومواد نووية من شبكة الدكتور عبد القدير خـان الباكستاني.

في نفس الوقت أشار تقرير للاستخبارات الأميركية إلـى قيام إيران مؤخرا بتشغيل محطة لتحويل اليورانيوم إلى غاز

في مدينة أصفهان بوسط إيران منذ عدة أسابيع. وقد أوضح التقرير الأمريكي أنه يتم تحويل اليورانيوم إلى غاز كي يـتم تخصيبه في محطة " ناتانز" التي تبعد ٢٥٠ كيلو متر جنوب طهران.

كما كشفت كونداليزا رايس مستشـارة الأمـن القـومي الأميركي أن إيران تسعى جاهدة لامتلاك القنبلـة النوويـة، وأنه ليس هناك صحة فيما تدعيه إيران مـن أن برنامجهـا النووي خاص للاستخدام في توليد الطاقة الكهربية وهو قول من قبيل التضليل خاصة، وأن إيران اديها مخزون هائل من البترول يكفيها لعشرات السنين مع الوضع في الاعتبار أنهـا تمتلك رابع اكبر خزان نفط في العالم، إضافة إلى أنها تمتلك ثاني أكبر خزان للغاز الطبيعي في العالم.

ولعل ذلك هو ما دفع الإدارة الأميركية مرة أخرى إلـى توجيه الاتهامات إلى البرنامج النووي الإيراني، وقد جاء ذلك في تصريحات للرئيس بوش التي طالب فيها بضرورة تشديد الإجراءات الهادفة للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

قلق داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية

في ١١ فبراير ٢٠٠٤ خرجت تسـريبات مـن الوكالـة الدولية تفيد بأن مفتشي الوكالة عثروا داخل بعض المواقـع الإيرانية على نوع جديد من أجهزة الطرد المركزي لم تعلن عنها إيران من قبل وهو ما يضر بمصداقية إيران، وقد تـم تدوين ذلك في التقرير الخاص بالبرنامج النـووي الإيرانـي الّذي يقوم بإعداده مدير الوكالة محمد البرادعي؛ وذلك لرفعه لمجلس محافظي الوكالة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات في هذا الخصوص.

وقد أوضحت معلومات الوكالة المسربة أن إيـران قـد أوقفت بالفعل تخصيب اليورانيوم ولكنها في نفـس الوقـت واصلت تجميع أجهزة الطرد المركزي لتكون جـاهزة فـي الوقت الّذي ترى فيه استئناف إنتاجها النـووي. فـي نفـس التوقيت أعلن مـدير الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة أن التكنولوجيا النووية التي كان من الصعب الحصول عليها في السابق أصبحت الآن متاحة من خلال شبكة معقدة تنتشر في أنحاء العالم ويمكنها تزويد الراغبين في امتلاكها بنظم إنتاج

مواد تستخدم في صنع الأسلحة النووية؛ لذلك يجب على المجتمع الدولي التحرك بسرعة لتطويق هذه الشبكة، وإلا فإن نشاطها سوف يتزايد وسيؤدي حتما إلى كوارث نووية في حال تمكن الجماعات الإرهابية من الحصول على تلك التكنولوجيا والمواد النووية ثم الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

وطالب البرادعي بمراجعة وتشديد معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية حتى تتوافق مع متطلبات القرن الحالي. وشدد على عدم السماح الدولي بالانسحاب من المعاهدة كما فعلت كوريا الشمالية في عام ٢٠٠٣ وضرورة تطبيق البروتوكول الإضافي للمعاهدة الدولية الّذي يسمح بالتفتيش المفاجئ على المنشآت النووية إجباريا على جميع الدول، والتشديد على اعتبار أن الدول المنسحبة من المعاهدة تمثل تهديدا للسلام والأمن في العالم بما يستوجب تدخل مجلس الأمن الدولي لمراجعتها.

كما طالب البرادعي دول العالم بالتخلي عن أسلحتها النووية كجزء من الجهود الرامية إلى عدم وصول تلك الأسلحة إلى أيدي الجماعات الإرهابية. وطالب مدير الوكالة

الدولية إلى ضرورة وقف إنتاج الوقـود النـووي وحظـر تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم، وضرورة معاملة الأشـخاص الذين يساعدون على الانتشار النووي معاملة مجرمي الحرب حتى تسد الثغرات التي تسمح بتصدير المواد النووية.

رد الفعل الإيراني

في ١٢ فبراير ٢٠٠٤ جاء رد الفعل الإيراني على لسان الخارجية الإيرانية عندما صرح السـفير فيـروز الحسـيني بالنمسا بأن الاتهامات الأميركية الخاصة بقيام إيران بإنتـاج القنبلة الذرية ليس لها أساس من الصحة، وأن بـلاده تتبنـى سياسة الشفافية الكاملة، وقد أبلغت الوكالة الدوليـة للطاقـة الذرية بذلك. وشدد الحسيني على كذب الادعاءات الخاصـة بعمليات تحويل اليورانيوم إلى غاز بغرض تخصـيبه فـي محطة ناتانز. وأكد على أن المحطة مفتوحة للتأكد من صحة ما نقول وكذب تلك الادعاءات.

وفيما يتعلق بمخزون النفط والغـاز الطبيعـي الإيرانـي الضخم أعلنت الحكومة الإيرانية في بيان لها أنه على الرغم من أن إيران لديها احتياطيات ضخمة من البترول والغاز إلا

أنها تعمل على توفير تلك الاحتياطيات للأجيال القادمة نظرا للزيادة في تعداد السكان التي وصلت إلى ٧٠ مليون نسـمة حاليا، والتي من المقدر أن تصل في عام ٢٠٢٥

إلى نحو ١٠٠ مليون نسـمة. كمـا أشـارت الحكومـة الإيرانية أيضا إلى أن حقول البترول الحالية تحتاج معظمهـا إلى إصلاحات فنية وأعمال تجديد باستثمارات تقدر بحـوالي ٥٠ مليار دولار ومدة زمنية طويلة.

وشدد البيان على أن الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وروسيا وألمانيا واليابان تستخدم الطاقة النووية في توليد الكهرباء، وأنه يوجد بتلك الدول (السـابق الإشارة إليها) بالإضافة إلى دول أخرى بالعالم فـي الوقـت الراهن نحو ١٢٣٩ مفاعلا نوويا يستخدم منها ٥٥٩ مفاعلا في إنتاج الكهرباء فقط منها ١٠٤ مفاعـل فـي الولايـات المتحدة الأمريكية و ٥٩ مفاعلا في فرنسا و ٥٣ مفاعلا في اليابان و٢٩ مفاعلا في روسيا و١٩ مفـاعلا فـي ألمانيـا، والباقي في دول أخرى مختلفة.

من ناحية أخرى أكدت الحكومة الإيرانية كذب الادعاءات الخاصة بعمليات تحويل اليورانيوم إلى غاز بغرض تخصيب

اليورانيوم في محطة ناتانز، وأعلنت الحكومة الإيرانيـة أن المحطة مفتوحة للتأكد من صحة مـا نقـول وكـذب تلـك الادعاءات.

واشنطن تحذر وتفرض عقوبات على الشركات التي تتعامل مع إيران في المجال النووي

في ٣ أبريل عام ٢٠٠٤ أعلنـت الخارجيـة الأميركيـة فرض عقوبات ضد ثلاثة عشر (١٣) شركة تابعة لسبع (٧) دول متهمة بتزويد إيران بتجهيزات ومعلومات لصنع أسلحة نووية وكيمائية وبيولوجية. وأوضحت الخارجية الأميركيـة أن العقوبات طبقت على الشركات التالية: خمـس شـركات صينية، وشركتان من مقدونيا، وشركتان من روسيا، وشركة واحدة من بيلاروسيا، وواحدة من كوريا الشمالية، وواحـدة من تايوان، وواحدة من دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد أكدت الخارجية الأميركية أن العقوبات استندت إلـى معلومات ذات مصداقية أثبتت أن تلك الشركات نقلـت إلـى

إيران تجهيزات وتكنولوجيا متقدمة منذ عام ١٩٩٩ يمكن أن تساهم في صنع أسلحة دمار شامل وأنظمة صواريخ باليستية أو عابرة.

وأكدت الخارجية الأميركية أنه سيتم فرض عقوبات على تلك الشركات والأفراد الذين ساعدوا - بشكل أو بآخر - في تطوير البرنامج النووي الإيراني. وسيحظر على تلك الشركات والأفراد إجراء أية تعاملات تجارية مع الشركات الأميركية سواء بالبيع أو الشراء، إضافة إلى حظر إبرام أية تعاقدات أو الحصول على مساعدات أميركية لمدة عامين. (يذكر أن هذه العقوبات تستند إلى قرار حظر الانتشار النووي في إيران الّذي أقره الكونجرس عام ٢٠٠٠ ويقضي بحظر بيع أي منتجات أو تكنولوجيا قد تساعد إيران في تطوير صواريخ بعيدة المدى أو أسلحة غير تقليدية).

وأشارت الخارجية الأميركية إلى أن قسما من تلك المعلومات جاء من الشبكة النووية التي وضعها مؤخرا أبو القنبلة النووية الباكستاني العالم عبد القدير خان.

الوكالة الدولية تعرب عن قلقها من استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم

في ٢ يونيو ٢٠٠٤ أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرا أكدت فيه قيام إيران بشراء عشرات الآلاف من قطع المغناطيس اللازمة في تصنيع أجهـزة الطـرد المركـزي للاستخدام في تخصيب اليورانيوم بدرجات عاليـة وكميـات كافية لانتاج رءوس نووية. وذكر التقرير أن شركة إيرانيـة متخصصة في هذا المجال تقوم حاليا بدراسة شـراء نحـو عشرون ألف مغناطيس تكفي لتشغيل عشرة آلاف جهاز طرد مركزي من طراز (بي-٢) الّذي يقوم بتخصيب اليورانيـوم لاستخدامه كوقود لمحطات الطاقة او للأسلحة النوويـة مـن خلال الدوران بسرعات تفوق سرعة الصوت.

وفي ١٤ يونيو ٢٠٠٤ ذكر تقرير لمدير الوكالة الدوليـة للطاقة محمد البرادعي أن إيران سـعت إلـى شـراء آلاف الوحدات المغناطيسية المستخدمة في برنامج الطرد المركزي من السوق السوداء، إلا أن تقرير البرادعي عاد وأكـد أنـه لا يوجد حتى الآن ما يشير إلى ارتباط أنشطة إيران النووية

ببرامجها العسكرية، ومن ثم فإنه من السابق لأوانه إصدار أحكام بهذا الخصوص في الوقت الراهن.

وفي ١٨ يونيو ٢٠٠٤ أصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارا استنكر فيه فشل إيران في التعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالكشف عن خبايا برنامجها النووي. ولكن قرار الوكالة لم يتضمن التهديد الأمريكي الخاص بضرورة تحويل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي نظرا لانتهاكها معاهدة حظر الانتشار النووي. (ويذكر أن فرنسا وألمانيا وإنجلترا تقدموا بمشروع القرار إلى الوكالة الدولية حتى تم التوصل إلى صياغة وسط بين التشدد الأميركي والاستنكار الأوربي لعدم تعاون إيران مع الوكالة).

خلافات إيرانية أوربية حول تخصيب اليورانيوم

في ٣١ يوليو ٢٠٠٤ أعلن وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي أن بلاده لا تزال مستمرة في تعليق تخصيب اليورانيوم طبقا للاتفاق الّذي توصلت إليه في فبراير عام

٢٠٠٣ مع كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا. كما أوضح أن هذا الاتفاق كان من الممكن أن يتوسع ليشمل وقف تصـنيع أجزاء أجهزة الطرد المركزي لكن الأوربيين فشلوا في الوفاء بالتزاماتهم في هذا الاتفاق، وهو ما دفعنا إلـى البـدء فـي تصنيع أجهزة الطرد المركزي. ومع ذلك فقد أكد خـرازي على أن البرنامج النووي مخصص للأغراض السلمية.

مشروع قرار أميركي فرنسي بريطاني ألماني

في ١٥ سـبتمبر ٢٠٠٤ توصـلت الولايـات المتحـدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا إلى اتفاق حول مشروع قرار للوكالة الدولية للطاقة الذرية يتعلق بالبرنامج النـووي الإيراني، وذلك لعرضه في صيغته الجديدة والنهائيـة علـى اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٤. ويتضمن المشروع الجديـد وقـف فـوري لعمليات تخصيب اليورانيوم ووقف إنتاج أو اسـتيراد قطـع غيار أجهزة الطرد المركزي أيضا وقف تجميع واختبار تلك الأجهزة، هذا بالإضـافة إلـى ضـرورة قيـام المسـئولين

الإيرانيين بالإعلان عن مصادر وأسباب التلوث بـاليورانيوم المخصب واستيراد مصنع خاص لاستخدام أجهـزة الطـرد المركزي.

واللافت للنظر أن مشروع القرار الأمريكـي الأوربـي لم يتضمن أي إلزام للوكالة الدولية للطاقة الذريـة بتحويـل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي في حالة عدم التزام إيران بجميع مطالب الوكالة.

إيران ترفض قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية

في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٤ رفضت إيران بشدة قرار مجلـس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الّذي طالـب حكومـة طهران بوقف جميع أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليوارنيـوم، كما هددت بوضع حد لعمليات التفتيش المفاجئـة لمنشـآتها النووية في حال رفع الملف النووي الإيراني إلـى مجلـس الأمن الدولي. في نفس الوقت أعلن حسن روحاني الأمـين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني ورئيس وفد المفاوضين الإيرانيين في المحادثات النووية بـالمؤتمر العـام للوكالـة

الدولية للطاقة بفيينا أن قرار الوكالة بتجميد برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني هو قرار غير شـرعي ولـيس ملزمـا لإيران، وأنه لا يحق لأية هيئة دولية إجبار طهـران علـى اتخاذ مثل هذه الخطوة. إلا أنه عاد وتراجع عندما أوضح أن بلاده ستستمر في تجميد عملية التخصـيب الأصـلية فقـط (وهي مرحلة التخصيب الخاصة بوضع غاز اليورانيوم في أجهزة الطرد المركزي حتى يتحول إلى يوارنيوم مخصب). ولكن روحاني شدد على أن الأنشطة الأخرى المتعلقة بإنتاج وتجميع واختبار أجهزة الطرد المركزي سيستمر العمل بهـا دون توقف. وهدد روحاني بعدم السماح للمفتشين الـدوليين بإجراء عمليات تفتيش مفاجئة لمنشآتهم النووية في حال رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الـدولي واحتمـال فرض عقوبات ضد طهران.

مجموعة الدول الثماني الصناعية تطالب إيران بوقف تخصيب اليورانيوم

في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٤ طالبت فرنسـا المتحدثـة باسـم مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، ألمانيا، اليابـان، كنـدا، روسـيا الاتحادية) من إيران بضرورة وقـف برنامجهـا الخـاص بتخصيب اليورانيوم بشكل كامل. وقد أكد بيـان الخارجيـة الفرنسية على أن باريس ستواصـل العمـل مـع شـركائها بمجموعة الثماني من أجل التوصل إلى اتفاق مع الحكومـة الإيرانية بشأن وقف أنشطة التخصيب نهائيا.

جاء ذلك في الوقت الّذي أخذت واشـنطن تصـعد مـن هجومها ضد النظام الإيراني؛ حيث تطالب بضـرورة رفـع الملف الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي. في نفـس الوقـت أكدت فرنسا على إقامة جولة من المفاوضات بين المجموعة الأوربية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) من جهة وإيران من جهة أخرى تبدأ في السابع من نوفمبر وسيتم فيها التوصـل إلـى مشروع اتفاق يقضي بتجميد الأنشـطة النوويـة الإيرانيـة

لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود النـووي. إلاّ أن متحدث البيت الأبيض الأميركي سكوت ماكليلان عاد وشدد على أن واشنطن ترى أنه يجب منع إيران نهائيا من تطوير أسلحة نووية؛ لأن المجتمع الدولي مصمم على عدم السـماح لإيران بتطوير أسلحة نووية.

يذكر أن مجموعة الدول الثماني كانت قد أصـدرت فـي اجتماعها الأخير الّذي عقد في ٩ يونيو ٢٠٠٤ بمدينة سـي أيلاند بولاية جورجيا الأمريكية خطة عمل مكثفة لمكافحـة أسلحة الدمار الشامل والحد من انتشارها؛ وذلك بفرض حظر تام على تداول تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم لمدة عام علـى الأقل (قابل للزيادة). وقد أكد زعماء المجموعة التصدي لتلك الظاهرة واتخاذ تدابير جديدة لمحاربتها باعتبارهـا مشـكلة دولية الأبعاد وتتطلب تضافر جهود الدول الكبرى لمواجهـة هذا النوع الخطير من الإرهاب الّذي أضحى يهدد العالم.

البرلمان الإيراني يصدق على قانون استئناف تخصيب اليورانيوم

في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٤ أقر البرلمان الإيراني بأغلبية ٢٤٧ من أصل ٢٩٠ برلمانيا على مشروع قانون يؤيد استئناف تخصيب اليورانيوم وامتلاك إيران للتكنولوجيا النووية المدنية وتحديدا دورة إنتاج الوقود النووي (أي: التخصيب).

جاء ذلك في الوقت الّذي أعلنت فيه الخارجية الإيرانية أن حكومة طهران تطالب كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا بجدول زمني للتعاون النووي بين الطرفين، وضرورة قيام الطرف الأوربي بوضع تعهدات محددة وواضحة ومرنة في الوقت تراعي المصالح الإيرانية؛ حتى توافق حكومة طهران على وقف عمليات تخصيب اليورانيوم.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحذر من التطرف النووي

في ٨ نوفمبر ٢٠٠٤ أكد محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أثناء انعقاد قمة الحد من انتشار الأسلحة النووية التي عقدت بـ سيدني/أستراليا على ضرورة اتخاذ كافة المحاذير من الإرهاب النووي الّذي أصبح يمثل تهديدا على العالم وضرورة اتخاذ إجراءات وقائية فورية للحيلولة دون وقوع كارثة على غرار ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أو حادثة المفاعل النووي السوفيتي السابق بـ تشرنوبل. وقال: "لا نريد أن نجد أنفسنا في غضون عشر إلى عشرين عاما أمام أربعين إلى خمسين دولة تعتمد على أنشطة تخصيب اليورانيوم وإنتاج البلوتونيوم؛ لأن ذلك سيدعو إلى قلق شديد في العالم.

وكشف محمد البرادعي عن وجود (٦٣٠) حادثة تهريب مواد نووية وإشعاعية منذ عام ١٩٩٣، ويرجع ذلك إلى وجود خلل في النظام الحالي للرقابة على الصادرات. وشدد مدير الوكالة الدولية على وجود أكثر من عشرين

(٢٠) شركة وفردا ثبت تورطهم في معظم الجرائم بـدون علم حكوماتهم.

خلافات أوربية إيرانية حول تخصيب اليورانيوم

في ٩ نوفمبر ٢٠٠٤ أشارت بعض التقارير الواردة مـن باريس إلى أن المفاوضات الأوربية الإيرانية تشـهد خلافـا واضحا وذلك رغم ما أعلنته إيران في ٧ نوفمبر ٢٠٠٤ من أنها توصلت لاتفاق مبدئي لتسوية أزمة تخصيب اليورانيوم. وترجع أسباب الخلاف بين فرنسا وألمانيا وبريطانيـا مـن جهة، وإيران من جهة أخرى إلى الفترة الزمنية التي ينبغـي تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم خلالها. وعلى الرغم من أن هناك اتفاقًا مبدئيا بين الطرفين، إلا أن المفاوضات لا زالـت تتعثر؛ ويرجع ذلك إلى أن إيران وافقت على تعليـق إنتـاج غاز اليورانيوم، لكنها في نفس الوقت ترفض تعليق المراحل الأخرى من الإنتاج خاصة بودرة اليورانيوم؛ حيث تطالـب طهران بأن تكون مدة تعليق التخصيب ستة (٦) أشهر فقـط بينما الدول الأوربية تريد أن يكون التعليق مفتوحا إلى أن يتم

التوصل إلى اتفاق نهائي بين الجانبين وهو ما يرفضه النظام الإيراني بشدة.

إيران توافق على تعليق تخصيب اليورانيوم، والوكالة الدولية للطاقة تُبارك خطوة طهران

في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤ أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرا أكدت فيه على لسان مديرها الدكتور البرادعي أن الوكالة لا تملك دليلا على قيام إيران بتحويل مواد نووية لأغراض عسكرية أو أنشطة محظورة. كما أشار التقرير أيضا إلى أن إيران ستعلق عمليات تخصيب اليورانيوم بدءا من ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٤ (أي: قبل انعقاد اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٤) وذلك بعد موافقة الحكومة الإيرانية مع الدول الأوربية الثلاث (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) على اتفاق طويل الأمد يتعلق بالمسائل الأمنية والنووية والاقتصادية؛ حيث سيتم البحث في تفصيلات ذلك في منتصف ديسمبر ٢٠٠٤، وهو الأمر الّذي سيحول دون إحالة ملف إيران النووي لمجلس الأمن الدولي

(يذكر هنا أن مندوب إيران لدى الأمـم المتحـدة قـد سـلم سكرتارية الوكالة الدولية للطاقة الذرية رسالة مكتوبة تعلـن فيها الحكومة الإيرانية تعليـق أنشـطتها النوويـة المتعلقـة بتخصيب اليورانيوم). كما تبين أن تقريـر مـدير الوكالـة الدولية للطاقة الذرية قد تضمن بعـض التفصـيلات حـول القضايا العالقة بشأن التلوث الإشعاعي وتصميم أجهزة الطرد المركزي.

أما على الصعيد الإيراني، فقد أكد حميد رضـا آصـفي المتحدث باسم الخارجية الإيرانية أن قـرار بـلاده بتعليـق أنشطة تخصيب اليورانيوم تم قبوله طواعية؛ وذلـك لتبديـد مخاوف الوكالة والأوربيين والأمريكيين من أن إيـران لـن تصنع أسلحة نووية. إلا أن آصفي شدد على أن ذلك التعليق سوف يكون لفترة محدودة وأن المفاوضات ستبدأ مع الطرف الأوربي في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤ وذلك بتشـكيل مجموعـات عمل منفصلة للتعامـل مـع القضـايا السياسـية والأمنيـة والتكنولوجية والاقتصادية.

(يذكر أن إيران وافقت على تعليـق التخصـيب مقابـل عرض أوربي تمثل في مساعدة إيران بالتزود بمفاعل يعمل

بالمياه الخفيفة لتوليد الكهرباء، وضمانات تتعلـق بحصـول طهران على الوقود لمحطاتها النووية، بالإضـافة لعـروض اقتصادية وتجارية وسياسية، سيتم الكشف عنها في أوائل عام ٢٠٠٥).

الفصل السادس

بداية عام ٢٠٠٥ وحتى أول سبتمبر ٢٠٠٥

واشنطن تستطلع في سرية تامة الأهداف النووية داخل الأراضي الإيرانية:

في ١٧ يناير ٢٠٠٥ قال الرئيس الأميركي جورج بوش في مقابلة مع شبكة **NBC** التلفزيونية: إنه لا يستبعد عملية عسكرية ضد إيران في حال فشل الدبلوماسية في تسوية هذه الأزمة النووية. وفي نفس اليوم (١٧ يناير ٢٠٠٥) كشف الصحفي الأميركي سيمور هيرش في مقال له بمجلة نيويورك الأسبوعية طبقا لمصادر بوزارة الدفاع الأميركية (البنتاجون) أن واشنطن تقوم بمهمات استطلاع سرية داخل إيران بغرض تحديد أهداف نووية وكيمائية وصاروخية داخل إيران تقدر بنحو ٣٠ موقعا، وشددت المجلة على أن مجموعة استطلاع أميركية سرية دخلت إيران منذ صيف ٢٠٠٤. وجاء في تقرير المجلة أن مدنيين بوزارة الدفاع الأمريكية يحاولون دخول إيران من أجل تدمير أكبر عدد ممكن من منشآت البنية التحتية العسكرية الإيرانية. كما أوضحت المجلة أن مسئولا كبيرا بالمخابرات الأميركية أكد للمجلة أن هذه حرب ضد الإرهاب، وأن العراق ليس سوى محطة واحدة ضمن عدد من المحطات بالمنطقة، وأن إدارة

بوش تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط على أنها ساحة حرب كبيرة. كما أكد ذلك المسئول أن قوة العمل تتسلل بمساعدة باكستان إلى داخل الأراضي الشرقية لإيران بحثا عن منشآت للأسلحة النووية تحت الأرض، وذلك مقابل ضمانات أميركية لباكستان بعدم تسليم العالم النووي عبد القدير خان لها.

في نفس الوقت أعلن دان بارتليت أحد كبار مساعدي الرئيس الأميركي جورج بوش قلق بلاده حيال البرنامج النووي الإيراني، وقال: إن إدارة البيت الأبيض ستسعى من خلال المبادرات السياسية إلى إقناع طهران بعدم السعي لامتلاك أسلحة نووية، مؤكدا في الوقت نفسه أن بوش لا يستبعد في أية مرحلة الخيارات العسكرية تماما من قائمة خياراته.

وفي ١٨ يناير ٢٠٠٥ دعت وزيرة الخارجية الأميركية الجديدة كوندوليزا رايس أمام مجلس النواب الأمريكي إلى تنسيق الجهود الدولية لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، وجددت تهديدها بنقل ملفها إلى مجلس الأمن.

إيران تنفي تسلل مجموعات أميركيـة داخـل أراضيها:

وفي ١٩ يناير ٢٠٠٥ نفي المتحـدث باسـم المجلـس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي أغـا محمـدي صـحة المعلومات الصحفية الأميركية التي تحـدثت عـن وجـود مجموعات أميركية تسللت إلى داخل إيران للقيـام بمهمـات استطلاع سرية لتحديد أماكن مواقع نووية ليـتم اسـتهدافها بضربات جوية. وقال محمدي: إن إيران تعرف حدودها وأنه لا يمكن لأية مجموعة اختراقُها بهذه السهولة. كمـا اعتبـر محمدي تلك المزاعم بأنها جزء من حرب نفسية تشن ضـد طهران، وشدد على أن هذه المعلومات لا تسـتحق التوقـف عندها.

وتعليقا على المعلومات الصحفية الأمريكية حذر الـرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رافسنجاني من قيام الولايات المتحدة بأية عملية عسكرية ضد بلاده، وأكد أن التهديـد الخـارجي لا يخيف إيران واصفا بلاده بأنهـا ليسـت مكانـا مناسـبا للمغامرات.

وفي نفس اليوم (١٩ يناير ٢٠٠٥) صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي أن التهديـدات الأخيرة التي أدلى بها الرئيس الأميركي جورج بـوش فـي المقابلة التليفزيونية السابق الإشارة إليهـا والخاصـة بعـدم استبعاد قيام واشنطن بعمل عسكري ضد إيران، إنما تهـدف في واقع الأمر إلى عرقلة المحادثات بين إيـران والاتحـاد الأوروبي.

وهدد آصفي بأن بلاده سترد بحزم على كـل تصـرف طائش عبر التأييد الشعبي والدبلوماسية والقوة العسكرية.

يذكر أن حامد رضا آصفي صرح في ١٠ ينـاير ٢٠٠٥ بأن مفتشي وكالة الطاقة الذرية الدولية التابعة للأمم المتحـدة أخذوا عينات من مجمع بارشـين الضـخم، والتـي تعتقـد واشنطن بأنه قد يكون مرتعا لأبحاث ذات علاقـة بالتسـلح النووي. وأكد آصفي أن هذه العينات ستثبت - بما لا يـدع مجالا للشك - أن البرنامج النووي للبلاد إنما هو لأغـراض سلمية وليس للتسلح.

وفي ٢٠ يناير ٢٠٠٥ وأثناء تواجده بالعاصمة الأوغندية (كمبالا) حذر الرئيس الإيراني محمد خـاتمي فـي مـؤتمر

صحفي مع نظيره الأوغندي يوري موسيفيني من مغبة هجوم أميركي على الأراضي الإيرانية، وشدد على أن مثـل هـذا الهجوم لن يخدم مصلحة الشعب الأميركي، وأكد أن بـلاده ستدافع عن نفسها إذا حاول أي بلد أن يهاجمها (كان يقصـد بذلك إسرائيل)، وشدد على أن إيران قوية بما فيـه الكفايـة للدفاع عن نفسها.

في نفس الوقت أوضح خاتمي أن واشنطن أثبتت أكثر من مرة أنها أبعد ما تكون عن روح الحكمة كي تفكر في عواقب أفعالها.

إيران في مقدمة القائمة الأميركية للدول الإرهابية

وفي ٢٠ يناير ٢٠٠٥ جدد البيت الأبيض تهديداته لإيران بشأن برنامجها النووي، فقد رفض الرئيس الأميركي جورج بوش في خطاب ألقاه عقب أدائه اليمين الدسـتورية لولايـة ثانية استبعاد فرضية الحرب ضد إيران. أما تصريحات ديك تشيني نائب الرئيس الأميركي التي ألقاهـا عقـب تنصـيب الرئيس بوش مباشرة، فقد أوضح فيها أن إيران تقـع علـى

قائمة أعلى المناطق إثارة للمشاكل في العالم. ولكنـه فضـل الحل الدبلوماسي في التعامل مـع طهـران بشـأن مـأزق برنامجها النووي، وذلك عندما قال تشيني: نحـن لا نريـد حربا في الشرق الأوسط، طالما نستطيع تفاديها، وأشار إلـى أن الحل الدبلوماسي هو الأنسب والأفضل لجميع الأطراف.

بيد أن تشيني حذر من أن استمرار إيـران فـي رفـض مطالب التخلي عن برنامجها النووي سـوف يـدفع البيـت الأبيض إلى رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمـن لفرض عقوبات على إيران. كما شدد تشيني على التهديد مرة ثانية عندما أشار إلى إمكانية قيام إسـرائيل باتخـاذ خطـوة عسكرية ضد إيران لحماية أمن مستقبل إسرائيل بالمنطقـة، ومع ذلك خفف تشيني من حدة لهجته عندما قـال: إن تلـك الخطوة الإسرائيلية ليسـت مرغوبـة بـالمرة. (يـذكر أن الطائرات الإسرائيلية قصفت في عام ١٩٨١ مفاعل تمـوز النووي العراقي دون أن تنتظر تصريحا دوليا بضربه).

إسرائيل تؤيد واشنطن في التعامل مع الملف النووي الإيراني

وردا على ما أعلنه ديك تشيني نائب الرئيس الأميركـي من أن إسرائيل ستقصف المنشـآت النوويـة الإيرانيـة إذا لم توقف طهران برامجها النووية فقد أعلـن نائـب رئـيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز في ٢٤ يناير ٢٠٠٥ أثناء مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية أن حكومة تـل أبيـب تؤيـد الولايات المتحدة في تعاملها مع الملف النـووي الإيرانـي، ولكن بيريز لم يستبعد الخيار العسكري ضد طهران في حال فشل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى ثني الأخيرة عن تطوير برامجها النووية.

وطالب بيريز بضرورة تعبئة الرأي العام الـدولي ضـد تطوير البرنامج النووي الإيراني، وعلـل ذلـك بقولـه: إن طهران أصبحت مركز كل الأخطار في الشـرق الأوسـط، وشدد على أن هذا الأمر يعني كل الأسرة الدوليـة، ولـيس إسرائيل فقط. وأضاف أن واشنطن تريـد تجربـة الطـرق الدبلوماسية والضغوط الاقتصادية أولا من أجل ردع إيـران

عن تطوير أسلحة نووية. وقال شيمون بيريز: إن الولايـات المتحدة هي التي ستقرر موعد الضـربة ولـيس إسـرائيل، موضحا: "إذا ضربنا إيران لوحدنا، فذلك سيعني المزيد مـن العزلة لإسرائيل؛ لذلك يجب علينا أن نلازم حدودنا، ومـا دام العالم يخطط لمحاربة الخيار النووي الإيراني، فنحن ماضون معه".

وقبل نهاية يوم ٢٤ يناير ٢٠٠٥ قـال رئـيس جهـاز المخابرات الإسرائيلية مئير داغـان أمـام لجنـة الشـئون الخارجية والدفاع بالكنيست: إنه بحلول نهايـة عـام ٢٠٠٥ سيصل الإيرانيون إلى نقطة اللاعودة من ناحية التكنولوجيـا النووية وامتلاك قدرة على تخصيب اليورانيـوم. واسـتغل داغان تصريحات شيمون بيريز السابق الإشارة إليها ليعـزز الموقف الإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني؛ حيث شدد على أن الإيرانيين يكافحون لانتزاع اتفاق مـن الأوروبيـين يسمح لهم بمواصلة تخصيب اليورانيوم على مستوى مكثـف وتحت الإشراف وبضمانات.

وأكد داغان أنه في حال امتلاك تكنولوجيـا التخصـيب تكون إيران قد تحررت من كافة القيود، وستصبح قادرة على صنع أسلحة نووية في غضون عامين.

إيران تعلن أنها سترد على أية حماقة إسرائيلية

في ٢٦ ينـاير ٢٠٠٥ رفـض المتحـدث باسـم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي المـزاعم الإسـرائيلية التي أعلنها رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية مئير داغـان أمام لجنة الشئون الخارجية والدفاع بالكنيست، والتـي قـال فيها: إن إيران تقترب من نقطـة اللاعـودة مـن الناحيـة التكنولوجية لامتلاك القدرة على تخصيب اليورانيوم. وقـال آصفي: إن هذه المزاعم لا أساس لها، وغايتها تحويل انتبـاه العالم عن الأنشطة الإرهابية المنظمة لإسرائيل وجهودها من أجل زيادة قوتها النووية. وأضاف آصفي أن إسرائيل (على عكس إيران) لم توقع على معاهدة حظر الانتشار النـووي، ولم تخضع منشآتها النووية لإشراف الوكالة الدولية للطاقـة

الذرية. وشدد على إن إسرائيل تحاول بوقاحة تصوير أنشطة إيران النووية السلمية على أنها تمثل تهديدا للعالم.

في نفس الوقت أعلن قائد القوات البرية بالحرس الثوري الإيراني علي جعفري أن إيران سترد على أيـة تحركـات حمقاء من جانب إسرائيل، وذلك حسب ما أوردتـه وكالـة الأنباء الإيرانية.

تشدد أوربي

في ٩ مارس ٢٠٠٥ هدد الاتحاد الأوربي بضرورة وقف كامل لجميع الأنشطة النووية الإيرانية، وهـو مـا اعتبـره الاتحاد أحد أهم الشروط لاستمرار المفاوضات مـع إيـران حول أزمة البرنامج النووي. وقد شـدد نيكـولاس شـميت الوزير المنتدب للشئون الخارجية الأوربية أمـام البرلمـان الأوربي بـ لوكسمبورج على ضرورة توخي الحذر وإبقـاء إيران تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية واستمرارها في تجميد جميع أنشـطتها النوويـة دون اسـتثناء، طالمـا استمرت المفاوضات بين الاتحاد الأوربي وإيران.

وعلى الرغم من التهديد الأوربي لإيران إلا أن الموقـف الأمريكي جاء مغايرا؛ حيث أخذت واشنطن (التي تتهم إيران بصنع القنبلة النووية) تؤيد المفاوضات التي بـدأها الاتحـاد الأوربي مع إيران؛ حتى لا يـتم تحويـل الملـف النـووي الإيراني إلى مجلس الأمن.

وفي ١١ مارس ٢٠٠٥ كشفت وكالة الأسوشيتدبرس عن وثيقة سرية حصلت عليها الوكالة تفيد بأن كلاًّ مـن ألمانيـا وفرنسا وبريطانيا قد أيدوا إحالة ملف إيران النـووي إلـى مجلس الأمن في حال استئناف طهران لتخصيب اليورانيوم، أو قيامها بأي انتهاك لالتزاماتها في هذا المجال، وضـرورة تخلص إيران من التكنولوجيا المتعلقة بتصنيع أسلحة نووية.

إيران تلوح بوقف المفاوضات النووية مع أوربا وتهدد باستئناف تخصيب اليورانيوم

جاء رد فعل الحكومة الإيرانية على التشدد الأوربي في ٩ مارس ٢٠٠٥ بإعلان طهران عن وقف المحادثـات التـي استأنفتها مع الاتحاد الأوربي بجنيف، وذلك في حال إصرار فرنسا وبريطانيا وألمانيا على مطالبة إيران بوقف تخصـيب

اليورانيوم (وهو الشرط الذي وضـعه الاتحـاد الأوربـي لاستمرار المحادثات مع إيران)، صرح بذلك علي أغا محمد الناطق باسم المجلس الأعلـى للأمـن القـومي الإيرانـي، وأضاف: إن طهران قدمت ما يكفي من الضمانات التي تثبت أن نشاطها النووي خاص بالأغراض السلمية، وأنها لن تقبل أية مساومات مقابل وقف التخصيب. وطالـب الأغـا مـن الأوروبيين أن يقدموا الآن ضماناتهم المتعلقة بالسماح لإيران بمواصلة دورة الوقود النووي التي تسمح بها معاهدة حظـر الانتشار النووي، واعتبر الأغا أن تصلب الموقف الأوروبي سوف يؤدي بالتأكيد إلى قيام إيـران باسـتئناف تخصـيب اليورانيوم، بل وربما إلى زيادة نشاطاتها للتحكم فـي دورة الوقود النووي.

جاءت تصريحات الأغا في الوقت الّذي وافق عليه نواب البرلمان الإيراني على قانون ميزانية السنة القادمة (٢٠٠٥-٢٠٠٦) والذي يلزم الحكومة بإجراء دراسات حول إمكانيـة إنشاء محطات نووية تنتج ٢٠ ميجاوات من الكهرباء.

مرونة في الموقف الأميركي تجاه النظام الإيراني

في ١١ مارس ٢٠٠٥ أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس أن واشنطن قررت التخلي عن معارضـتها لترشيح إيران إلى عضوية منظمة التجارة العالمية والاستعداد لتزويدها بقطع غيار لطائراتها المدنية على أساس كل حالـة على حدة. وقالت رايس في بيان نشـرته وزارة الخارجيـة الأمريكية: إن هذه التدابير اتخذت لدعم الجهـود الأوربيـة لإقناع إيران بالتخلي عن طموحاتها النووية دون أن يعنـي ذلك مكافأة لها.

وأشارت إلى أن الأوربيين أوضحوا للإيرانيين أن علـيهم أن يقدموا ضمانات موضوعية تؤكد عدم استعمال برنامجهم النووي المدني لتغطية برامج تسلح عسكرية. وشددت رايس على أن الأوروبيين والأميركيين قلقون إزاء أداء إيران فـي مجـالات حقـوق الإنسـان والديمقراطيـة، وإزاء دعمهـا للإرهاب. وطالبت رايس من الحكومة الإيرانيـة بضـرورة

وضع حد لدعمها تلك المجموعات التي تعارض السلام فـي الشرق الأوسط عن طريق العنف.

إيران ترفض المقترح أميركي

في ١٢ مارس ٢٠٠٥ جددت الخارجية الإيرانية رفضها للمقترح الأميركي الخاص بتقديم حوافز اقتصـادية مقابـل التخلي عن برنامجها النووي، وأعلنت طهران عن تمسـكها ببرنامجها رغم أساليب التهديد أو الضغط أو التشجيع التـي تمارسها الولايات المتحدة وأطراف أوربية أخـرى عليهـا. وقال محمد رضا آصفي المتحدث باسم الخارجية الإيرانيـة في بيان نشرته الخارجية الإيرانية أن الكذب والنفاق يشكلان أساس السياسة الخارجية الأميركية.

وشدد آصفي على أنه في الوقت الذي أعلنت فيه وزيـرة الخارجية كوندوليزا رايس رفع بعض القيود عـن طهـران كان الرئيس الأميركي بوش يمـدد للعقوبـات الاقتصـادية المفروضة على إيران. في نفس الوقت أعلن قورش ناصري كبير مفاوضي إيران في المحادثات النوويـة مـع الاتحـاد الأوروبي - أن تخلي إيران عن تخصيب اليورانيوم لم يكن

مطروحا على طاولة المفاوضات، وأشار إلى أن هناك نقاط التباس عديدة لا تزال قائمة حول مواضـيع أساسـية بـين مفاوضي الطرفين بعد جولة المفاوضات التي انتهت في ١١ مارس ٢٠٠٥ بجنيف/سويسرا دون التوصل إلى اتفاق.

وأكد ناصري على أنه رغم كل الجهود التي بذلت من قبل الطرفين لم نتمكن من الوصول إلى اتفاق، ولا تزال هنـاك نقاط التباس قائمة حول قضايا أساسية أهمها المسألة المتعلقة بالضمانات الموضوعية التي يطالب بها الأوربيون.

باكستان توافق على فحص أجهزتها النووية واحتمالات تورط إيران

في ١٤ مارس ٢٠٠٥ وافقت باكسـتان علـى السـماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإخضاع بعض قطع أجهزتهـا من الطرد المركزي المستعملة لديها للفحص لتحديد مـا إذا كانت عالقة بها آثار تلوث باليورانيوم، وهل هـذا التلـوث مصنع محليا بإيران، أم تم استيراده من الخارج؟! جاء ذلـك بعد أن اعترفت باكستان للمرة الأولى في أوائل شهر مارس ٢٠٠٥ بأن العالم النووي عبد القدير خان مختـرع القنبلـة

النووية الباكستانية قد باع لإيران أجهـزة طـرد مركـزي تستخدم في إنتاج وقود يورانيوم مخصب تستخدمه محطـات الطاقة النووية في إنتاج أسلحة نووية.

ويذكر أن الوكالة الدولية تجري تحرياتها بمختبر كـالاي بالعاصمة طهران، وذلك بعد اكتشاف تلوث مختبـر كـالاي بجزيئات مجهرية من اليورانيوم المخصب بدرجـة عاليـة؛ حيث تعتقد الوكالة الدولية أن إيران توصلت إلى إنتاج الوقود النووي. وقد بين هذا الكشف أن برنـامج طهـران للطـرد المركزي الذي ظل لفترة طويلة طي الكتمان، قـد اسـتخدم لتنقية اليورانيوم سرا بغرض استخدامه فـي إنتـاج أسـلحة ذرية. ولكن إيران شددت على أن مكونات أجهـزة الطـرد المركزي الملوثة قد حصلت عليها ملوثة نتيجة لاسـتخدامها في نفس العمل بباكستان.

إيران تعرض على واشنطن مشاركتها فى تطوير برنامجها النووي

في ١٦ مارس ٢٠٠٥ نقلت صحيفة الفاينانشـال تـايمز الإنجليزية عن مندوب إيران الدائم في أوبك ومستشار الطاقة في الحكومة الإيرانية حسين كاظم بور - استعداد طهـران لعرض خاص يشمل مساهمة واشـنطن بنحـو ٥٠% فـي امتلاك أي برنامج نووي إيراني؛ حتى تتأكد الولايات المتحدة في المستقبل من أن طهران لا تسعى لامتلاك أسلحة نووية. وأضاف كاظم بور للصحيفة الإنجليزيـة أن هـذا عـرض مطروح على واشنطن حتى يمكن إزالة شكوكهم فـي نوايـا البرنامج الإيراني. في نفس الوقت أكد المسـئول أن بـلاده ملتزمة بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وفي ١٥ مارس ٢٠٠٥ أعلن وزيـر الخارجيـة كمـال خرازي أنه ينبغي على واشنطن تغيير سياستها تجاه إيـران والاعتراف بها كقوة إقليمية؛ كي تتحسـن العلاقـات بـين البلدين. وأضاف خرازي في مؤتمر صحفي بطهـران أنـه لا يمكن أن نقايض حقوقنا النووية بأي حوافز اقتصادية، وأن

مسألة رفع الحظر أو أي حوافز أخرى لا يمكـن أن يلغـي حقوقنا، ولكن يمكن أن يكون فعالا في تحسين العلاقات وحل المشاكل بين إيران والولايات المتحدة على نحو شامل. فـي نفس الوقت صرح الرئيس الإيراني محمد خاتمي للتليفزيون الإيراني الرسمي بأن طهران طرحت مجموعة من الأفكـار على الدول الأوربية الثلاث الرئيسة في المحادثات (إنجلترا، فرنسا، ألمانيا) بشأن برنامج طهران النووي، ولكن خـاتمي لم يعطِ مزيدا من التفاصيل حول تلك المقترحات، جاء ذلـك أثناء زيارته للجنة الوطنية للطاقة الإيرانية.

دعم القاعدة العسكرية الأميركية بمياه الخليج العربي

في ١٩ أبريل ٢٠٠٥ أفادت تسريبات صحفية عن دعـم القوات الأميركية بمنطقة الخليج العربـي، وأشـارت تلـك التسريبات إلى تحرك حاملة الطائرات الأميركية كارل فينسن في مهمة بمياه الخليج العربي؛ لتشكل قاعدة جوية عسكرية، وسوف تستمر بمياه الخليج ستة أشهر قابلة للتمديد. ويـذكر أن الحاملة الأميركية مزودة بمفاعلين نوويين ويوجد علـى متنها نحو ٧٠ طائرة، وأن الحاملة بصفة عامة تعـيش فـي حالة نشطة؛ حيث يستمر إقلاع وهبوط الطائرات ١٣ ساعة في اليوم الواحد. وتستغرق الطائرة للوصول إلى بغداد مـن مكان القاعدة الحالي ٣٥ دقيقة، وذلك فـي إشـارة إلـى أن الأراضي الإيرانية في مرمى الطيران الأمريكي.

إيران تجرب صاروخا بالوقود الصلب يصل مداه إلى ٢٠٠٠ كيلومتر

وردا على تزايد التحركات العسكرية الأميركيـة بميـاه الخليج قامت إيران في ٢٩ مـايو ٢٠٠٥ بـإجراء تجربـة صاروخ لها يتجاوز مداه ٢٠٠٠ كم ويعمل بالوقود الصـلب وليس السائل. ولكن لم تعلن إيران رسميا تجربة الصـاروخ إلا في ٣١ مايو ٢٠٠٥ وذلك عندما صرح وزيـر الـدفاع الإيراني علي شمخاني بأن التجربة كانت ناجحة مائة بالمائة، مشيرا إلى أن الصاروخ يستخدم الوقود الصلب وليس الوقود السائل وأن مداه يماثل لصاروخ شهاب- ٣ الّذي يصل مداه أيضا إلى ٢٠٠٠ كم، وهو ما يعني أن إسـرائيل أصـبحت الآن في مرمى الصواريخ الإيرانية، بالإضافة إلـى معظـم الدول الخليجية.

إيران ترفض المقترح الأوربي وتعلن استئناف دورة تحويل الوقود النووي

في ٨ أغسطس ٢٠٠٥ أعلنت إيران أنها ستستأنف رسميا دورة تحويل الوقود النووي في منشأة أصفهان، جـاء ذلـك رغم تهديدات الدول الأوربية الـثلاث (إنجلتـرا، فرنسـا، وألمانيا) بنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. وقد أكد نائب رئيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية محمد سـعيد أن استئناف تحويل اليورانيوم قد بـدأ اليـوم (٨ أغسـطس ٢٠٠٥) تحت إشراف الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة. (والمعروف أن دورة تحويل الوقود النووي هي مرحلة تسبق عملية تخصيب اليورانيوم). وقد أخذت طهران هذه الخطـوة بعد أن رفضت مقترحا أوربيا لوقف وتجميد تحويل الوقـود النووي؛ حيث وصفت طهران المقترح الأوربي بأنه لا قيمة له؛ لعدم تضمنه حق إيران في تخصيب اليورانيوم. غير أن إيران عرضت على الاتحاد الأوربي تصدير غاز اليورانيوم هيكسافلوريد (هو مادة أساسية في عملية التخصـيب) الـذي

تنتجه منشأة أصفهان لتثبت أنها لا تسعى لإنتاج اليورانيـوم ذي الاستعمال العسكري.

وفي نفس السياق أعلن الرئيس الإيراني الجديد محمـود أحمدي نجاد في أول خطاب له أمام البرلمـان أن طهـران تحترم القواعد الدولية، لكنها لن تستسلم لمن يريدون انتهـاك حقوقها. في نفس الوقت أصدر الرئيس نجاد قـرارا بتسـليم الملف النووي الإيراني إلى علي لارجاني الذي يوصف بأنه شديد المحافظة والتشدد، ومقرب من مرشـد الثـورة علـي خامنئي. (وهو ما يعني خروج ملف المفاوضات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من يد حسن الذي قاد المفاوضات منـذ ٢٠٠٣ والمعروف بالبراجماتي).

الوكالة الدولية تطالب طهران بوقف أنشطتها النووية الحساسة

في ١١ أغسطس ٢٠٠٥ تبنى مجلس محـافظي الوكالـة الدولية للطاقة بالإجماع على نص القـرار الـذي صـاغته بريطانيا وألمانيا وفرنسا، والذي طالب مدير عـام الوكالـة محمد البرادعي بتقديم تقرير شامل عن تنفيذ إيران لمعاهـدة

حظر الانتشار النووي بحلول الثالث مـن سـبتمبر٢٠٠٥. وأشار المجلس ضمنا إلى أن الدول الأوربية الثلاث تعتقد أن إيران ما زالت تخفي أسرارا نووية، وأوضـح المجلـس أن القضايا المعلقة ذات الصلة ببرنامج إيران النووي يجـب أن تحسم أولا.

إلا أن القرار ترك الباب مفتوحا أمام إمكانية إجراء مزيد من المناقشات بين إيران و"الترويكا" الأوروبية. وقـد أكـد البرادعي عقب الاجتماع أنه ما زالت هناك فرصة لاستئناف الحوار مع طهران، مؤكدا أنه سـيرفع التقريـر المطلـوب لمجلس حكام الوكالة في الموعد المحدد السابق الإشارة إليه. وكان المدير العام للوكالة محمد البرادعي قد أبلغ الصحفيين عقب الاجتماع الطارئ لمجلس محافظي الوكالـة أن جميـع المواد النووية المعلنة في إيران تخضـع للفحـص، وشـدد البرادعي على أن الوكالة ما زالت في وضع لا يسـمح لهـا بالقول إنه لا توجد مواد أو أنشطة نووية غير معلنـة فـي إيران.

ومن جهتها رحبت واشنطن بالقرار ولكنها قالـت: إنهـا ستطلب رفع الملف الإيراني لمجلس الأمن الـدولي الشـهر المقبل (سبتمبر ٢٠٠٥)في حال عدم رضوخ طهران للقرار.

إيران تتمسك بأنشطتها النووية ورافسنجاني يؤكد أن القرار الإيراني لا رجعة عنه

وفي ١٢ أغسطس ٢٠٠٥ أعلن هاشمي رافسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني ورئيس الجمهوريـة الإسلامية الأسبق أثناء خطبة الجمعة بطهران أن قرار بلاده باستئناف عملية تخصيب اليورانيوم لا تراجع عنه. ووجـه رافسنجاني حديثه للدول الغربية وخاصة واشـنطن قـائلا: يمكنكم أن تماطلوا لكن قرار إيران لا رجوع عنه، مشـيرا إلى أنه لا يمكن للدول الغربية التعامل مع بلاده كما كانـت تتعامل مع العراق وليبيا. ووصف رافسنجاني قرار الوكالـة الدولية للطاقة الذرية الـذي صـدر ١١ أغسـطس ٢٠٠٥ والذي طالب طهران بوقف أنشطتها النووية الحساسة بما فيها إنتاج الوقود النووي بأنه قرار عجيب وقاسٍ.

في نفس الوقت قال المندوب الإيراني لـدى الوكالـة - ناصري - في تصريحات بفيينا أن بلاده لن ترضخ لقـرار الوكالة الدولية للطاقة، وأن طهران ستعمل على أن تكون من منتجي ومصدري الوقود النووي في غضون عشر سـنوات. لكنه عاد وتعهد بمواصلة التعاون مع الوكالة الدولية والالتزام بواجباتها في ما يتعلق بمنع انتشار الأسلحة النووية.

موقف الأمم المتحدة

وإزاء الموقف الإيراني الرافض طالب الأمين العام للأمـم المتحدة كوفي أنان إيران في ١٢ أغسطس ٢٠٠٥ بضرورة امتثال طهران إلى قرار الوكالة. وقال المتحدث باسم أنان في بيان للأمين العام: أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحـدثت بصوت واحد وأن الأمين العام يريد تطبيق القرار. وأشـار أنان في بيانه إلى أنه سوف ينتهز فرصة اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر٢٠٠٥ لجمع الرئيس الإيراني الجديد محمود أحمدي نجاد مع منتقديه الغربيين وجها لوجه، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج طهـران النـووي بحلول ذلك الوقت.

ويذكر أن تصريحات أنان الأخيرة جاءت بعـدما أعلـن الرئيس الأميركي جورج بوش أن إدارته لا تعـارض مـنح الرئيس الإيراني الجديد تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة، للمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية بنيويورك.

طهران تؤكد أن المواقع النووية الإسرائيلية في مرمى نيران شبكة الصواريخ الإيرانية

في ١٥ أغسطس ٢٠٠٥ أعلن جادو ا جافاني أحد كبار المسئولين بالحرس الثوري الإيراني في تصريح لوكالة أنباء الطلبة الإيرانية أن الولايات المتحدة الأميركيـة وإسـرائيل لن يكون باستطاعتهما القيام بأي هجوم عسكري ضد المواقع النووية الإيرانية؛ وذلك بعد أن تم تطوير شبكة الصـواريخ الإيرانية. وأكد جافاني أن المواقع النووية الإسرائيلية ومواقع الجيش الإسرائيلي أصبحت الآن في مرمى نيران الصواريخ الإيرانية، خاصة بعد تطوير الصاروخ شـهاب-٣. وشـدد جادو على أن سلاح الصواريخ الإيراني هو قلب التكنولوجيا

العسكرية الإيرانية، وأننا نعمل على تطويره باستمرار وهـو جزء أساسي من السياسة الدفاعية لطهران.

واشنطن تدعم الموقف الأوربي

وفي ٢٣ أغسطس ٢٠٠٥ أكد المتحدث باسم الخارجيـة الأميركية " شون ماكورماك" دعم بلاده لحلفائها الأوربيـين في الجهود التي يبذلونها، مشيرا إلى أن علـى طهـران أن تحترم التزاماتها بتطبيق اتفاق باريس. واتهـم ماكورمـاك الإيرانيين بمحاولة خداع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وخداع باقي العالم بشأن برنامجهم النووي. وأكد بـوش أن بـلاده تسعى للحصول على الحقيقة بشأن ذلك البرنـامج النـووي الإيراني.

في نفس الوقت أعلنت وزارة الخارجيـة الفرنسـية أن "الترويكا" الأوروبية قررت في اتفاق مشـترك عـدم عقـد اجتماع تفاوضي مع الجانب الإيراني؛ وذلـك بسـبب عـدم التزام إيران بتطبيق اتفاق باريس، إلا أنها أكدت أن قنـوات الاتصال لا زالت مفتوحة مع الإيرانيين.

طهران تنتقد قرار الترويكا الأوربية الخاص بإلغاء المحادثات النووية مع إيران

وفي ٢٤ أغسطس ٢٠٠٥ انتقدت طهران قرار الترويكـا الأوربية الخاص بإلغاء جولة المحادثـات بشـأن الأنشـطة النووية الإيرانية التي كان مقررا لهـا ٣١ مـن أغسـطس ٢٠٠٥، واعتبرت طهران القرار الأوربي بمثابـة انتهـاك للاتفاقات بين الطرفين.

في نفس الوقت صرح المفاوض الإيراني حسين موسويان بأن رفض الأوربيين للتفاوض مع إيران يكشف عن نيتهم في مواصلة التفاوض خارج إطار اتفاق باريس. وأشار إلـى أن بلاده أبلغت الدول الأوربيـة الـثلاث (إنجلتـرا، فرنسـا، وألمانيا) أنه في حال عدم اعتراف الترويكا بالحقوق الإيرانية فسوف تكون المقترحات الأوربية مرفوضة. وأكد أن بـلاده لا تعارض مواصلة المفاوضات حـول مصـنع تخصـيب

اليورانيوم في ناتانز وسط البلاد، كما أشار إلى أن قرار إعادة تشغيل مصنع التحول في أصفهان لا رجعة عنه.

مجاهدي خلق تتهم النظام الإيراني ببناء البرنامج النووي العسكري

وفي الوقت الّذي جدد فيه الناطق باسم مجلس الأمن القومي الإيراني علي أغا محمدي تمسك بلاده ببرنامجها النووي، بالإضافة إلى المساعي الأميركية لفرض عقوبات على إيران، أعلن المجلس الوطني للمقاومة في إيران (وهو الجناح السياسى لحركة مجاهدي خلق) في ٢٥ أغسطس ٢٠٠٥ أن السلطات الإيرانية حصلت العام الماضي (٢٠٠٤) من الصين على ٢٠ كيلو جراما من معدن البيريليوم لاستعماله في بناء برنامجها النووي العسكري. وشدد حسين عابديني عضو لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس الوطني للمقاومة ضد النظام الإيراني الحاكم في مؤتمر صحفي بلندن على أن شركة مادج جوستار الإيرانية هي التي قامت باستيراد البيريليوم من الصين عبر إمارة دبي بدولة

الإمارات، ولكنه لم يكشف اسم المصدر الذي زوده بالتقرير إلا أنه قال إنه من داخل الأراضي الإيرانية.

الخارجية الأوربية تؤيد رفع الملف الإيراني لمجلس الأمن وواشنطن تتشدد

في أول سبتمبر ٢٠٠٥ أعلن منسق الشـئون الخارجيـة الأوربية خافيير سولانا أن الاتحاد الأوربي سيؤيد نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن إذا تطلب الأمر ذلك. وقال سولانا قبل لقاء وزراء خارجية الاتحـاد الأوربـي بمدينـة نيوبورت بويلز في بريطانيا: "إذا استمر الوضع على ما هو عليه، فسوف نذهب بالملف إلى مجلس الأمن".

غير أن سولانا أضاف: "إن الاتحاد الأوربي يتطلع إلـى ما يتمخض عنه لقاء مجلس حكام الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذرية الذي يضم ٣٥ دولة بعد أيام قليلة، وذلك على ضـوء آخر تقرير لرئيس الوكالة محمد البرادعي بشـأن التعـاون الإيراني. ويأتي تحذير سولانا في وقت أعلن فيـه مسـاعد وزيرة الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز بأن واشنطن تريد من الأمم المتحدة والوكالة الدوليـة للطاقـة الذريـة القيـام

بالخطوة الأولى نحو فرض عقوبات دولية على إيران بسبب برنامجها النووي. وأعرب بيرنز عن أمله فـي أن تحـول الوكالة الدولية ملف طهران إلى مكانه الطبيعي وهو مجلـس الأمن؛ حتى تواجه إيران عدالة المجتمع الدولي الذي طالمـا استخفت به.

المراجـع

- أحمد راسم النفيس: مجاهدي خلق
- أحمد نافع: العرب وإسرائيل وتركيا، الأهرام ١٠ فبراير ١٩٩٨.
- العلاقات التركية الإسرائيلية والتوازن الإقليمي: الهيئـة العامة للاستعلامات: سلسلة دراسات دولـة معاصـرة، ديسمبر ١٩٩٧.
- أسامة مخيمر: العلاقة بين الصين الشـعبية وإسـرائيل، إبريل ١٩٩٢.
- باتريك سيل: فجأة أصبحت إيران العـدو رقـم واحـد للولايات المتحدة، مقالات متفرقة.
- رقعة الشطرنج: بريجينسكي مستشـار الأمـن القـومي الأميركي الأسبق.
- الصين والولايات المتحدة – جـوهر الخـلاف: مجلـة السياسة الدولية، الأهرام، عدد أكتوبر ١٩٩٦.
- عبد العظيم حماد: العرب وتوسيع الأطلنطـي، جريـدة الأهرام مارس ١٩٩٧.

- إسرائيل – الصين - إيران في دائـرة الضـوء: مجلـة الدفاع العربي، أغسطس ١٩٩٩.
- بيل تاميوس: إيران.. مشكلة أميركا في العام الجديد.
- التقرير الاستراتيجي العربي: مركز الدراسات السياسـية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨.
- جمال عبد الحي التميمـى: الأبعـاد الحقيقيـة للتهديـد الأمريكي والإسرائيلي لإيران: جريدة القـدس العربـي، فبراير ٢٠٠٢.
- تقرير المعهد الدولي للدراسات الاسـتراتيجية (IISS) بلندن/إنجلترا.
- فريد هاليدي: إيران والوضع الجديد في غـرب آسـيا، جريدة الحياة، فبراير ٢٠٠٢
- جريدة الحياة اللندنية: مقالات متفرقة حول إيران.
- جريدة الأهرام المصرية: تقارير متفرقة حول إيران.
- جريدة الأخبار المصرية: تقارير متفرقة حول إيران.
- جريدة القدس، لندن: تقارير متفرقة حول إيران.
- جريدة هيرالد تريبيون: مقالات متفرقة حول إيران.
- خالد خليل: هل تسقط طهران؟

- خضر الدهراوي: إسرائيل والصين وإيران فـي دائـرة الضوء، مجلة الدفاع العربي، أغسطس ١٩٩٩.
- دوجلاس فرانتز: إخفاء النشاط النووي الإيراني.
- رياض فهوجي: التحالف العسكري التركي-الإسرائيلي.
- سامح راشد: القدرة العسـكرية الإيرانيـة والمخـاوف الغربية، صحيفة الخليج الإماراتية، أغسطس ٢٠٠٣.
- سامي منصور: تجارة السلاح والأمن القومي العربـي، ١٩٩١.
- سوني إيفرون: لجنة عليا إيرانية لإخفاء أسرار البرنامج النووي.
- سعيد اللاوندي: إيـران/أمريكـا..هـل حانـت سـاعة المواجهة؟
- شهبور بختيار: الموسوعة السياسية ١٩٩٠.
- صالح السيد باقر: العلاقـات الأمريكيـة بـين التـوتر والجلجلة.
- عبد العزيز سلامة : إيران وأمريكا وإسرائيل
- عمرو الشوبكي: تحديات الديمقراطية الإيرانية.
- فهمي هويدي: مقالات متفرقة حول إيران.

- لجنة مراقبة حقوق الإنسان: تقرير الأمم المتحدة حول إيران في أعوام ١٩٩٣ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١
- لوس أنجلوس تايمز.
- ماتيو ليفيت: معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى.
- مايكل ليدن: الحرب ضد سادة الإرهاب.
- محمد عبد السلام: كيف يمكن حل المشكلة النووية الإيرانية.
- مصطفى عبد ا : معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية.
- منظمة العفو الدولية: تقارير سنوية حول الأوضاع في إيران، الأمم المتحدة.
- هشام الحديدي: الحالة الإيرانية بين العراق وكوريا الشمالية.
- هنري أيرو: الصين.. من يأمر بإطلاق النار؟
- واشنطن بوست، تقارير متفرقة.
- وكالة أنباء الشرق الأوسط: تقارير متفرقة
- وكالة رويترز: أخبار متفرقة.
- وكالة أسوشيتدبرس: أخبار متفرقة.

- وكالة E.F.B : أخبار متفرقة.
- وليم بيمان William Beeman المتخصص في الشئون الإيرانيـة وأسـتاذ الأنثروبولـوجي بجامعـة بـراون الأمريكية.

صدر للمؤلف

- الانشطار: التطور التاريخي للانشطار النووي.
- لماذا تفوقت إسرائيل على العرب نوويا؟
- البرنامج النووي الإيراني:
  - الكتاب الأول: هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها؟ القنبلة النووية الشيعية.
  - الكتاب الثاني: رعب في دول الخليج وإسرائيل من بناء القنبلة النووية الشيعية الإيرانية.
- ظاهرة الاحتكار في الأسواق المصرية (دراسة نقدية).
- أزمة الإعلام التعاوني في العالم العربي. (دراسة نقدية).
- قضايا ديموجرافية في كل من مصر وإسرائيل (دراسة نقدية).
- سلسلة قضايا عربية استراتيجية مثيرة للجدل: مايو ٢٠٠٥، يوليو ٢٠٠٥،أغسطس ٢٠٠٥
- التاريخ القديم لشمال أفريقيا (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب).

- قضايا سورية بالغة التعقيد: محاسبة سـوريا (الكتـاب الأول).
- الصراع البريطاني الأرجنتيني حول جزر الفولكلانـد. الكتاب الأول: بداية الأزمة. (باللغة الانجليزية)
- موسوعة: رجال لهم تاريخ في مصر والعالم العربي.
- القاموس الإسلامي: (أ).
- قصة أصحاب الفيل.
- قصة أصحاب الأخدود.
- سيطرة ومال ودماء: قصة وسيناريو وحوار.
- بطل المدينة: قصة وسيناريو وحوار.
- مسرح الطفـل: لا للشر.. نعم للحب.
- القتلة ومصيف جمصة الهادئ (رواية).
- موسوعة الجيب لمخرجي السينما المصرية:

  -حرف (أ). - حرف (ب إلى ج). - حرف (ح).
- المحاكمة (١)

تأريخ المسرح المصري عبر عصـره الحـديث (مسـرح تسجيلي).